

أجرى الطالب التعديلات المطلوبة:

أعضاء اللجنة

أ.د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم

أ.د. عليان بن محمد الحازمي

أ.د. شعبان صلاح إبراهيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا

فرع اللغة



ظاهرة التلازم بين الأسماء في العربية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

إبراهيم بن مسعود بن قاسم الفيحي

إشراف

الدكتور / شعبان صلاح إبراهيم

١٤١٦ - ١٤١٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ظاهرة التلازم بين الأسماء في العربية

مجال البحث :

العناصر التي تزيد في الكلام بياناً وتوضيحاً للعنصر الاسمي في الجملة.

أهداف البحث :

رصد التلازم بين العناصر الاسمية في الجملة.

الربط بين السمات النحوية للعناصر المتلازمة وما يفيد التلازم من دلالة.

اكتشاف ما يكسبه العنصر المعين نتيجة التلازم مع عنصر آخر.

إثبات أن صور التلازم تشكل نمطاً كلامياً أقرب إلى أن يكون أسرة تعبيرية واحدة.

خطة البحث :

تمهيد عن : المقصود بالتلازم - الفرق بينه وبين التركيب - السمات النحوية الضرورية لتحقيق التلازم.

ثم أتبع بثلاثة فصول جاءت كما يلي :

الفصل الأول : الأسماء المتلازمة : الخصائص والسمات ، بينت فيه الشروط الواجب توافرها لتحقيق الصورة المعينة من التلازم، وبسبب القرابة الدلالية بين هذه الصور أتبع الفصل بحديث عن الفروق بينها حتى لا يُظن أنها شيء واحد وإلا ما تفردت كل صورة بابها الذي تدرس تحته.

الفصل الثاني : مدى التلازم وأثره النحوي، وبينت فيه اشتداد العلاقة بين العناصر المكونة للتلازم في كل صورة من صورته وكيف أنها تشتد في بعض أمثلة الظاهرة حتى إن النحويين اعتبروها كالكلمة الواحدة. ثم أتبع كل صورة بآثارها النحوية، والأعراض الطارئة التي تحدث لها من نحو التقديم والتأخير، أو الحذف لأحد عنصري التلازم وإحلال الآخر محله.

الفصل الثالث : التبادل بين صور التلازم ، وقدمت فيه بحديث عن أوجه التشابه بين صور التلازم والتي سوغت التبادل فيما بينها، وقسمت التبادل باعتبار وسيلته إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : تبادل وسيلته تغيير الرتبة.

ثانياً : تبادل وسيلته العلامة الإعرابية.

ثالثاً : تبادل وسيلته الاعتبار النحوي.

ثم أنهيت ذلك كله بخاتمة لخصت فيها ما توصلت إليه من نتائج مذيلا ذلك كله بفهارس فنية.

عميد الكلية

المشرف

الطالب

حسن محمد باجودة

شعبان صلاح إبراهيم

إبراهيم مسعود الفيفي

عنه / ١١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد

فبعد الفراغ من السنة المنهجية للدراسات العليا بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بادرني هم البحث وما عسى أن يكون ثم وقع الاختيار على موضوع "ظاهرة التلازم بين الأسماء في العربية" وذلك بعد التشاور مع أستاذي الأستاذ الدكتور/ محمود شرف الدين، جزاه الله عني خير الجزاء، وطفقت أجمع مادته العلمية لأضع تصوراً لخطة البحث الأولية وقطعت مع أستاذي شوطاً كبيراً. ثم انتقل إشرافي إلى الأستاذ الدكتور/ شعبان صلاح، حفظه الله وجزاه خيراً على قبول بحث تناصف، والإشراف على بحث تناصف أكبرهما من بدء العمل، وكان له الأثر في خروج البحث بصورته الحالية، وهي على النحو التالي:

تمهيد : بينت فيه المقصود بالتلازم، والفرق بينه وبين التركيب، وحددت الصور التي يتناولها الحديث إن شاء الله.

ثم أتبعته بثلاثة فصول جاءت كما يلي :

الفصل الأول : الأسماء المتلازمة : الخصائص والسمات ، بينت فيه الشروط الواجب توافرها لتحقيق الصورة المعينة من التلازم، وبسبب القرابة الدلالية بين هذه الصور أتبعته الفصل بحديث عن الفروق بينها حتى لا يُظن أنها شيء واحد وإلا ما تفردت كل صورة بابها الذي تدرس تحته.

الفصل الثاني : مدى التلازم وأثره النحوي، وبينت فيه اشتداد العلاقة بين العناصر المكونة للتلازم في كل صورة من صورته وكيف أنها تشتد في بعض أمثلة الظاهرة حتى إن النحويين اعتبروهما كالكلمة الواحدة. ثم أتبعته كل صورة

بآثارها النحوية، والأعراض الطارئة التي تحدث لها من نحو التقديم والتأخير، أو الحذف لأحد عنصري التلازم وإحلال الآخر محله.

الفصل الثالث : التبادل بين صور التلازم ، وقدمت فيه بحديث عن أوجه التشابه بين صور التلازم والتي سوغت التبادل فيما بينها، وقسمت التبادل باعتبار وسيلته إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : تبادل وسيلته تغير الرتبة.

ثانياً : تبادل وسيلته العلامة الإعرابية.

ثالثاً : تبادل وسيلته الاعتبار النحوي.

ثم أنهيت ذلك كله بخاتمة لخصت فيها ما توصلت إليه من نتائج مذيلا ذلك كله بفهارس فنية.

ولقد صحبت في هذه الرحلة الشاقة الممتعة أعلام العربية، كسيوييه، والمبرد، والفراء، وابن السراج، وابن يعيش، وابن عصفور ، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان، والأشموني، والصبان، وغيرهم .

صحبت هؤلاء جميعاً في كتبهم، والأقوال المروية عنهم، حتى اجتمعت لديّ نصوص كثيرة تشير إلى إدراكهم لتلك الظاهرة، أثبت بعضها بنصها، والآخر أشرنا إليه، فجزاهم الله عن الإسلام ، وعنا خير الجزاء.

وقبل أن أغادر هذا المقام أرى لزماً عليّ أن أرد الفضل لأهله والذين كان لهم الفضل بعد الله عز وجل على هذا البحث وصاحبه ، مبتدئاً بجامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية ، إذ أتاحت لهذا البحث أن يأخذ مداه.

ثم أشكر لأستاذي المجل الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد على ما يبذله في السر والعلن أدامه الله خادماً للعلم وطلابه.

أما الأستاذ الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين والذي أشرف على هذا البحث حتى تمّ قسم كبير منه ، ولم يخل بما عنده من رأي حصيف سديد فله مني خالص الشكر والعرفان، فنعم المعلم والأب هو.

أما الأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور / شعبان صلاح، والذي زود بنصح سديد ، ورأي قويم، كان لهما الأثر الواضح على خروج هذا البحث بصورته هذه، والذي اتسع صدره لي وفتح منزله فكان يعطيني من وقت راحته، فماذا أجد لأقول غير الشكر الصادق من طالب لأستاذه.

وأخيراً لا يفوتني أن أذكر الوفي المخلص أخي محمد ، إذ حمل هم البحث أكثر من صاحبه فله الشكر على ما قدم.

هذا وأسأل الله عز وجل أن يتمم بالقبول ، وأن يعفو عما فيه من الزلل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد

في العربية ظاهرة تلازم أكثر من اسم في تركيب، وتشكيلهما وحدة كلامية واحدة، والاسم الثاني في جميع هذه الظاهرة يوضح الأول أو يخصه أو يبينه أو يميزه عن غيره.

فهما ليسا بمفرد لتركبهما من أكثر من كلمة، وليسا بمجملة لعدم وجود علاقة الإسناد مع الفائدة التامة فيها، والإسناد في اصطلاح النحاة ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة^(١).

ونقصد بهذا ما يكون من علاقة قوية بين الموصوف والصفة، والمؤكد والتوكيد، والمبين، والمبين، والمعطوف والمعطوف عليه بالحرف، والمبدل منه والمبدل، والمضاف والمضاف إليه، والمميز والتميز.

وهذا ما أكدته النحاة بقولهم : «الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك :

أيها الرجل

ثم هما في المعنى كشيء واحد^(٢).

ويلعل سيبويه ذلك بقوله : «لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ، ولا : يا أيُّها وتسكت ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يا رجل^(٣) .

وعند حديث المبرد عن :

(١) التعريفات للجرجاني ٢٣

(٢) أسرار العربية لابن الانباري ٢٤٨

(٣) الكتاب ١٨٨/٢

لا ماء بارد لك

قال : «وحجة من رأى أن يجعله [أي النعت] مع المنعوت اسماً واحداً أنه يقول :
لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من
بناء اسم مع حرف»^(١) .
وفي نحو :

لا ماء ولا لبن بارداً

يقول سيبويه في ذلك : «إن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منوناً ؛ لأنه
لا يفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً ؛ لأنهما
قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد»^(٢) . وفي الأصول نحو هذا القول^(٣) .

وعقد المبرد باباً بعنوان «باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد، وإنما الثاني
في الحقيقة نعت للأول، ولكنهما جعلتا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما
قبله ... وذلك قولك :

يا زيد بن عمرو

فجعلت (زيداً) و (ابناً) بمنزلة اسم واحد وأضفته إلى ما بعده»^(٤) .
وفي الكتاب باب بهذا العنوان يقول في مثل هذا المثال :
«فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم»^(٥) .

(١) المقتضب للمبرد ٣٦٧/٤

(٢) الكتاب ٢٩٠/٢

(٣) الأصول لابن السراج ٤٠٤/١

(٤) المقتضب ٢٣١/٤

(٥) الكتاب ٢٠٤/٢

وفي أثناء حديث سيبويه عن مثال نحو :

مررت برجلٍ ظريفٍ

يقول : «فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد؛ وإنما صار كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف»^(١).

وإذا قلت : «بزيدٍ الطويلِ»

كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده، ومن الطويل وحده، ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد»^(٢).

«والصفة مع الموصوف أخص من كل واحد منهما على انفراده؛ لأن قولك :

زيدٌ الطويلُ

أخص من قولك (زيد) على انفراد و (الطويل) على انفراده ؛ لأن زيداً يدل على شيء لا يدل عليه الطويل، وكذلك الطويل يدل على شيء لا يدل عليه زيد ، وإذا اجتماعا كان لهما فائدة لا تكون لأحدهما منفرداً ، ومثاله أن الشرح والمشرح إذا اجتماعا كان لهما فائدة لا تكون لكل واحدٍ منهما على انفراده»^(٣).
وإذا نعت زيداً وهو لا يعرف إلا بهذا النعت فقلت :

رأيت زيداً الأحمر^(٤)

(١) الكتاب ٤٢١/١

(٢) الأصول ٣٣/٢

(٣) المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني ٩٢١/٢

(٤) المقتضب ٣٩٩/٤

لم يكن قولك (زيد) بمفرده معنياً ؛ لـ «أن الصفة كالجُزء من الموصوف وإذا لزمته قوى الاتصال»^(١).

ولعل أقوى ما يدلنا على أن الموصوف والصفة كالشيء الواحد ما حكى عن بعض العرب من قولهم :

واجمعتي الشاميتيناه^(٢).

حيث جعلوا ألف الندبة وهاء السكت آخر الصفة.

ومن مجموع النصوص السابقة يظهر لنا جلياً مدى التلازم بين الموصوف والصفة فهما كالكلمة الواحدة، ولهذا نرى ابن يعيش يقول عن الصفة :

«لا يحسن حذفها أيضاً لما ذكرناه؛ ولأن الغرض من الصفة إما التخصيص وإما الثناء والمدح ، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما ، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها»^(٣) .

ويقول أيضاً: «اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقص للغرض، وتراجع عما اعتزموه»^(٤).

فإن كان هذا هو الحال مع الموصوف والصفة فالتوكيد كذلك؛ لأن «المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار»^(٥) .

(١) المقتصد ٧٧٨/٢

(٢) أسرار العربية ٢٤٥

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٣

(٤) المرجع السابق ٥٩/٣

(٥) الأصول ٢٠/٢

والتأكيد «يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن ينوى بالأول الطرح»^(١).

«فالتوكيد المعنوي تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة، أو إلى إفادة العموم والشمول.

أما اللفظي فهو لتمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو سمعه ولم يتبينه، أو التهديد، أو التهويل، أو التلذذ»^(٢).

والتوكيد المفرد مثل الصفة المفردة في جواز إتباعه المنادى المفرد على اللفظ فيضم أو على المحل فيفتح نحو قولك :

يا زيد الظريف والظريف

يا بكر أجمعون وأجمعين

إلا أننا في نصب الصفة يجوز لنا أيضاً أن نعتبرها مفعولاً به لفعل محذوف. ولكن التوكيد لا يجوز إلا أن نعتبره تابِعاً لمحل المنادى لأن أجمعون لا تلي العوامل. ومعنى هذا أن علاقة أجمعون بما قبلها أشد من علاقة الصفة بموصوفها^(٣). كما أننا في توكيد نحو :

جاء القوم أجمعون أبصعون أبتعون

لا نعطف بعضها على بعض لأنها متحدة المعنى، والعطف يفيد تعدد المعاني، ولا يعطف الشيء الواحد بعضه على بعض^(٤).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١

(٢) النحو الوافي لعباس حسن ٥٢٦/٣

(٣) المقتصد ٧٧٤/٢

(٤) الكواكب ٥٦٧ / ٢

وأما علاقة عطف البيان بالمبين فإنه يجرى عليه فيبينه كما تبين الصفة ما تجرى عليه^(١).

فالوظيفة الدلالية لعطف البيان تشبه وظيفة النعت، ويترتب على هذه المشابهة تشابه في بعض الأحكام الإعرابية، فـ «عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما»^(٢) هذا من الجانب الإعرابي.

أما من الجانب الدلالي «فهو مبين لما تجرّيه عليه كما يُبينان»^(٣).
وسمي عطف بيان لأنه «مفرق بين الاسم الذي يجرى عليه وبين ما له مثل اسمه»^(٤).

نحو : رأيت زيدا أباً عمرو

وهذا يدلنا على العلاقة اللغوية التي تنشأ بينهما مما يؤكد لنا كونها أسرة تعبيرية واحدة هدفها البيان والإيضاح ورفع الوهم .

والبديل داخل فيما قررناه آنفاً «وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت لتبين»^(٥) .

و «البديل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام»^(٦)

(١) الأصول ٤٥/٢

(٢) المرجع السابق ٤٥/٢

(٣) المرجع السابق ٤٥/٢

(٤) المرجع السابق ٤٥/٢

(٥) المقتضب ٣٩٩/٤ ، انظر حاشية الصبان ٦٥/٣

(٦) المقتضب ٤٠٠/٤

وبعضهم لا يجيز الاخبار عن أحدهما دون الآخر بل عنهما معاً كالصفة والموصوف، فالبدل كالوصف، لا يصح إفراده عن المبدل منه، وأيضاً تخلوا الصلة من العائد في نحو :

مررت بأخيك زيد^(١)

فهو «في الحقيقة تبين ولكن قيل بدل؛ لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له، ولم يجز أن يكون نعتاً؛ لأن زيدا ليس مما ينعت به»^(٢). والمعتمد في الحديث هو الاسم الثاني والأول بيان «فاليان في البدل مقدم، وفي النعت والتوكيد مؤخر»^(٣) كذلك عطف اليان. ففيه إيضاح المبدل منه ورفع اللبس كما في الصفة، ودفع للمجاز وإبطال للتوسع كما في التوكيد، فإذا قلت :

جاءني أخوك

جاز أن يكون كتابه أو رسوله، فإذا قلت (زيد) زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه أو عينه.

بمعنى «أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التوكيد ما يحصل بالنفس والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعت، ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد، أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما»^(٤)

(١) شرح الرضي ٤٤/٢

(٢) المقتضب ٢٩٥/٤

(٣) شرح المفصل ٦٦/٣

(٤) المرجع السابق

«فالغرض من البديل في الغالب تقرير حكم سابق وتقويته بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه، وإنما ذكرت المبدل منه تمهيداً وتوطئة لذكر البديل تشويقاً وتوجيهاً للنفس لاستقباله. وعلى هذا يكون الحكم قد ذكر مرتين»^(١) ، ولهذا قيل إن البديل في حكم تكرير العامل، ومن قال بأن المبدل منه في حكم المطروح فذلك من ناحية اللفظ. ففني قولك :

ضربت الرجل يده

إذا لم تعتد بالرجل لم يكن للضمير مرجع.

وعطف النسق تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف وأكثر ما يظهر التلازم بينهما عند مجيء فعل لا يقوم إلا بأكثر من واحد كقولنا :

تضارب زيد وعمرو

أو عند مجيء معنى من المعاني النسبية كالبينية نحو :

جلست بين محمد وعلي.

وعقد سيبويه باباً بعنوان «باب يكون الأسماء فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو وذلك قولك :

وا ثلاثة وثلاثيناه

وإن لم تندب قلت :

يا ثلاثة وثلاثين»^(٢)

ونراه قد جعل الاسمين اسماً واحداً ، وألحق ألف الندبة بالمعطوف على أنه آخر الاسم .

(١) النحو الوافي بتصرف يسير ٦٦٥/٣

(٢) الكتاب ٢٢٨/٢

وما مضى من تلازم بين الموصوف والصفة ، والمؤكد والتوكيد، والمبين وعطف البيان، والمبدل منه والمبدل، والمعطوف عليه والمعطوف ، هو ما يسميه النحاة بالتابع، ويعرفونه بقولهم : «هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً»^(١).

هذا بالنسبة للتلازم الذي يضبط فيه العنصر الثاني تبعاً لإعراب العنصر الأول، وهناك تلازم يضبط فيه العنصر الثاني بالجر دائماً وهو تلازم المضاف مع المضاف إليه، ويكتسب الأول من الثاني المعرفة التعريف، كما يكتسب منه التخصيص إن كان نكرة ، كما أن «الاسم المضاف إليه بمنزلة آلة التعريف، فصار كالألف واللام»^(٢).

ومن شدة التلازم بينهما أن «المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه»^(٣) ؛ ولذا «صار بمنزلة اسم واحد»^(٤) .
و«المضاف هو الاسم المجمعول كجزء لما يليه خافضاً له»^(٥) .
ومما يدلنا على ما ينشأ بينهما من شدة في التلازم لحوق ألف الندبه آخر المضاف اليه نحو :

يا عبد الملكاه

(١) التسهيل ١٦٣

(٢) نتائج الفكر للتسهيل ١٧٠

(٣) شرح المفصل ١٩/٣

(٤) نتائج الفكر ١٦٩

(٥) التسهيل ١٥٥

لأنه «لما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه»^(١) .

وهناك أسماء في العربية لا تكاد تستعمل إلا مضافة نحو : كل وبعض وأي ومع ولدن وغير - وسيأتي حديث عنها- وإنما لزمّت الإضافة لأنها أمور نسبية.^(٢)

والفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح «فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما»^(٣) . ونحاة البصرة «لا يبيحون الفصل في السعة ويقصرونه على الضرورات»^(٤).

وأما الحذف فهو سائغ في السعة وحال الاختيار بشرط أن تكون هناك قرينة تدل عليه.^(٥)

«وإذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى»^(٦) ، ويعلل ابن يعيش ذلك بقوله لأن «الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور»^(٧) .

أما التلازم الذي يضبط فيه العنصر الثاني بالنصب ويجوز جره فهو تلازم المميز والتميز.

(١) أسرار العربية ٢٤٤

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٩٢٥/٢، وأوضح المسالك ٨٣/٣ وما بعده

(٣) شرح المفصل ١٩/٣

(٤) شرح الرضى ٢٩٣/١

(٥) شرح المفصل ٢٣/٣

(٦) مغني اللبيب ٦٢٤/٢

(٧) شرح المفصل ٢٤/٣

وقد يسمى فيه العنصر الثاني «بالتبيين أو التفسير ، أو المفسر أو المبين، أو المميز أو التمييز»^(١)

ففي اللغة ألفاظ مبهمة تحتاج إلى ما يزيل إبهامها وغموضها ويزيل اللبس عنها ويحملها على أحد احتمالاتها.

وقد تكون هذه الألفاظ مفردة ككلمات العدد أو المقادير، وقد تكون جملاً تقع النسبة في كل واحدة منهما موقع الغموض وتحتاج إلى مفسر وموضح.^(٢) وبعضها يتحدد معناها بما بعدها، ومنها كنايات العدد فهي إما أن تشير إلى مصدر إن مُيزت بمصدر نحو :

كم ضرباً ضربت زيد

أو تشير إلى زمان إن مُيزت بزمان نحو :

كم ليلة سرت .^(٣)

ولا يحذف التمييز إلاً لدليل .^(٤)

وفي كل ما مضى نجد أن العنصر الأول يشكل الموقع الإعرابي المناسب، فيضبط الضبط الذي يناسب ذلك الموقع، مع الأخذ في الاعتبار أنه من الناحية الدلالية لا ينهض العنصر الأول وحده، ولا الثاني وحده لأداء المعنى منفرداً. فعلى مستوى الوظيفة النحوية ينهض بها الاسم الأول من المتلازمين. أما المستوى الدلالي أو التركيب فالاسمان متلازمان يكمل أحدهما الآخر.

(١) حاشية الصبان ٢٠٠/٢

(٢) النحو الوافي ٤١٦/٢

(٣) الأصول ٣١٦/١

(٤) شرح الرضي ٩٦/٢

وبسبب القرابة الدلالية بين صور هذا التلازم نجد شبهها كبيراً في الوظيفة الدلالية، فالعنصر الثاني إما أن يوضح أو يختص أو يعرف أو يبين أو يميز العنصر الأول، باستثناء البديل فالبيان حاصل من المبدل منه فالبيان مقدم.

كما نلاحظ أن صورة ما من صور التلازم يمكن تحويلها إلى صورة أخرى مع الاختلاف في الضبط الإعرابي للاسم الثاني فيها، أو عن طريق التقديم والتأخير أو الاعتبار.

كما نلاحظ في جميع هذه الصور إمكانية حذف العنصر الأول وإحلال العنصر الثاني محله ودلالته عليه في حدود بينها النحاة، باستثناء عطف البيان فإنه لم يثبت حذفه. (١)

كما أننا نلمح إمكانية تناوب أكثر من صورة من صور التلازم على موقع واحد كما هو الحال في النداء، فلك أن تصف المنادى أو تؤكده أو تبدل منه أو تعطف عليه عطف بيان أو عطف نسق أو تضيفه (٢)، وذلك قولك :

يا زيدُ الطويلُ ، الطويلَ

يا زيدُ نفسه

يا زيدُ أخانا

يا زيد زيدُ، زيداً

يا زيدُ وعمرو

يا زيدنا.

(١) مغني اللبيب ٤٠٣/٢

(٢) الأصول ٣٣٣/١

أما التركيب «فهو جعل الكلمتين كلمة واحدة، وقد يقع بين فعل واسم، وبين اسمين، أو حرفين، أو بين حرف وفعل»^(١).

فأما ما وقع بين فعل واسم فنحو :

(جاء المولى، برق نحره ، شاب قرناه) ، وهو المنقول من جملة ، ويسمى تركيباً إسنادياً ، فتلزم فيه الحكاية^(٢) ، وهو خارج مما نحن فيه.

وأما تركيب اسم مع اسم فهو نوعان :

الأول : ما يسمى بالمركب المزجي، وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها في جريان حركة الإعراب عليها، والتزم في الأول الفتح إن كان صحيحاً نحو : (بعلبك وحضرموت)، وإن كان معتلاً كياء (معد يكرب) التزم سكونه تأكيداً للامتزاج^(٣).

«وإن شئت أضفت في جميع هذا الأول إلى الثاني ، والأجود ما قدمناه»^(٤) ،

«وإنما كان غير الإضافة أجود لأن الإضافة معناها التمليك»^(٥)

وهذا النوع كذلك خارج مما نحن فيه فهما قد جعلاً اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد، بل بتنزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث.

ولا يصح ملاحظة المعنى السابق قبل التركيب ، بل ينشأ منهما معنى جديد مستحدث لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لأحدهما^(٦).

(١) معجم المصطلحات النحوية ٩٥

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٥٧/٣

(٣) المرجع السابق ١٤٥٥/٣

(٤) المقنضب ٢٣/٤

(٥) المرجع السابق ٢٤/٤

(٦) النحو الوافي ٣٠١/١

الثاني : وهو ما يسمى بالمركب الإضافي ، وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين نحو (عبدالله، أبو خالد) ، «والكنية كل مركب إضافي في صدره أب أو أم»^(١) .

وهذا النوع داخل معنا في تلازم الأسماء من باب الإضافة.

أما ما وقع بين حرفين نحو (إنما) وهي مركبة من إن وما ، أو وقع بين حرف وفعل نحو (قد قام) إذا سمي بها^(٢) ، فليس مما نحن فيه لانتفاء شرط الاسمية.

ومعنى ما سبق إذا كانت البساطة في الكلمة تعني أنها ذات مقطع واحد في الأصل، فإن التركيب قد يأتي مقابلاً لها فيعني أن الكلمة في أصلها ذات مقطعين ثم أصبحت كلمة واحدة، لا على سبيل الإسناد ولا الإضافة ولا التبعية. وهناك أسلوب وارد عن العرب يسمى (الإتباع) نرى فيه كلمة زائدة، لا تنفرد بنفسها في جملة، دون أن يسبقها مباشرة في هذه الجملة كلمة أخرى تماثلها في وزنها وفي أكثر حروفها الهجائية ، وفي المزهري : «قال ابن فارس في فقه اللغة: للعرب الإتباع؛ وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيذاً»^(٣)

وليس لهذه الكلمة الزائدة معنى تجليه، ولا حكم إعرابي خاص بها توصف معه بأنها مبتدأ أو فاعل أو نعت أو مفعول وغير ذلك.

وذلك مثل قولهم : (ساعِبٌ لاغِبٌ ، وخرأبٌ يبابٌ) ، ومثل ما أورده ابن الأثير في النهاية من قوله صلى الله عليه وسلم في الشبرم :^(٤)

(١) التصريح ١٤٢/١

(٢) معجم المصطلحات النحوية ٩٥

(٣) المزهري ٤١٤/١

(٤) الشبرم : ضرب من الشبح

حَارٌّ يَارُّ^(١)

«فإنهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر، ولا نعلمهم أضافوا، ولا يُستنكر أن تضيفها ولكن لم اسمعه من العرب»^(٢).

وليس لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتوابع الأصلية، فلا يجري شيء من أوصاف هذه التوابع الأربعة الأصلية وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق .

والفرق بين الإتياع والتأكيد أن التأكيد يفيد التقوية ونفي احتمال المجار، والإتياع ليس كذلك.

كما أنه يُشترط في الإتياع أن يكون الثاني على زنة الأول، والتأكيد لا يكون كذلك^(٣).

ويستثنى من الإتياع ما يكون فيه الثاني بمعنى الأول ويمكن أن يستقل بنفسه ، فإن كان كذلك دخل إلى التلازم من باب التوكيد وذلك كقولهم :
(قسيم وسيم) وكلاهما بمعنى جميل^(٤).

ونخلص إلى القول بأن تلازم الأسماء يقصد به هنا اشتداد العلاقة بين اسمين، وتشكيلهما معاً وحدة كلامية واحدة هي وسط بين المفرد والجملة، والعنصر الثاني يزداد به الأول بياناً وتوضيحاً، ويشكل الاسم الأول الموقع الإعرابي

(١) النهاية في غريب الحديث ٤٤٠/٢ ، صحيح الترمذي بشرح الامام أبي العربي المالكي ٢٣٤/٨

(٢) الكتاب ٣٠٤/٣

(٣) المزهر ٤١٦/١

(٤) أمالي القالي ٢٠٨/٢-٢١٠

المناسب، ويتشكل العنصر الثاني بشكل إعرابي يتفاوت من صورة إلى أخرى، ويشمل هذا :

التوابع كلها (الموصوف والصفة، والمؤكد والتوكيد، والمعطوف عليه والمعطوف ، والمبين وعطف البيان ، والمبدل منه والمبدل)، كما يشمل المضاف والمضاف إليه، والمميز والتميز . وهو ما سنوليه عناية في الفصول التالية إن شاء الله.

الفصل الأول

الأسماء المستلزمة الخصائص والسمات

الاسم الأول في تلازم الأسماء يشكل الموقع الإعرابي المناسب ويضبط الضبط الذي يناسب ذلك الموقع، مع الأخذ في الاعتبار أنه من الناحية الدلالية لا ينهض الاسم الأول وحده ، ولا الثاني وحده لأداء المعنى منفرداً. فعلى مستوى الوظيفة النحوية ينهض بها الاسم الأول من المتلازمين، أما على مستوى الدلالة فالاسمان متلازمان يكمل أحدهما الآخر.

والوظيفة الدلالية للعنصر الثاني في تلازم الأسماء تكاد تكون متقاربة. فالتلازم يكون بين اسمين ثانيهما موضح أو مخصص للأول وهو تلازم المنعوت والنعت.

أو بين اسمين ثانيهما دافع لتوهم إرادة الشمول أو المجاز في الاسم الأول وهو تلازم المؤكّد والتوكيد.

أو بين اسمين ثانيهما موضح لذات الاسم الأول وهو تلازم المبيّن وعطف البيان. أو بين اسمين ثانيهما يحل محل الأول إما لأنه يطابقه أو لأن الثاني بعض من الأول وهو تلازم المبدل منه والبدل.

أو بين اسمين ثانيهما مفسّر لإبهام الاسم الأول وهو تلازم المميّز والتمييز. أو بين اسمين ثانيهما قيد للأول مزيل لشيوع دلالاته بتعريفه ، أو مقلل لدرجة شيوعه بتخصيصه وهو تلازم المضاف والمضاف إليه.

وعلى الرغم من هذا التشابه الذي يجعلهما كالأسرة الواحدة فإن لكل صورة من صور التلازم سمات ينفرد بها، وذلك ما دفع بالتحفة لدراسة كل صورة تحت باب مستقل بها.

والحديث في هذا الفصل يشمل أهم الخصائص والسمات النحويه للعناصر المتلازمة من تعريف وتنكير، وإفراد وتثنية وجمع ، وتأنيث وتذكير ، وضبط إعرابي، وجمود واشتقاق، وتقديم وتأخير ، وغير ذلك من الشروط الواجب توافرها لتحقيق الصورة المعينه من التلازم، وذلك أخذاً من أقوال النحاة واستنباطاً من مصادر النحو ، وربما خرجت صورة عن باب التلازم لتخلف سمة من سماتها أو اختلال شرط من شروطها وهذا ما سنوليه مزيد عناية :

سمات النعت

رتبة النعت :

يرتبط التلازم بلزوم العنصر الثاني فيه مرتبه معينة، وهي كونه آخرًا.
فالنعت لا يكون إلا متأخرًا ، وإذا ما تقدم على المنعوت لا يبقى نعتًا، بل ينتقل بنا إلى صورة أخرى، من صور التلازم وهي البدل، فإذا قلت :

جاءني زيدٌ الظريفُ

كان (زيدٌ) هو المنعوت و (الظريف) هو النعت ، فإذا قلت :

جاءني الظريفُ زيدٌ

صار النعت مبدلاً منه والمنعوت بدلاً.

وربما خرج بنا التقديم عن التلازم تماماً ، فإذا قلت :

جاءني رجلٌ ظريفٌ

جعلت (ظريفًا) نعتًا ، ويجوز أن ينصب حالاً «فإذا قلت :

جاءني ظريفًا رجلٌ

بطل الوجه الجيد؛ لأن رجلاً لا يكون نعتًا، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره»^(١).

وقريب من هذا صورة البدل مع المبدل منه في أسلوب الاستثناء التام

المنفي، ففي قولك :

ما جاءني إلا زيداً أحدٌ

«امتنع البدل؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي يصلح على المجاز لا يجوز ما هنا غيره»^(٢)، وهو النصب على الاستثناء .

(١) المقتضب ٣٩٧/٤

(٢) المقتضب ٣٩٧/٤

وبعضهم يميز غير النصب وسمع عنهم :

مالي إلا أبوك ناصر

ووجهه أن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر بدل كل من الاسم قبله. (١)
«وعند اجتماع التوابع يقدم النعت ثم التوكيد ثم البدل ثم العطف. ويقدم النعت على التوكيد لأنك لا تؤكد الشيء إلا بعد معرفته، ويقدم التأكيد على البدل لأنك لو قدمت البدل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى، والتأكيد يجعله بمنزلة المعتمد عليه والتناقض واضح.
وتقدم البدل على العطف؛ لأنه مبين للأول وكأنه من تمامه، ولا يعطف على الشيء إلا بعد تمامه، والعطف ليس بمبين له (٢)».

المطابقة بين النعت والمنعوت :

من سمات النعت أن يوافق النعت المنعوت في الرفع والنصب والجر، وفي الأفراد والتثنية والجمع، وفي التعريف والتكبير، وفي التذكير والتأنيث.
فهي توافق في أربعة من عشرة، إلا في حالتين هما :
أولاً : النعت السببي، فإن النعت يوافق المنعوت في الإعراب، والتعريف والتنكير، دون ما سواهما.
ثانياً : إذا كان النعت مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، نحو : فعول وفعليل بمعنى مفعول ، أو مؤنثاً يجري على المذكر والمؤنث نحو : علامة (٣) .

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ ، أوضح المسالك ١٧٦/٢

(٢) شرح الحمل لابن عصفور ٢٧١/١

(٣) شرح المفصل ٥٤/٣

ولا تصح المخالفة إطلاقاً. ولكن بعض الجمل قد تبدو مخالفة لهذه القاعدة حيث لا يوافق النعت المنعوت تعريفاً وتنكيراً، وهذه المخالفة تكون في الظاهر، لأن الألف واللام قد تكون على نية الوجود، وذلك في نحو :
ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا
وذلك لأنه موضع لا تدخله الألف واللام.

والعربية فيها الأمر وعكسه، فإنها في أمثلة الحال قد تقبل وجود الألف واللام في الحال على نية الطرح؛ لأن الحال ينبغي أن يكون نكرة، وذلك في نحو :
مررت بالقوم الجماء الغفير

وعدم وصف المعرفة بالنكرة ناشيء من تطلب هذا الموقع لنوع معين من الكلمات تستطيع القيام بالوظيفة التي تشغلها، وهي هنا لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيله.
وعدم وصف النكرة بالمعرفة ناشيء من أحقية التقديم للمعرفة وعدم جواز كونها تابعة للنكرة^(١).

وهناك بعض الكلمات الموغلة في الإبهام ولا تكتسب التعريف كغير ومثل، «قال أبو علي : (مثلك) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة؛ لأن الذي يعرف الاسم هو التخصيص والإشارة إلى مختص أو نوع بعينه، وإذا أضيف المثل إلى معرفة لم يخص شيئاً بعينه؛ لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل»^(٢)
تقول :

(١) التبصرة والتذكرة للصميري ١٦٩/١

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي ٨٩/١

مررت بالرجل غيرك ومثلك .

والدليل على أن مثلك نكرة دخول (رب) عليها، ورب لا تدخل إلا على النكرة، قال ابن محجن الثقفي :

يا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ
بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ^(١)

وأما غيرك في نحو :

مررت برجل غيرك

فمعناها : مررت برجل ليس بك، ومن ليس بك غير معروف؛ لأن كل شيء سواك فهو غيرك وليس بك.

ففي هذه الأمثلة تقبل المخالفة بين النعت والمنعوت في التعريف، أما لو أمكنك أن تدخل الألف واللام على النعت فلا تصح إلا المطابقة، فلا يجوز في :

ما يحسن بالرجل شبيه بك

الجر لأنك تقدر فيه على الألف واللام.^(٢)

وقد تؤدي المخالفة إلى اختلال التلازم والخروج إلى باب نحوي آخر ففي

مثال نحو :

له صوتٌ صوتٌ حسن

نعتبر صوتاً الثانية نعتاً ، ودليلنا هو ضبطها بالضم متابعة للمنعوت.

(١) الكتاب ٤٢٧/١، المقتضب ٢٨٩/٤، معجم الشواهد النحوية الشعرية رقم (٨٢٩) والغريرة : الشابه الحديثة

لم تجرب الأمور ولم تعلم ما يعلم النساء من الحب.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١، المقتضب ٢٨٨/٤، شرح الرضي ٣٠٨/١، شرح المفصل ١٢٦/٢

أما إذا تغيرت الحركة إلى النصب وقلنا :

له صوتٌ صوتاً حسناً

كان معنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً.^(١)

والمتابعة هنا قد تكون متابعة اللفظ أو الموضع؛ ويظهر ذلك جلياً في نعت اسم (لا) فإن لك فيه ثلاثة أوجه في المطابقة:

الأول : مطابقة لفظية ، فتبني النعت على الفتح كما بنيت المنعوت فتقول :

لا رجلَ ظريفَ

الثاني: مطابقة على الموضع ، فتنصب النعت على أن المنعوت اسم لـ لا منصوب فتقول :

لا رجلَ ظريفاً

الثالث : مطابقة على موضوع لا واسمها معاً، فهما مركبان في محل رفع مبتدأ، والنعت مرفوع ، فتقول :

لا رجلَ ظريفٌ^(٢)

وإذا ما زدت وصفاً ثانياً فلك فيه وجهان النصب والرفع فقط، وامتنع

البناء؛ لأن العرب لا تبني ثلاثة أشياء.^(٣)

(١) الكتاب ٣٦٣/١

(٢) المقتضب ٣٧٠/٤ ، والبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ ، ٣٨٧ ، والتعليق ٣٥/٢

(٣) البصرة والتذكرة ٣٨٧/١

العلاقة بين الوظيفة النحوية وبنية الكلمة :

من الأمور التي تنبه إليها النحاة العرب ارتباط الموقع النحوي بنوع الكلمة التي تشغله، ومن ذلك تحديد نوع الكلمة التي تأتي منعوتاً والتي تكون نعتاً. فالمعارف التي توصف بأربعة : العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة، والمعرف بالألف واللام، والأسماء المبهمة. ويتخلف الإضمار فلا يكون منعوتاً؛ لأنه أعرف المعارف ونعته تحصيل حاصل لا يفيد توضيحاً.^(١)

ويستنتج من ذلك أن الموصوف أخص من الصفة ولا يجوز العكس؛ لن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عرفه استغنى عن الوصف، وإن لم يعرفه وصفه بصفة تبين عنه. «وإنما صار الأعم صفة للأخص لأنه إذا جمعا تركب منهما ما هو أخص من كل واحد منهما على إفراده»^(٢).

(١) هذا على مذهب سيوييه ومذهبه في ترتيب المعارف :

- أ- الاسم المضمّر ؛ لأنه لا يضمّر إلّا وقد عرف.
 - ب- الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يقع على شيء لا يقع على غيره من أمته.
 - ج- اسم الإشارة ؛ لأنه يعرف بالعين والقلب .
 - د- المعارف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط .
 - هـ- ما أضيف إلى معرفة ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه انظر الكتاب ٨-٥/٢
- وذهب ابن السراج إلى أن أعرف المعارف :

المضمّر ثم المبهم ، ثم العلم ، ثم المعارف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .
انظر الأصول ١/١٤٩ ، ٢/٣١٣

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف :

العلم ، ثم المضمّر ، ثم المبهم ، ثم المعارف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحدهما .
انظر شرح المفصل ٣/٥٦ ، والإنصاف ٢/٧٠٨ م (١٠١)

(٢) التعليقة ١/٢٢٣

وكون الصفة أعم لا تخرج لموصوف إلى العموم بل على العكس من ذلك فهي
تزيده خصوصية؛ لأن قولك :

مررت بزيد الطويل

أخص من قولك : زيد وحده ، ومن الطويل وحده، ولهذا صارت الصفة مع
الموصوف كالشيء الواحد، كما أن زيدا واحداً ، والطويل واحد^(١).
فهي على الترتيب في الخصوص :

مررت بزيد الطويل

مررت بزيد

مررت بالطويل

والمعنى يختلف تبعاً لذلك ففي مثال نحو :

مررت برجل

تكون قد أردت الواحد من الرجال الذي كل واحد منهم رجل.

وقولك :

مررت برجل ظريف

تكون قد أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف.

وبالتعريف تصل إلى درجة عالية من الخصوصية فقولك :

مررت بالرجل الظريف

أردت الواحد من الرجال الذي هو الظريف فقط.^(٢)

(١) الأصول ٣٢/٢

(٢) الكتاب ٤٢١/١

واشترط البصريون الاشتقاق للنعت (١) ، وهو في الأمر العام إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، وما سوى ذلك : (كبصري وكوفي) فهي متأولة بمنسوب أو معزوة.

(وذو مال، وذات سوار) فهي متأولة بمتمول ومتسوره ، أو صاحب وصاحبة.

ومثله قولك : مررت برجل أيما رجل

مررت برجل أي رجل

فهو على معنى كامل في الرجولة.

وقولك مررت برجلٍ صدقٍ أي صالح

مررت برجلٍ سوءٍ أي فاسد

وأما قولك : مررت برجلٍ أسدٍ

فعلى تأويل شجاع أو جريء وقد ضعفه سيبويه (٢) ، والحق أن ذلك راجع إلى نية المتكلم وقصده. (٣)

وأما المصادر فيوصف بها : كعدل وصوم وفطر، على التأويل بالمشتق، أو تقدير مضاف (٤).

وحسبك وشرعك وهدك وكفيك ونحوك فعلى معنى :

محسبك وكافيك، ومهمك ومثلك. (٥)

(١) مغني اللبيب ٥٧٠/٢

(٢) الكتاب ٤٣٤/١ ، ٢٣/٢

(٣) المقرب ٢٢٠/١

(٤) أوضح المسالك ٢٣٠/٣

(٥) شرح المفصل ٥٠/٣

والكلمة الواحدة في الموقع الواحد مع الضمائم الكلامية الواحدة يختلف
تكييفها النحوي باختلاف حركتها الإعرابية، ففي قولك :

هذه مائة وزن سبعة

إذا جعلت (وزن) مصدراً نصبت، وإذا جعلته اسماً وصفت، وكان بمعنى
موزون. (١)

«واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك:

هذا زيدٌ الطويل

ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك :

هذا زيدٌ ذاهباً

ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك:

هذا درهمٌ وزناً

لا يكون إلاً نصيباً» (٢)

وهناك ما لا يصح أن يكون صفة ولا موصوفاً، وآخر يكون موصوفاً ولا
يكون صفة، وثالث يقع صفة وموصوفاً.

فالمضمر : لا يكون موصوفاً ولا صفة البتة؛ «لأن الصفة تعرف الأول وتبينه،
والمضمر لا يضر إلاً بعد تعرفه، فاستغنى عن الصفة، وترك الوصف به لأنه
أخص الأسماء، وحق الصفة أن تكون أقل من الموصوف تعريفاً» (٣).

والعلم : لا يوصف به ، ويوصف بثلاثة :

(١) الكتاب ١٢١/٢

(٢) المرجع السابق "مصطلح الوصف في هذا الاقتباس أعم من النعت "

(٣) التبصرة والتذكرة ١٧١/١ بتصرف

أحدها : الم عرف بالألف واللام نحو :

رأيت زيداً الكريم

ثانيها : المضاف إلى الم عرف نحو :

رأيت زيداً صاحب الكريم

رأيت زيداً صاحبك

رأيت زيداً صاحب عمر

ثالثها : اسم الإشارة نحو :

رأيت زيداً هذا

على اعتبار العلم أ عرف من اسم الإشارة، أما إذا اعتبرنا اسم الإشارة أ عرف^(١) فلا يكون إلاّ بدلاً أو عطف بيان.

وعلى سبويه عدم صحة مجيء العلم الخاص من الأسماء صفة
«لأنه ليس بحلية، ولا قرابة، ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم
كعطف أجمعين؛ ومن أجل ذلك يقال :

يا أيها الرجلُ زيدٌ أقبل

بتنوين (زيد) ولو لم يكن على الرجل كان غير منون^(٢).
فتراه قد اعتبر (زيد) عطف بيان من الرجل، ولو كان صفة لأي لبني على الضم.
وهذا هو مثال الخليل الذي يؤكد به سبويه أن العلم الخاص لا يكون صفة.

كما أن هناك كلمات لا يصح أن تقع نعتاً نحو : (خز وطن وفضه) ،

(١) هذا مذهب ابن السراج في الأصول ١/١٤٩ ، ويلاحظ هنا تبادل اعتباري وسيأتي في بابه .

(٢) الكتاب ١٢/٢

في قولك : مررت بسرجٍ خزٍّ صفته
أكلت من صحيفة طينٍ خاتمها
مررت برجل فضةٍ حلية سيفه

فالنصب مستبعد، لأنه لا يكون إلا على الحال، ولا تصح الحال هنا، والجر كذلك لأنها ألفاظ لا تكون نعتاً فتوافق، «وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة»^(١)، ولكن على أنه خبر مقدم، ويكون النعت هنا بالجملة الاسمية. أما إذا قلت :

مررت بسرجٍ حسنةٍ صفته
يجر كلمة (حسنة)؛ لأنها يصح أن تكون وصفاً وما بعدها يرفع على الفاعلية فهو تلازم في قوة الجملة الفعلية.

ويمكن أن يتحول النعت إلى جملة اسمية بمجرد استبدال الرفع بالجر كقولك :

مررت بسرجٍ حسنةٍ صفته^(٢)

(فحسنة صفته) جملة اسمية في محل جر نعت.

فالعلامة الإعرابية وهي الجر هنا تفرق بين ما هو نعت بالجملة الاسمية، وما هو نعت في قوة الجملة الفعلية.

فالرفع يعطينا جملة اسمية سواء صحت الكلمة أن تكون نعتاً أم لم تصح ، والجر يعطينا نعتاً بما هو في قوة الجملة الفعلية فهي على التوالي :

(١) الكتاب ٢٣/٢

(٢) يلاحظ هنا صورة من صور التبادل وسيلته العلامة الإعرابية بين أنواع النعت (جملة اسمية وما هو في قوة الجملة الفعلية)

- مررت بسرج حسنٍ نعت مفرد
- مررت بسرج حسنةً صفته نعت سببي في قوة الجملة الفعلية
- مررت بسرج حسنةً صفته نعت بالجملة الاسمية

ومن الثابت أن النعت قد يكون مفرداً أو جملة، ولكننا نلمح مما ذكر أن النعت قد يكون وسطاً بين المفرد والجملة وهو ما يُسمى <بالنعت السببي الذي في قوة الجملة الفعلية>

والمضاف إلى معرفة : مثل العلم يوصف بمثل ما يوصف به، فيوصف بما فيه الألف واللام نحو :

مررت بصاحب زيدٍ الكريم

وبالمضاف إلى المعرفة نحو :

مررت بصاحب زيدٍ راكب الفرس

وبالاسم المبهم نحو :

مررت بصاحب زيدٍ هذا

والمعرف بالألف واللام : يوصف بمثله ، وبالمضاف إلى مثله نحو :

مررت بالرجل الكريم

مررت بالرجل صاحب الكريم

والمبهم : يوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام نحو :

أنظر ذاك الرجل وأولئك القوم

و يا أيها الرجل و يا هذا الرجل

«لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه لا فصل المشار إليه من مشارك له بحال من أحواله»^(١)

وقد تقام الصفة مقام الموصوف^(٢) نحو

مررت بهذا الطويل

وابن السراج يعتبر (الطويل) في مثل هذا عطف بيان؛ لأن المبهمات إنما تبين بالأجناس.^(٣)

وذهب ابن هشام إلى أن الأجناس بعد المبهمات عطف بيان لا نعوت انطلاقاً من كون الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعوت ، ولا يصح عنده وصف المبهم باسم الجنس.^(٤)

ومن سمات النعت أن لا توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجمل نكرات، والمعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، فإذا أردت ذلك أتيت بالذي فقلت :

مررت بزيد الذي أبوه قائم

فالذي هنا وصلة لوصف المعرفة بالجملة ويكون من باب تلازم الجمل التي في قوة المفرد.^(٥)

ومن السمات جواز عطف النعوت بعضها على بعض بجميع حروف العطف عدا حتى تقول :

(١) شرح المفصل ٥٧/٣ ، وانظر المقرب ١٧٨/١

(٢) الإيضاح العضدي ٢٧٩/١

(٣) الأصول ٣٦٨/١

(٤) مغني اللبيب ٥٧٠/٢ ، ويلاحظ التبادل الاعتباري بين صور التلازم النعت وعطف البيان.

(٥) الأصول ٣١/٢

مررت بزيد العاقل والكريم والصالح
مررت بزيد الغازي فالغانم فالآيب
مررت بزيد الغانم ثم الآيب
مررت بزيد إما العاقل وإما الجبان
أمررت بزيد العاقل أم الجبان ؟^(١)

وإن أتبع المتنادى بوصف فلا يخلو المتنادى من أن يكون معرباً أو مبنياً،
فإن كان معرباً فالوصف منصوب لا غير نحو :

يا عبدا لله العاقل

وإن كان مبنياً فلا يخلو الوصف من أن يكون مفرداً أو مضافاً، فإن كان مفرداً
فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع نحو :

يا زيد الطويل

عدا أي فلا يكون وصفها إلا مرفوعاً على اللفظ.
وإن كان مضافاً فإن كانت الإضافة محضة فالنصب لا غير :

يا زيد أخا عمر

وإن كانت غير محضة فالرفع على اللفظ أو النصب على الموضع نحو :

يا صاح يا ذا الضامر العنس

والرَّحْل والأَقْتَاب والْحِلْس^(٢)

(١) البسيط ٣١٨/١

(٢) الكتاب ١٩٠/٢ ، المقرب ١٧٩/١ ، شرح المفصل ٨/٢ . صاح : مرخم صاحبه الضامر : الذي رِق وقل لحمه، العنس : الناقة الصلبة الشديدة ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير، والأقتاب : جمع قتب رحل صغير على قدر السنام، والجلس : كساء يجعل على طول البعير تحت رحله.

وإن أتبعته تابع المنادى نحو :

يا زيد العاقل ذو ، ذا الحجة

فالرفع والنصب إن جعلته نعتاً للعاقل، والنصب إن جعلته نعتاً للمنادى.^(١)
وأما نعت تابع (أي) فلا يكون إلا تابعاً لوصف (أي) مفرداً كان أو مضافاً فلا
يكون إلا مرفوعاً : نحو

يا أيها الرجل الطويل

وقول رؤية : يا أيها الجاهل ذو التنزي^(٢)

وذلك لأن تابع أي ليس منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على
المحل.^(٣)

(١) المقدمة الجزولية ١٩١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٣١٠/٣

(٢) ديوانه ص ٦٣ ، والكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢١٨/٤

(٣) شرح الرضي ١٤٣/١ ، وانظر الكتاب ١٩٢/٢ والمقتضب ٢١٨/٤ - ٢١٩ ، ٢٦٧ . وشرح الكافية الشافية

سمات التوكيد

التوكيد المعنوي هو إعادة المعنى بلفظ آخر مثل :

مررت بزيد نفسه وبكم انفسكم

«فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه ، فقولك :

مررت بزيد نفسه

كما تقول : مررت بزيد لا أشك»^(١)

ففيهما إذا التبيين والتوضيح ورفع الإبهام.

وإذا كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز أن يكون المؤكّد معرفة أو نكرة

تقول: جاءني رجلٌ رجلٌ

وجاءني زيدٌ زيدٌ

أما إذا كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في المؤكّد، هل يكون

معرفة فقط ؟ أم يجوز أن يكون معرفة ونكرة على السواء؟ فالكوفيون أجازوا

ذلك كله واستدلوا عليه بقول الشاعر :

إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفْدًا

يوماً جديداً كُلُّهُ مُطَرِّداً^(٢)

وقول الآخر :

إنا إذا خُطَافُنَا تَقَعَّقَعَا

قَدْ صُرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٣)

(١) الأصول ٢٠/٢

(٢) لم يعزه أحد ، وهو في شرح المفصل ٤٥/٣ ، الإنصاف ٤٥٢/٢ . والقعود : البكر من الإبل حين يركب وهو

أن يأتي عليه ستان . وحفدا : خفّ في العمل وأسرع ، والمطرّد: الطويل.

(٣) مجهول النسب، وهو في شرح المفصل ٤٥/٣ ، الإنصاف ٤٥٤/٢ ، المقرب ٢٤٠/١ . الخطاف: الحديدة المعوجة

بجانب البكرة ، تققعق : تحرك وسمع له صوت ، صرت: صوتت، البكرة : ما يستقي عليها الماء من البئر.

وقول الآخر :

لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ^(١)

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز تأكيد النكرة فلا يجوز أن تكون مؤكدة؛ وذلك لأن كل واحدة من هذه الألفاظ التي يؤكد بها معرفة، فكما لا يجوز أن تنعت نكرة بمعرفة لا يجوز أن تؤكد نكرة بمعرفة، ثم إنه لا فائدة من تأكيد ما لا يعرف.^(٢)

وأما الشواهد التي اعتمد عليها الكوفيون فقد أوجدوا لها مخرج . فقوله :

يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَرَّدًا

يحتمل أن يكون تأكيداً للمضمر في جديد، والمضمرات معارف، وهذا أولى لأنه أقرب إليه من اليوم، وعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع.^(٣)

وأما قوله : يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

فالرواية :

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلَّهُ رَجَبٌ

بالإضافة وهو معرفة لا نكرة.^(٤)

وأما قول الآخر :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(١) العبد الله بن مسلم الهذلي ، وهو في المقتضب ٢٥٦/٤ ، الانصاف ٤٥١/٢ ، وشرح المفصل ٤٤٠/٣

(٢) التبصرة والتذكرة ١٦٥/١

(٣) الانصاف ٤٥٥/٢

(٤) المرجع السابق ، وانظر التبصرة والتذكرة ١٦٣/١

فلا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة، ثم لو صح ورودها فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشدوذها .

وعلل الرضي أن النكرة تحتاج إلى الصفة أكثر مما تحتاج إلى التأكيد، إلا إذا كانت حكماً لا محكوماً كقوله صلى الله عليه وسلم :

" فَنَكَحَهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ " ^(١)

وتوسط الأخفش ، وذهب إلى جواز تأكيد النكرة إن كانت محدودة أي مؤقتة، وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة. ^(٢)

واستحسنه ابن مالك لصحة السماع به، ولأن فيه فائدة ^(٣)، ومنه قول عائشة رضي الله عنها :

" ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كله إلا رمضان " ^(٤)

وقول الشاعر :

يا ليتني كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضِعًا

تحملني الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا ^(٥)

وعلى هذا لا يصح عند البصريين والكوفيين :

(١) شرح الرضي ٣٣٥/١ ، وانظر حاشية الصبان ٦٠/٣ والمغني لابن قدامة ٣٣٨/٧ ، والحدث في كتب السنة

برواية "فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل" ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، أنظر الترمذي في

أبواب النكاح، باب ما جاء : لا نكاح إلا بولي ٤٧/٦ . وأبي داود كتاب النكاح باب في الولي ٥٦٨/٢ .

(٢) همع الموامع ٢٠٤/٥ ، شرح التصريح ١٢٥/٢

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٦/٨

(٥) مجهول النسب ، البسيط ٣٨٠/١ ، مغني اللبيب الشاهد رقم ٨٤٧

عملت زمناً كله

وعملت يوماً نفسه

لأن لفظ المؤكّد في الجملة الأولى ليس محددًا ، ولفظ التوكيد في الثانية ليس من ألفاظ الشمول.

ولو نظرنا إلى شواهد الكوفيين لرأينا الشرطين اللذين رويّا عن الأخفش متحققين فيها جميعاً.

وألفاظ الإحاطة والعموم التي تأتي للتأكيد «جميعهن يجرين على كل مضمّر إلّا أجمعين لا تكون إلّا تابعة ، لا تقول :

رأيت أجمعين

... ولا يجوز أن يلي رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً»^(١).

«ولا يجوز البدل في أجمع لأنه لا يلي العوامل»^(٢) ؛ ولأنه في معنى الصفة فهو مشتق من جمعت^(٣).

وأما قولهم : مررت برجل كل رجل

فإنما هو على المبالغة في المدح كأنك قلت :

مررت برجل كامل

ولابد من الترتيب في ذكر ألفاظ التوكيد :

(١) الأصول ٢١/١

(٢) المرجع السابق

(٣) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١٩٦/١

فالنفس والعين يجب تقديمهما على ألفاظ الإحاطة؛ لأنهما يستعملان اسمين مفردين غير مؤكّدين نحو :

نزلت بنفس الحبل

ورأيت عين زيد

وكل^(١) وأجمعون لا يجوز أن يستعملا إلاّ تابعين فوجب أن يتقدم ما يقوم بنفسه على التابع^(٢).

كما أنه لا بد من الترتيب في ذكر ألفاظ الإحاطة ، فكل لها الصدارة، ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل أجمعين، وكذا سائر هذه التوكيدات؛ لأن قولك :

جاءني قومك أجمعون أكتعون

ونحوه إنما هو من باب المبالغة فهو قولك :

<ويله وعوله ، وهو جائع نائع، وعطشان نطشان> وما أشبه.

ومن الممكن اعتبار توالي ألفاظ الإحاطة من باب الإتيان «قال ابن برهان إذا قلت :

جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون

فكلهم تأكيد للقوم، وأجمعون تأكيد لكلهم، وكذا البواقي كل واحدٍ منها تأكيد لما قبله، وقال غيره الصحيح أن كلها تأكيد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية»^(٣)

(١) كل تكون تأكيداً وغير تأكيد.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/١٦٦.

(٣) شرح الرضي ١/٣٣٧ ، وانظر شرح المفصل ٤٦/٣

وأما قوله :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ^(١)

باستعمال أكتع غير تابع لأجمع فالوجه أنه محمول على البدل لاعلى التوكيد.^(٢)

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ ، ورواية الكتاب (أجمع) الكتاب ١٨١/١ ، وكذا في معاني

القرآن ٨٠/٢ . الضمير في (فيها) يعود على المهاجرة . ويستشهد به سيبويه في موطن آخر وهو : مدخل الظل

رأسه ، على القلب أي مدخل رأسه الظل.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ .

سمات عطف البيان

عطف البيان أن يجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب على الاسم الذي قبله، فيبينه كما تبين هذه الأشياء التي هي صفات ما تجري عليه^(١) .
وذلك نحو :

رأيت أبا عبد الله زيدا

وضربت صاحبك بكراً

«فزيد وبكر قد بينا الأول، وفصلا الاسمين من غيرهما كما يفعل الوصف ذلك»^(٢)

فالوظيفة الدلالية لعطف البيان تشبه وظيفة النعت، ويترتب على تشابههما في هذه الوظيفة تشابههما في بعض الأحكام الإعرابية، فلأنه جار مجرى الصفة في البيان ينزل في النداء منزلتها في التنوين، والحمل على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى، وذلك نحو :

يا أبا عبد الله زيدا

يا نصر نصر نصر

فرفعته رفعا صحيحا كما فعلت ذلك بالعاقل في قولك :

يا زيد العاقل^(٣)

و «عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما»^(٤)

(١) الأصول ٤٥/٢، شرح الرضي ٣٤٣/١

(٢) المقتصد في شرح الايضاح ٩٢٧/٢

(٣) المرجع السابق

(٤) الأصول ٤٥/٢

هذا من الجانب الإعرابي فالعنصر الثاني يأخذ إعراب العنصر الأول ولذا سميت
توابع.

أما من الجانب الدلالي فـ «هو مبين لما تجرّيه عليه كما يبينان»^(١)
وإنما التفرقة بين عطف البيان والنعت نابعة من طبيعة الكلمة المكونة للعنصر الثاني
من التلازم، فالعطف «اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحليله، ولا ضرب من
ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً»^(٢).
وسمي عطف بيان لأنه «مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه
نحو :

رأيت زيدا أبا عمر ، ولقيت أخاك بكراً»^(٣)

وهذا يدلنا على العلاقة اللغوية التي تنشأ بينهما مما يؤكد كونهما أسرة
تعبيرية واحدة، هدفها واحد وهو التبيين والإيضاح ورفع الوهم . ويدخل البدل
مع ما قرر آنفاً ، والذي يفرق هنا «أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم
الأول»^(٤)، والبدل على نية تكرار العامل، أو طرح الأول طرحاً لا يعني الاستغناء
عنه؛ لما بيّنا أن العنصر الثاني مبين وموضح ورافع لإبهام الأول، «فبعضهم لا يجوز
الإخبار عن أحدهما بل عنهما معاً كالصفة والموصوف؛ قال لأن البدل مبين
كالصفة، ولا يفرد من المبدل منه»^(٥).

(١) الأصول ٤٥/٢

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق ٤٦/٢

(٥) شرح الرضي ٤٤/٢

ويترتب على هذا التفريق بين العطف والبدل شكل العنصر الثاني، ففي النداء -مثلاً- إذا أردت عطف البيان، قلت :

يا أخانا زيداً

«فتنصب وتنون لأنه غير منادى، فإن أردت البدل قلت :

يا أخانا زيدُ»^(١)

فزيد هنا منادى على نية التكرار أو طرح الأول.

واشترط الجرجاني والزحشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه، وابن مالك لا يشترط ذلك بل الأولى عنده أن يكون تخصيص البيان أقل من المبين، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت.

وفي جعل سيبويه^(٢) (ذا الجملة) في

يا هذا ذا الجملة

عطف بيان مع أن تخصص هذا زائد على تخصصه دليل على رأي ابن مالك^(٣) وأهم مواضعه :

أولاً : اللقب بعد الاسم نحو : فاقَ غِيَاثُ بْنُ غَوْثٍ الأخطلُ شعراءَ عصره

ثانياً : الاسم بعد الكنية نحو : كان أبو حفصٍ عمرُ خليفةً عادلاً.

ثالثاً : المَعْرِفُ بِأَلْ بعد اسم الإشارة نحو : هذا التلميذُ نشيطٌ.

رابعاً : الموصوف بعد الصفة نحو : كلماتُ الحكيمِ لقمانَ هدىً للناسِ.

خامساً : التفسير بعد المفسر نحو : ظهرَ العرجونُ القمرُ^(٤) .

(١) الأصول ٤٦/٢

(٢) الكتاب ١٩٠/٢

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣ ، ومغني اللبيب ٥٧٠/٢

(٤) قاموس الإعراب ١٨٤

سمات عطف النسق

عطف النسق «تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها»^(١).

والنسق اصطلاح الكوفيين واشتهر حتى لا يكاد يذكر غيره، وسيبويه يسميه الشراكة^(٢).

وحروف النسق نوعان :

ما تقتضي التشريك بين المعطوف عليه والمعطوف في اللفظ والمعنى وهي «الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم»
وما تقتضي التشريك بينهما في اللفظ دون المعنى وهي : «بل، لكن، لا».

ولكل حرف من حروف العطف خصوصية ينفرد بها :

فالواو لمطلق الجمع ، فتعطف متأخراً في الحكم كقوله تعالى :

﴿ ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم ﴾ الحديد : ٢٦

ومتقدماً كقوله تعالى :

﴿ كذلك يوصى إليك وإلى الذين من قبلك ﴾ الشورى ٣

ومصاحباً كقوله تعالى :

﴿ فأنجيناه وأصحاب السفينة ﴾ العنكبوت ١٥

وتنفرد عن بقية حروف العطف بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به

نحو :

(١) أوضح المسالك ٢٦١/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٢٦/٣

(٢) الكتاب ٤٢١/١

تضارب زيد وعمرو

جلست بين زيد وعمرو^(١)

والتضارب والبينية من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين وصاعداً.

والقاء للترتيب والتعقيب.

وثم للترتيب والتراخي.

وأما حتى فللعطف بها شروط :

أحدها : كون المعطوف اسماً .

الثاني : كونه ظاهراً فلا يجوز : قام الناس حتى أنا

الثالث : كونه بعضاً من العطوف عليه .

الرابع : كونه غاية في زيادة حسية نحو :

أنت تُعطي المبالغ الكثيرة حتى الألوف

أو زيادة معنوية نحو :

مات الناس حتى الأنبياء

أو نقص نحو :

المؤمن يُجزى حتى الصبيان والنساء

«وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول حتى». (٢)

وأم وتأتي منقطعة ومتصلة ، ويعنينا هنا المتصلة المسبوقة بهمزة يطلب بها

التعيين والتي تقع بين مفردين كقوله تعالى :

(١) شرح المفصل ٩١/٨ ، مغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، حاشية الصبان ٦٩/٣ وما بعده.

(٢) أوضح المسالك ٢٧٠/٣

﴿وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون﴾^(١)

وأو ويطلب بها = التخيير ، نحو :

تزوج زينب أو أختها

= أو الإباحة ، نحو :

جالس العلماء أو الزهاد

والفرق بين التخيير والإباحة أن التخيير لا يجوز فيه الجميع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها ذلك.

= أو الشك ، كقوله تعالى : ﴿قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾^(٢)

= أو الإبهام ، كقوله تعالى : ﴿وإنا أوياكم لعلی هدى أو في ضلال مبين﴾^(٣)

= أو التفصيل ، كقوله تعالى : ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصرى﴾^(٤)

= أو التقسيم ، نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

ولكن وتعطف بشروط ، أن يفرد معطوفها ، وأن تسبق بنفي أو نهي ، وأن لا تقترن بالواو ، نحو :

ما مررت برجل صالح لكن طالح

وبل : وتعطف بشرطين ، أن يفرد معطوفها ، وأن تسبق بإيجاب أو أمر ، أو نفي أو نهي.

(١) الأنبياء - ١٠٩

(٢) الكهف - ١٩

(٣) سبأ - ٢٤

(٤) البقرة - ١٣٥

ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، نحو :

قام زيدٌ بل عمرو

ليقم زيدٌ بل عمرو

ومعناها بعد الآخرين تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها ، نحو :

ما قام زيدٌ بل عمرو

لا يقم زيدٌ بل عمرو

ولا وتعطف بشرطين ، إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر نحو :

هذا زيدٌ لا عمرو

اضرب زيداً لا عمراً

وأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، فلا يجوز :

هذا رجل لا زيد

وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك فقد أخرج

أحدهما عن باب النسق، ومثال ذلك :

لم يقم عمرو ولا زيد

فالواو للنسق ، و (لا) لتوكيد النفي.^(١)

والمفرد في باب العطف هو ما ليس بجملة ولا شبهها، فهو كالمفرد في باب

الخبر والنعت والحال، وهو ما يدخل مَعَنَا في تلازم الأسماء، أما عطف الجمل

وأشباهها فليس من باب التلازم.

(١) الأصول ٥٩/٢

«وكل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو أو حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقاً، نحو :

زيد وعمرو جاآني

ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا

والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ...

وأما الفاء وثم فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف^(١).

فمنع البعض المطابقة؛ لأن تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير، وأجاز آخرون مطابقة الضمير نحو :

زيد ثم عمر قاما

وقالوا إن الاشتراك في الضمير لا يتنافى مع الترتيب حتى يناقض الفاء وثم .

وإن لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقاً نحو :

جاءني زيد فعمر و فقلت لهما

وجائي زيد ثم بكر وهما صديقا^(٢)

وأما «لا ولكن وبل وأم وأو» فمطابقة الضمير وعدمه موكولان إلى قصد

المتكلم، فإن قصد أحدهما وذلك واجب في الإخبار وجب إفراد الضمير نحو :

زيد لا عمرو جاءني

وزيد بل عمرو قام

(١) شرح الرضي ٣٢٧/١

(٢) المرجع السابق

وزيد أم عمر أتاك

وزيد أو هند جاءني

إذ المعنى : أحدهما جاءني

وتقول في غير الإخبار :

ما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمه

وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة نحو :

زيد لا عمرو جاءني مع أنني دعوتهما

قال تعالى :

﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾^(١)

والمعنى : إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس فالله أولى بالغني والفقير.

ويجوز في أو التي للإباحة المطابقة وإن كان المراد أحدهما ، نحو :

جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما

لأنها لجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو.^(٢)

والتابع هنا وهو المعطوف قد يتعدد، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد

الترتيب، نحو :

قرأت الكتاب والرسالة والمجلة والخطاب

فيكون المعطوف عليه واحداً فقط، هو الأول دائماً مهما تعددت المعطوفات،

فالمعطوف عليه هنا واحد وهو : الكتاب

(١) النساء - ١٣٥

(٢) شرح الرضي ٣٢٧/١ ، وانظر حاشية الصبان ٩٤/٣

وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول، وهي الحالة التي يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة مثل :

أقبل صالح وحامد و خليل فمحمد ثم إبراهيم

(فحامد و خليل) معطفوان على الأول (صالح) ، أما (محمد) فمعطوف على (خليل) ، وأما (إبراهيم) فمعطوف على محمد.

وما سبق هو المراد من قول الصبيان : «إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح، ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً، فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه؛ كما نقل عن الكمال بن الهمام : وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه، كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها...»^(١)

ولا يعطف المفعول فيه على المفعول به، ولا المفعول على الفاعل، ولا المصدر على شيء من ذلك ؛ لأنهما شريكان في العامل^(٢)

وحكم تابع المنادى المعطوف حكم البدل، تقول :

يا زيدُ وعبدًا لله

ويا زيدُ وزيدُ

كما تقول :

يا زيدُ لا صاحبه

(١) حاشية الصبيان ٩١/٣

(٢) حاشية الصبيان ١٣٦/٢

ويا صاحبَ زيدٍ لا عمرو

لأنهما شريكان في العامل.

وتقول :

يا أيُّها الرجلُ وقومَه

ويا أيُّها الرجلُ وزيدُ.

« فإن عطفت اسماً مفرداً فيه الألف واللام على العلم المنادى، فحكمه كحكم

صفته؛ يجوز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع كقولك:

يا زيدُ الحارثُ والحارثُ»^(١)

وإن كررت (لا) النافية ، فقلت :

لا رجلَ فيها ولا امرأةً

فلك في ذلك خمسة أوجه :^(٢)

أحدها : أن تبني كل واحدٍ منهما مع (لا) على الفتح.

الثاني : أن تبني الأول وتنصب الثاني بتنوين، فتقدر (لا) زائدة، وتجعله

معطوفاً على اللفظ كقولك :

لا رجلَ فيها ولا امرأةً.

الثالث : أن تبني الأول، وترفع الثاني على أن (لا) زائدة، فتعطفه على

موضع الأول كقولك :

لا رجلَ فيها ولا امرأةً.

(١) التبصرة والتذكرة ٣٤٧/١ ، وانظر الأصول ٦١/٢ .

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢ ، ٢٩١-٢٩٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٧/١ .

الرابع : أن ترفعهما جميعاً كقولك :

لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ.

الخامس : أن ترفع الأول وتنصب الثاني بغير تنوين كقولك :

لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ

والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه، دون ما يستحقه الأول من الأحكام التي يكون عليها الاسم من التعريف، والتأنيث، والإضمام، والإظهار، فيجوز عطف المعرفة على النكرة والنكرة على المعرفة، والمؤنث على المذكر، والمذكر على المؤنث، والمضمر المنفصل على الظاهر، والظاهر على المضمر، إلا أن يكون المضمر مرفوعاً متصلاً، أو مجروراً فتقول :

جاءني زيدٌ ورجلٌ صالحٌ

رأيت رجلاً وامرأة

رأيت عبد الله وإياك

وأكرمك وعبد الله

فأما المضمر المرفوع فلا يحسن العطف عليه إذا كان متصلاً حتى يؤكد بالمنفصل، أو يتوسط بينه وبين ما يُعطف عليه كلام يقوم مقام التأكيد فتقول :

ذهبت أنا وزيدٌ

أكرمت أنا وعبد الله أخاك

ولا يحسن :

ذهبت وزيد

أكرمت وعبد الله أخاك

لأن الضمير قد اختلط بالفعل حتى صار كـبعض حروفه، فصار العطف عليه كالعطف على الفعل.

ومثال ما يقوم مقام التوكيد قولك :

أكرمت أخاك وعمرو

لأنك قد فصلت بين الضمير وبين المعطوف عليه بقولك (أخاك) فسد مسد الضمير المنفصل.

وقد يفصل بـ (لا) كقوله تعالى :

﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا أبأؤنا﴾^(١)

وتوسط (لا) بين المعطوف والمعطوف عليه الضمير في (أشركنا) قام مقام التوكيد.

وقد يفصل بالمفعول كقوله تعالى :

﴿يدخلونها ومن صلح﴾^(٢)

فصل بالمفعول به وهو الضمير في (يدخلونها)

وقد يفصل بالظرف كقولك :

قمت اليوم وزيد

وقد يجتمع فاصلان كقوله تعالى :

﴿ما لم تعلموا انتم ولا أبأؤكم﴾^(٣)

(١) الأنعام - ١٤٨

(٢) الرعد - ٢٣

(٣) الأنعام - ٩١، أنظر المسألة في أوضح المسالك ٢٨٢/٣ ، والنصرة والتذكرة ١٣٩/١ ، والمقرب ٢٣٣ وشرح

الكافية الشافية ١٢٤٤/٣

وأما عن رتبة المعطوف فحقه التأخير، «ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء و ثم و أو و لا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو :
> ضربت وعمراً ، أو فعمراً ، أو ثم عمراً ، أو أو عمراً ، أو لا عمراً زيداً <
بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز :

وزيد قام عمرو

ولا : مررت وزيد بعمرو

وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ؛ ولاستبشاع كون التابع مقدماً على متبوعه، وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع.

فمن ثمة لم يتقدم على معطوف عليه التزم إضمار عامله فلا يقال :

والأسد إياك

لأنه يكون إذا متقدماً على العامل.

وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزمه اتصال عامله به فلا يقال :

وزيد ضربت أنت

بالعطف على التاء .

ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز :

إن وعمرو زيداً قائمان

و ما وزيد عمرو قائمين

لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف.

.... فإذا تقدم الخبر نحو :

قائمان وزيد عمرو - وكيف وزيد عمرو

جاز اضطراراً لتأخره عن العامل.

ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطراراً أن لا يكون المعطوف عليه مقروناً بإلاً أو بمعناها فلا تقول :

ما جاءني وزيد إلا عمرو

وإنما جاءني وزيد عمرو^(١)

ومن أمثلة ما سبق قول الشاعر :

لَعَنَ الْإِلَهَ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدُ الْهُنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ^(٢)

وقول الآخر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٣)

(١) شرح الرضي ٣٢٦/١ بتصرف يسير ، وانظر الأصول ٧٧/٢

(٢) لحسان بن ثابت ديوانه ٢٢٩ ، والمقرب ٢٣٤/١

(٣) للأحوص ديوانه ١٩٠ ، ومغني اللبيب ٣٥٧/٢

سمات البدل

رتبة البدل :

من سمات البدل أن يتطلب ترتيباً معيناً لعناصره، فلا يتقدم البدل على المبدل منه ، فإن قلت :

زيدٌ ضربت أخاك إياه

لم يجوز لأن الكلام لم يتم، إلا أن تقول :

زيدٌ ضربته أخاك^(١)

فتبدل (أخاك) من الهاء ، لأن الكلام الأول قد تمّ .

وفي المستثنى التام المنفي نحو قولك :

ما قام القوم إلا أبوك

البدل جيد وجاز النصب.

فإن قدمت المستثنى لم يكن إلا النصب^(٢) ، نحو قولك

ما لي إلا أباك صديقٌ

وما فيها إلا زيدا رجلاً ؛

لأنه قد بطل البدل فلم يبدل منه لأن البدل كالنعت إنما يجري على ما قبله، ومن

سماته أن يتأخر كالنعت بعد المنعوت^(٣) . وبعضهم يميز غير النصب^(٤) وسمع عنهم:

مالي إلا أبوك ناصرٌ

(١) الأصول ٥٤/٢

(٢) وجود النصب لانتفاء الرفع

(٣) الأصول ٢٨٢/١

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢

والأصل عند سيبويه في المستثنى التام المنفي أن يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه، فإن تعذرت البدلية لجيء إلى النصب^(١) .

وليس كل انتقال من النصب إلى الرفع يخرج التركيب عن البدلية ففي قولك :
ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً

النصب على أنه بدل من أحد، وعلى الرفع يكون بدلاً من مرفوع (يقول).

علاقة البدل بالعامل

« وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول، وكأن الأصل أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس ... وكان أصل الكلام :

مررت بعبد الله ومررت بزید

أو مررت بعبد الله وزید

ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول؛ فلذلك استعمل البدل فراراً من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز^(٢).

ويدل هذا على أن البدل - كما قالوا - على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، إلا أنه عدل عنها أمناً للبس.

ولا يعني هذا أن المبدل منه على نية الإلغاء ، لأنه بمثابة التوطئة للبدل وقد يكون وجوده ضرورياً، وذلك في مثال نحو :

(١) الكتاب ٣١١/٢

(٢) الأصول ٤٦/٢

زيدٌ رأيت أخاه عمراً

فلو كان التقدير إزالة المبدل منه لكان التقدير :

زيدٌ رأيت عمراً

وهذا فاسد. (١) لأن الكلام ما تمّ بسبب حذف (الأخ) مع الضمير.

المطابقة في الإعراب :

في نحو قولهم :

مطرنا زرغنا وضرغنا (٢)

بالرفع ، يصح لك أن تعتبر (زرعنا وضرعنا) بدلاً ، ودليل البدلية المطابقة في الإعراب.

وأما إذا لم تتم المطابقة ونصبنا كان ذلك على نزع الخافض وهو كقولك :

دخلت البيت .

وفي البدلية تكون العلاقة بين البدل والمبدل منه تلازم أسماء، وعلى النصب تكون العلاقة بين الاسم والفعل قبله (٣)

(١) التبصرة والتذكرة ١٥٦/١

(٢) العطف بين جزأي البدل واجب، وجزءا البدل كالكلمة الواحدة ، وفيه دليل على قوة التلازم.

(٣) الكتاب ١٥٨/١

سمات الإضافة

«الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً»^(١)

وقال ابن يعيش «إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأول ينزل منه منزلة التنوين»^(٢)

وهي على ضربين معنوية ولفظية «فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها»^(٣)، والمضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، والتخصيص من المضاف إليه النكرة، وليس ذلك فحسب بل يكتسب منه درجة التعريف، فليس المضاف إلى اسم الإشارة كالمضاف إلى ما فيه الألف واللام، فالمضاف إلى اسم الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، ولذلك لا يصح أن ينعت الطويل في قولك :

مررت بالطويل أخيك

«وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل، أن الأخ إذا أضيف كان أخص؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إظهاره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به، وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة»^(٤)، ولا ينعت بالأخص.

وإذا قصد إضافة اسم حذف ما فيه من تنوين ظاهر كقولك:

هذا ثوبك

أو مقدر كقولك :

(١) حاشية الصبان ٢٤٣/٢

(٢) شرح المفصل ١١٨/٢

(٣) شرح الرضي ٢٧٣/١

(٤) الكتاب ٧/٢

هذه دراهمك

أو نون تلي الإعراب كقولك :

أعطيت ثوبيك بنيك

ويدخل في النون التي تلي الإعراب نون (اثنين) و (عشرين) ؛ فإن نونيهما يحذفان

لإضافة ؛ لأنهما يجريان مجرى المثني والمجموع فيقال :

قبضت اثنيك وعشريك.^(١)

وهذه الإضافة إما أن تكون بمعنى (من) أو (اللام) أو (في) ، فتكون بمعنى (من)

إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه،^(٢) وهي

الإضافة التي يجوز أن يكون الثاني تابِعاً للأول، ألا ترى أنه يجوز في قولك :

هذا ثوبٌ خزٌ

هذا خاتمٌ فضةٌ

أن تقول :

هذا ثوبٌ خزٌ

هذا خاتمٌ فضةٌ

على البديل أو عطف البيان أو النعت .

ولك أن تنصب وتقول :

هذا ثوبٌ خزاً

هذا خاتمٌ فضةً

(١) شرح الكافية الشافية ٨٩٩/٢

(٢) حاشية الصبان ٢٤٤/٢ ، وانظر الأصول ٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢

على التمييز أو الحال.^(١)

واختلف في معنى (من) فقليل للتبعيض، وقيل إنها لبيان الجنس، وقيل زائدة، ودليل من جعلها زائدة العطف بالنصب على موضعها، قال الخطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً
يَا حُسْنَةً مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب (منتقبا) على محل قوم^(٢)

وتكون بمعنى (اللام) عند إضافة اسم إلى اسم غيره^(٣) ، أي أن المضاف إليه غير جنس المضاف وغير ظرفه، ويكون معناها (الملك والاختصاص)^(٤)) وذلك نحو :

غلام زيد
ومال عمرو
وضربُ خالد
وكل الدراهم
وخلفك

« ومعنى اللام هو الأصل »^(٥)

ولذلك اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه كقول النابغة الذبياني:
قالت بنتو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بُؤْسَ للحربِ ضرَّاراً لأَقْوَامٍ^(٦)

(١) حاشية الصبان ٢/٢٤٤ ، ولاحظ التبادل بين صور التلازم

(٢) ديوانه ١١ ، حاشية الصبان ٢/٢٠٧ ، الأمالي الشجرية ١/٢٧٦ ، معجم الشواهد النحوية شاهد رقم (٢٥٧)

(٣) الأصول ٢/٥ ، وشرح الرضي ١/٢٧٣

(٤) شرح المفصل ٢/١١٩

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٣ .

(٦) ديوان ٨٢ ، والكتاب ٢/٢٧٨ ، وشرح المفصل ٢/١٠٥ ، ١٠٥ . خالوا : من المخالات وهي المقاطعة، والمعنى

ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له.

وذهب بعضهم أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال^(١)
« ولا يحكم بمعنى من ، ولا بمعنى في إلا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير
غيرهما »^(٢)

وتكون بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف^(٣) ، كقوله تعالى :

﴿مكر الليل والنهار﴾^(٤)

وقد أغفلها كثير من النحاة كابن يعيش^(٥) ، وابن السراج^(٦) ، وأدخلوها في التي
بمعنى اللام ؛ تقيلاً للأقسام على الرغم من ثبوتها في الكلام الفصيح^(٧) ، كقوله
تعالى :

﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾^(٨)

وقوله تعالى : وهو ألد الخصام^(٩)

وقوله تعالى : فصيام ثلاثة أيام^(١٠)

فمعنى (في) صحيح بلا تكلف ، واعتبار معنى اللام لا يصح إلا بتكلف^(١١).

(١) حاشية الصبان ٢٤٥/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢

(٣) شرح الرضي ٢٧٣/١ ، وحاشية الصبان ٢٤٤/٢

(٤) سبأ - ٣٣

(٥) شرح المفصل ١١٩/٢

(٦) الأصول ٥/٢

(٧) حاشية الصبان ٢٤٥/٢

(٨) البقرة - ٢٢٦

(٩) البقرة - ٢٠٤

(١٠) البقرة - ١٩٦

(١١) شرح الكافية الشافية ٩٠٨/٢

وبعد ما ذكر فإن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وإنما هذه الحروف ملحوظة في المعنى لمجرد تفسير جهة الإضافة، ولو كانت الحروف هي العاملة للزم من ذلك مساواة :

غلام زيد غلام لزيد

في المعنى ، وهذا لا يصح إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة، ويدل على هذا اتصال الضمير بالمضاف، والضمير إنما يتصل بعامله.^(١)

والأكثر في الإضافة المعنوية أن يكون المضاف واحداً مما يأتي :^(٢)

أولاً : اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها، كالمصادر، وأسماء المصادر، وكثير من الظروف، والجوامد الأخرى (كأرض وجسم وفؤاد).
والبرد لا يعتبر نحو : <مثلك وشبهك وغيرك> من الإضافة المعنوية بل اللفظية، لأن معناها : مثل لك ونحو لك ونحو منك ، وهذه الإضافات لا تخصص وهي باقية على نكرتها.
«فأما غيرك إذا قلت :

مررت برجل غيرك

فإنما هو : مررت برجل ليس بك»^(٣)

ولا يزال إبهامها إلاّ بأمر خارج عن الإضافة، وذلك عند وقوع غير بين ضدين كقوله تعالى :

(١) حاشية الصبان ٢٤٥/٢

(٢) النحو الوافي ٣/٣

(٣) المقتضب ٢٨٩/٤

﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾^(١)

وقولهم :

مررت بالكريم غير البخيل

فبوقوع غير بين ضدين ارتفع الإبهام ، لأن جهة المغايرة تتعين ، على خلاف قولك :

مررت برجل غيرك

وكذا (مثل) إذا أضيفت إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرّف^(٢). أما (حسبك) وما في معناها فلا يتعرف غالباً لأن معناها (كافيك) وهو اسم فاعل أريد به الحال.

وما في معنى حسبك : شرعك ، وبجلك ، وقطك ، وقذك.

وما في معنى مثل : شبه ، وندّ ، ونحو ، وكلها نكرات^(٣). ومثل ذلك في التكرير المعطوف على مجرور (ربّ) مضافاً إلى ضمير، فهو نكرة بالإجماع نحو قولهم :

رب ناقة وفصيلها لك

لأن العامل واحد ، ورب لا يعمل إلا في النكرات والتقدير :

رب ناقة وفصيل لها^(٤)

وهناك مصادر جرت «بمجرى المصادر المفردة المدعو بها، وإنّما أضيفت

ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت :

(١) الفاتحة - ٧

(٢) شرح الكافية الشافية ٩١٦/٢

(٣) المرجع السابق ٩١٨/٢

(٤) شرح الكافية الشافية ٩١٨/٢

سقياً لك

لتين من تعني ، وذلك :

ويلك ، وويحك ، وويسك ، وويبك

ولا يجوز سقيك ^(١)

ثانياً : المشتقات الشبيهة بالجوامد (وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ولا تدل على زمن معين) كصيغ الزمان والمكان والآلة.

ثالثاً : المشتقات التي صارت أعلاماً كمحمود وحسن وحامد.

رابعاً : المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها نحو :

قائد الطائرة مأمون القيادة

فهي مشتقات مطلقة الزمن .

خامساً : المشتقات الدالة على زمن ماضٍ ، نحو :

عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس أمناً

سادساً : إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدالة على الدوام كقوله تعالى :

﴿مالك يوم الدين﴾ ^(٢)

سابعاً : إضافة الأعداد إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات. ^(٣)

(١) الكتاب ٣١٨/١

(٢) الفاتحة - ٤

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢ ، حاشية الصبان ٢٤٥/٢

وأما الإضافة اللفظية فهي «ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى بخلافها»^(١)، وكان المضاف وصفاً عاملاً دالاً على الحال أو الاستقبال.

والأسماء التي تضاف إضافة لفظية :

أولاً : إضافة اسم الفاعل مع نية التنوين نحو :

هذا قاتل زيد غداً

بمعنى يقتل.

وقد يدل على الاستمرار فيجوز لك فيه اعتباران، اعتبار الماضي، كقوله تعالى :

﴿مالك يوم الدين﴾^(٢)

وتكون الإضافة محضة ، واعتبار الحال والاستقبال كقوله تعالى :

﴿جاعل الليل سكناً﴾^(٣)

والإضافة غير محضة.^(٤)

ثانياً : الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو :

مررت برجل حسن الوجه

والمعنى : حسن وجهه.^(٥)

والإضافة فيه أحسن وأكثر ، والتنوين عربي جيد^(٦)

(١) شرح المفصل ١٢٦/٢

(٢) الفاتحة - ٤

(٣) الأنعام - ٩٦ ، قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو بكر وابن عامر ، السبعة ٢٦٢ ، تفسير أبي حيان ١٨٦/٤

الكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٨/١

(٤) حاشية الصبان ٢٤٦/٢

(٥) الأصول ٦/٢

(٦) الكتاب ١٩٤/١

ثالثاً : إضافة اسم المفعول ، نحو :

زيد مكسو العبد ثوباً

الورع محمود المقاصد.^(١)

واختلف في إضافة أفعل التفضيل، فذهب ابن السراج^(٢)، وابن أبي الربيع^(٣) ،
والجزولي^(٤) ، إلى أن إضافته غير محضة ، نحو :

زيدٌ أفضل القوم

تضيفه إلى ما هو بعضه فجميعهم مشتركون في صفة وهو يزيد عليهم.

وتبعهم ابن يعيش بقوله «واعلم أن إضافة أفعل هذه التي يراد بها التفضيل من
الإضافات المنفصلة غير المحضة فلا تفيد تعريفاً؛ لأن النية فيها التثوين والانفصال
لتقدير ك فيها من»^(٥)

وأما من رأى أن إضافتها محضة فسيبويه حيث يقول «وإنما أثبتوا الألف واللام في
قولهم :

أفضل الناس

لأن الأول قد يصير به معرفة»^(٦).

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٥٣/٢

(٢) الأصول ٦/٢

(٣) البسيط ١٠٤١

(٤) المقدمة الجزولية ١٣٢

(٥) شرح المفصل ٤/٣

(٦) الكتاب ٢٠٤/١

وتبعه الأشموني في هذا (١).

أما ما أسماه بعض النحاة بالإضافة المشبهة بالخفضة ففيه الاتصال من حيث إن الأول غير مفصول بضمير منوى، وفيه الانفصال من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجها عن ظاهرها.

وأهم مواضعه: (٢)

أولاً : إضافة الاسم إلى الصفة نحو :

مسجد الجامع وصلاة الأولى

ثانياً : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو :

سحق عمامة

ثالثاً : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

شهر رمضان ويوم الخميس وذات مرة وذات اليمين

رابعاً : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

بَأْيَيْضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي (٣)

خامساً : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون في أسماء الزمان نحو :

يومئذ وحينئذ وعامئذ

سادساً : إضافة الملغى إلى المعتبر، أي أن المعنى يستقيم بدونه كالحروف الزائدة نحو قوله تعالى :

(١) حاشية الصبان ٢٤٩/٢

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ، والنحو الوافي ٤٠/٣ ، معجم الشواهد النحوية الشعرية الشاهد رقم ٣٠٨٩

﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(١)

أي : كمن هو في الظلمات

سابعاً : إضافة المعتبر إلى الملغى نحو :

أَقَامَ بَيْغَدَادَ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ

لَأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرَّحٌ^(٢)

ثامناً : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو :

رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ

رَبِّ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا

تاسعاً : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه، فإبهام هذه وأمثالها لا يُزال إلا بأمر خارج عن الإضافة، وسبق الحديث عنه آنفاً.

وأضاف الأستاذ عباس حسن إلى هذه :^(٣)

عَاشِرًا : قَوْلُهُمْ : لَا أَبَا لِفُلَانٍ

لوجود الفاصل بين المتضايقين .

أحد عشر : إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه، مسaire لبعض اللغات

الْجَائِزَةُ فِيهِ نَحْوُ أَفْغَانِ سِتَانٍ

بُورِ سَعِيدٍ

اثنا عشر : الكنية ، نحو :

زَيْدٌ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

(١) الأنعام - ١٢٢

(٢) لبعض الطائيين ، حاشية الصبان ٢٥٠/٢

(٣) التحو الوافي ٤٦/٣

أبو عبد الله زيد

ثلاثة عشر: اللقب ، نحو :

سعيد كرز

ويرجع الإضافة الشبيهة بالمحضة^(١) إلى قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد مع اختلاف لفظهما ، وهذه لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصصاً؛ لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلته.

«والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة»^(٢) . وإذا كانت إضافة الشيء إلى نفسه محالاً ، فلا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه ، وفي اللقب إنما تضيف المسمى في الاسم الثاني وهو اللقب فمعنى (زيد بطة) أي صاحب هذا اللقب ، وإنما فعلت العرب هذا في الوصف المعرفة اللازم لزوم اللقب في الأعلام^(٣) . فلا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما ، فإن توهم خلاف ذلك في مضاف ومضاف إليه تلطف في تقدير المغايرة^(٤) .

ثانيهما: يكون فيه أحد الاسمين المتضايقين أصلياً ، والآخر زائد يمكن الاستغناء عنه دون أن يؤثر الحذف في المعنى.

(١) النحو الوافي ٤٨/٣

(٢) الإنصاف ٤٣٧/٢

(٣) نتائج الفكر ٢٩ ، بدائع الفوائد ١٦/١ ، شرح الرضي ٢٨٦/١

(٤) شرح الكافية الشافية ٩٢٣/٢

والإضافة المحضة تؤثر في الأسلوب تأثيراً معنوياً ، فحيث لا يمكن الاستغناء عن أحد طرفي الإضافة تكون الإضافة محضة.

وكل مضاف تريد به التنوين، وتحذف التنوين للمعاقبة فهو باق على نكرته ؛ لأن معنى التنوين باق ، والتذكير مرتبط بالتنوين ^(١) ، ولذلك بقي المضاف فيه إلى معرفة على تنكيره فدخلت عليه (رب) نحو :

يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ
لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانًا ^(٢)

ونعت به النكرة كقوله تعالى :

﴿هَدِيًّا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ﴾ ^(٣)

ونصب على الحال ، كقوله تعالى :

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾

ثاني عطفه ^(٤)

إلا على رأى يونس والخليل إنه «قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب ، يدل ذلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول :

مررت بعبد الله ضاربك

فجعلت ضاربك بمنزلة : صاحبك. ^(٥)»

(١) الكتاب ١/١٦٨ ، ١٩٠

(٢) الكتاب ١/٤٢٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/٩١١

(٣) المائة - ٩٥

(٤) الحج - ٨ - ٩

(٥) الكتاب ١/٤٢٤

ومما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول امرئ القيس

بمنجرد قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ

طِرَاذُ الْهُوَادِي كُلِّ شَأٍ مُغَرَّبٍ^(١)

وقال أبو علي الفارسي «إنما وصفت هذه النكرات بهذه الأسماء لما فيها من معنى

الفعل ونية الانفصال، فمعنى (قيد الأوابد) مقيد الأوابد»^(٢).

ومن سماته أيضا أن حذف التنوين وعدمه سواء ، وإنما الحذف للتخفيف

فقولك:

مررت برجل ضاربك

مررت برجل ضارب إياك.

كقولك

أو «رفع القبح في (حسن الوجه) فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير

الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى ، وفي الجر

تخلص منهما»^(٣)

(١) الكتاب ٤٢٤/١ ، والتعليق على كتاب سيبويه ٢١٨/١. ينعت فرسه ومنجرد قصير الشعر، وقيد الأوابد: لها

منزلة القيد لا تفوته ، والأوابد : الوحش، لاحه : ضمّره وغيره ، الطراد : المطاردة، والهودي : المتقدّمات

السابقة، والشأو : الطلق ، والمغرّبي : البعيد.

(٢) التعليق ٢١٨/١

(٣) حاشية الصبان ٢٤٧/٢ ، لاحظ أثر الإضافة وسيأتي حديث مفصل عنها

سمات التمييز

التمييز هو رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته ،
كقولك : طاب زيدٌ نفساً

عندي راقوذةً خللاً

والتمييز في الحقيقة موصوف بما انتصب عنه وكأن الأصل :

طابت نفسُ زيد

عندي خلٌّ راقوذة

لأن الفعل في الحقيقة صفة للفاعل ، وسبب ذلك التغير هو قصد المبالغة بالإبهام^(١).

ومن سمات التمييز «أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس، وأن العوامل فيها إذا كن أفعالاً ، أو في معاني الأفعال، كنت بالخيار في الاسم المميز ، إن شئت جمعته ، وإن شئت وحدته ، تقول :

طبتم بذلك نفساً

وإن شئت : أنفساً ، قال الله تعالى :

﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾^(٢)»^(٣)

ولا يجوز : عندي عشرون دراهماً يا فتى

لأن عشرين قد أتت على العدد ولم نحتاج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس^(٤) .

(١) شرح المنفصل ٧٤/٢ ، الإرشاد في علم الإعراب ٢٤٥ .

(٢) النساء - ٤

(٣) الأصول ٢٢٣/١

(٤) المرجع السابق

ويجب تأخير التمييز ، ولا يجوز تقديمه في تمييز الذات نحو :

عندي رطلٌ عسلاً

عندي عسلاً رطلٌ : فلا يصح :

بينما يجوز تأخير التمييز وتقديمه في تمييز النسبة نحو :

تفقات شحماً

وشحماً تفقات

وهو رأي الكسائي والمازني والمبرد^(١)

ويستشهدون بقول المخبل السعدي :

أَتَهَجِّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(٢)

وكان سيبويه لا يجيزه ، والكوفيون في ذلك على مذهبه^(٣) ، ومن منعه قال : إن التمييز مبين لما قبله كالنعت ، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت وكذلك هذا^(٤)

وعند تمييز العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة يذكر العدد ويؤنث على خلاف المعدود فتقول :

خمسة رجال ، وخمس نساء

وتقول : عند ثلاث من الغنم وثلاث من الإبل

فالعدد جاء مذكراً مخالفاً للمعدود ، فالغنم والإبل مؤنثان ؛ لانك تقول في تصغيرهما :

(١) المقتضب ٣/٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٩٣

(٢) المقتضب ٣/٣٦ ، الأصول ١/٢٢٤ ، الانصاف ٢/٨٢٨

(٣) الكتاب ١/٢٠٥ ، الأصول ١/٢٢٤

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤

غنيّات وأبيّلات^(١)

» وتقول :

عندي ثلاثة أنفس

وإن شئت قلت :

ثلاث أنفس

أما التذكير فإذا عنيت بالنفس المذكر ، وعلى هذا تقول :

عندي نفسٌ واحدٌ

وإذا أردت لفظها قلت :

عندي ثلاث أنفس

لأنها على اللفظ تصغر نفيسه ، وعلى هذا قوله عز وجل :

﴿يا أيّها النفس المطمئنة﴾^(٢) ^(٣)

والعدد المفرد لا يضاف إلّا إلى جمع.

ومائة وألف من الأعداد المضافة ، ولكنهما لا يضافان إلّا إلى مفرد، نحو :

عندي مائة رجلٍ

وعندي ألف درهم .

وورد إضافة مائة إلى جمع قليلاً ومنه قراءة حمزة والكسائي :

﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين﴾^(٤)

(١) المقتضب ١٨٦/٢

(٢) الفجر - ٢٧

(٣) المقتضب ١٨٦/٢

(٤) الكهف - ٢٥

بإضافة مائة إلى سنين .^(١)

وتعريفهما بتعريف الثاني وإضافتهما إليه .^(٢)

وأما العدد المركب أحد عشر إلى تسعة عشر - سوى اثني عشر - فحكمه أن يركَّب طلباً للخفة .

« وفتح الأول لأن الثاني شابه تاء التأنيث من حيث إنها زيادة في آخر الكلمة ، وما قبل التاء مفتوح ، وفتح الثاني للخفة »^(٣)

وأحد عشر يؤنث بلحاق الألف الأول والتاء الثاني فتقول :

إحدى عشرة امرأة

وتذكيره بحذفهما فتقول :

أحد عشر رجلاً .

وأما ثلاثة عشر فتذكيرهما أن تُثبت الهاء في الأول ، وتحذفها من الثاني كيلا تجتمع علامتا تأنيث من جنس واحد فتقول :

ثلاثة عشر رجلاً

وتأنيثهما بحذف الهاء من الأول وإثباتها في الثاني فتقول :

ثلاث عشرة امرأة

ومعدود الأعداد المركبة يكون مفرداً منصوباً .

(١) وقرئ بتنوين مائة فيجب أن يكون بدلاً من ثلثمائة أو بيان له ، ويكون معنا صورة من صور التبادل وسيلته

العلامة الاعرابية ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمر وعاصم وابن عامر ، السبعة ٣٨٩ والإقناع ٢/٢٨٩

(٢) الإرشاد إلى علم الاعراب ٢٥٦

(٣) المرجع السابق ٢٥١

وأما عشرون فهو مفرد واقع على المذكر والمؤنث وخص بعلامة المذكر
تغليباً له على المؤنث.

ومميزه مفرد منصوب ، وإذا عطف على نيف فحكم النيف كما مرّ

ومن سماته أيضاً «أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (مِنْ) لا تدخله إذا
كان مفرداً ؛ لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ، وذلك قولك :

عشرون درهماً

ومائة درهم

... إلا أن تقول :

عشرون من الدراهم

... فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (مِنْ) في المخصوص فقلت :

ويحبه رجلاً	ويحبه من رجل
ولله درّه فارساً	ولله درّه من فارس
وحسبك به رجلاً	وحسبك به من رجل

ولا يكون هذا في المضمر الذي يقوم على شريطة التفسير ؛ لأنه مجمل ، نحو :

ربه رجلاً قد رأيتّه

ونعم رجلاً عبد الله ^(١)

ويجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلاً في المعنى ولا مميزاً لعدد ، فتقول :

عندي شبرٌ من أرضٍ

وعندي قفيزٌ من برٍ

(١) المقتضب ٦٧/٣ ، وانظر ٣٥/٣ من المرجع نفسه

وعندي منوانٌ من عسلٍ وتمرٍ

ولا تقول : طاب زيدٌ من نفسٍ^(١)

ومن سماته أنه عند إضافة العدد إلى المعدود فالجيد أن يكون المعدود اسماً غير نعت
أو نعتاً مضارعاً للاسم فتقول :

عندي ثلاثة أجمال

فأجمال اسم غير نعت .

وتقول : جاءني ثلاثة أمثالك

فأمثال نعت مضارع للاسم.

ومنه قوله تعالى :

﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(٢)

ويقبح أن يكون نعتاً غير مضارع للاسم ، كقولك :

عندي ثلاثة قرشين

فهذا قبيح حتى تقول :

ثلاثة رجال قرشين^(٣)

ولهذا نراهم قد اشترطوا اختيار نوع معين جداً ليكون مضافاً إليه مع العدد.

وإذا كنا في الصفحات الماضية قد حددنا خصائص كل باب من أبواب

الأسماء المتلازم أخذاً من أقوال النحاة، واستنباطاً من مصادر النحو ، فإن هذا لا

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٩٢

(٢) الأنعام - ١٦٠

(٣) المقتضب ٢/١٨٥

يعني بالضرورة عدم وجود فروق بين هذه الأبواب ، وإلاّ ما تفرد كل منهما ببابه النحوي الذي يدرس تحته ، وسنحاول فيما يلي التركيز على هذه الفروق ومنها :

بين النعت وعطف البيان :

التفرقة بين عطف البيان والنعت نابعة من طبيعة الكلمة المكونة للعنصر الثاني من التلازم ، فالعطف «اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو تحلية ، ولا ضرب من ضروب الصفات فعديل النحويون عن تسميته نعتاً»^(١) وسمي عطف بيان لأنه «مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو :

رأيت زيدا أبا عمرو

ولقيت أخاك بكراً»^(٢)

فهو بمنزلة التفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال ولهذا غلب أن يكون جامداً كالعلم المجرد والكنية.

والنعت يكون بالصفات المشتقة من الأفعال أو ماهو في حكم المشتق، ومن الجائز ألاّ يتحقق هذا الفارق إذ يصح بقلة وقوع النعت جامداً مؤولاً بالمشتق، ووقوع عطف البيان مشتقاً ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأفصح .

والنعت يكون بالمعارف والنكرات ، وعطف البيان لا يكون عند البصريين إلا بالمعارف ، وذهب كثير من النحاة كابن مالك^(٣) إلى جواز كونه نكرة كالمتبوع كقوله تعالى :

(١) الأصول ٤٥/٢ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١٨٣/١ .

(٢) الأصول ٤٥/٢

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣

﴿يوقد من شجرة مباركة زيتونة﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿ويسقي من ماء صديد﴾^(٢)

لأن النكرة تخصص متبوعها ، والتخصيص نوع من البيان والايضاح .

والنعت يكون بما هو من المنعوت وما هو من سببه ، ففي نحو :

كلمت الرجل العالم

تبين كلمة (العالم) وهي النعت معنى من المعاني العارضة التي يتصف بها ذات (الرجل) ، فقد يتصف بالعلم والأدب وغيرها .

وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه ، لا يبين صفة من الصفات التي تطرأ على الذات وإنما تبين الذات نفسها تقول :

كلمت الرجل إبراهيم

فكلمة (إبراهيم) بينت ذات الرجل وحقيقته الأصلية لا وصفاً طارئاً من أوصافه .
كما أن النعت تسد مسده الجمل ، والظروف ، والمجرورات ، ولا يكون ذلك في عطف البيان .

وعطف البيان مطابقتها للمتبوع أقوى من النعت لأن عطف البيان عين

المتبوع .^(٣)

والنعت مساوٍ للمنعوت في تعريفه أو أقل منه ، وعطف البيان لا يكون إلاّ أعرف من المعطوف عليه غالباً^(٤) ، وابن مالك لا يشترط ذلك ؛ لأن عطف البيان

(١) النور - ٣٥

(٢) إبراهيم - ١٦

(٣) الحلل ١٠٩

(٤) شرح ابن عصفور للحمل ٢٩٤/١ - ٢٩٥

في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يشترط زيادة تخصص النعت ، فلا يشترط تبعاً لذلك تخصص عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان. (١)

والنعت يتحمل الضمير لأنه مشتق ، وعطف البيان لا يتحملة .
والنعت يزيل الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فإذا قلت

قام زيدُ العاقلُ

فهو كقولك :

قام زيدُ الذي بيني وبينك العهد أنه عاقل.

وعطف البيان يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك ، كقولك .

قام أبو حفص عمر

فالاشتراك في (أبي حفص) أزاله (عمر) الذي هو أشهر منه (٢) .

بين النعت والبدل :

النعت سبيله أن يكون بالصفات المشتقة من الأفعال أو ما هو في حكم المشتق ، والبدل حكمه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر.

والنعت يجري على المنعوت في تعريفه وتنكيره ، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

(١) شرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣

(٢) شرح ابن عصفور للجمل ٢٩٤/١

والنعت جزء من المنعوت ، والبذل ليس جزءاً من المبدال منه في جميع صورته بل قد يكون جزءاً منه نحو :

ضربت زيداً رأسه

وقد يكون إياه بعينه نحو :

جاءني أخوك زيدٌ

وقد يكون حدثاً من أحداثه نحو :

أعجبني زيدٌ علمه

وقد يصاحبه صيغة عرضية نحو :

سُلب زيدٌ ثوبه

وقد يكون جارياً مجرى الغلط نحو :

مررت برجلٍ فرسٍ

والنعت لا يقدر تقدير جملة أخرى ، ولا يقدر معه إعادة العامل ، ولكنه الأول بعينه ومن جملة ، والبذل يجري مجرى جملة أخرى تبين بها الجملة الأولى ، ويقدر معه إعادة العامل ؛ ودليل ذلك ظهور العامل معه في قوله تعالى :

﴿لِلَّذِينَ اسْتَظْفَرُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (١)

والنعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو من سببه كقولك :

مررت برجلٍ قائمٍ

مررت برجلٍ قائمٍ أبوه

ولا يبدل من الاسم إلا ما هو هو ، أو كان جزءاً منه ، أو مصاحباً له مما يشتمل عليه ، ولا يبدل منه ما هو من سببه فلا يقال :
ضرب زيداً رأس أبيه .

والبدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط ، ولا يكون ذلك في النعت .
والنعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الذم أو الترحم ولا يكون ذلك في البدل .

والنعت قد يسد مسده الجمل والظروف والمجرورات ، تقول : .

مررت برجل وجهه جميل

مررت برجل عند مسجد

مررت برجل من بني تميم

ولا يجوز ذلك في البدل .^(١)

والنعت يجري مجرى الفعل فيرتفع به فاعل مضمّر ، في نحو قولك :

مررت برجل قائم

أو ظاهر من سببه ، نحو :

مررت برجل قائم أبوه

ولا يكون ذلك في البدل .^(٢)

(١) الخلل - ١٠٧ - ١٠٨

(٢) النحو الوافي ٤٤١/٣

والنعت والمنعوت لا يكونان ضميراً ، «أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل حاصل.

وأما الوصف المفيد للمدح والذم فلا يستعمل فيه لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف.

ولم يوصف الغائب إما لأن مفسره في الأغلب لفظي فصار بسببه واضحاً غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب ، وإما لحملة على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما.

وأما أنه لا يوصف به ؛ فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساوياً ، ولا أخص من المضمّر ولا مساوياً له حتى يقع صفة له «(١) والبدل والمبدل منه «يكونان ظاهرين ومضمّرين ومختلفين» (٢) ولذا فقوله تعالى :

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٣)

محمول على البدل لا على النعت. (٤)

وفي المنادى المضاف إذا وصفته بمفرد لم يجوز في الوصف إلا النصب وذلك قولك :

يا غلام زيد الظريفَ

ويا عبداً لله العاقلَ

(١) شرح الرضي ٣١١/١

(٢) المرجع السابق ٣٤٠/١

(٣) آل عمران - ٦

(٤) شرح الرضي ٣١١/١ ، الخلل ١٠٧-١٠٨

لأنه ليس بمضموم فتحمل صفته على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى ، وإنما الموضع واللفظ واحد.

وإذا أبدلت منه لم يكن لك إلا الضم ، تقول :

يا أخانا زيدُ

لأن البدل في حكم تكرير العامل وكأن (زيدُ) منادى وهو قولك : يا زيد. (١)
وليس كذلك الصفة لأنك إذا قلت :

جاءني زيدُ الظريفُ

لم يكن (زيد) في حكم المتزوك بل كانا جارين مجرى اسم واحد فيعمل فيهما عاملٌ واحدٌ ، فالصفة والموصوف أشد اتصالاً من البدل مع المبدل منه.

وإذا كانت الصفة والبدل مضافين لم يجز فيهما إلا النصب نحو :

يا زيدُ صاحبَ بشر

يا زيدُ أخانا

ووجود النصب في البدل أولى من الصفة إذا كانت مضافة لأن البدل على نية تكرار العامل.

وإذا كان المتبوع اسماً مبهما كاسم الإشارة فقد امتنعوا عن وصفه بـ (ذو)
«لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه،
وإذا كان كذلك فقد جعلت ثلاثة أشياء المبهم والمضاف والمضاف إليه شيئاً
واحداً (١)»، وهذا غير جائز ، ولا يقع الفصل بين المبهم وصفته بحال من الأحوال،
ويصح الفصل في غيره نحو قوله تعالى :

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٠/٢.

(٢) المرجع السابق ٩٢٤/٢.

﴿وانه لقسم لو تعلمون عظيم﴾^(١)

ويقول الشيخ ابو علي : «لا تقول :

مررت بهذا ذى المال

وأنت تريد الصفة»^(٢) ، ومقصوده أنك إن أردت البذل جاز حتى كأنك قلت :
مررت بذى المال ، وهذا يؤكد أن تلازم الصفة مع الموصوف أشد من تلازم
البذل مع المبدل منه.

بين النعت والتوكيد :

مما يفرق به بين النعت والتوكيد المعنوي ، أن المؤكّد في رأى البصريين لا يجوز أن
يكون نكرة ، وقد خالفهم قوم وأجازوه بشرطين :
الأول : أن يكون المؤكّد دالاً على مقدار محدد كسنة وشهر وحول وأسبوع
الثاني : أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة وهي (كل ، جميع ، عامة)
تقول : صمت شهراً كله^(٣)

بين النعت من جهة وبقية التوابع من جهة أخرى :

هناك فروق بين النعت من جهة وبقية التوابع > عطف البيان ، والبذل ،
والتوكيد > حيث إن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت :

(١) الواقعة - ٧٦

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٩٢٤/٢

(٣) همع الفواع ٢٠٤/٥ ، شرح التصريح ١٢٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣

مررت بزيد أخيك

فقد قلت : مررت بزيد الذي تعلم

وإذا قلت : مررت بقومك كلهم

أي على التوكيد فأنت لا تريد أن تقول :

مررت بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا

لأن التوكيد ليس بمنزلة الألف واللام .

ومثله قولك :

مررت بأخيك زيد

فليس زيد بمنزلة الألف واللام ؛ لأنه معرفة بنفسه. (١)

ومما يفرق بين النعت والتوكيد من جهة ، والبدل وعطف النسق من جهة

أخرى :

أن النعت والتوكيد أشد تلازماً من البدل والنسق على الرغم من التبعية من الثاني

للأول ، وذلك لأن النعت لا يفهم إلا بوجود المنعوت وكذلك التوكيد فلا يمكن

اعتبارهما مستقلين ، فتبعيتهما للأول معنى ولفظاً .

وأما البدل والنسق فالتبعية من الثاني للأول لفظاً فقط ، ويمكن أن يستقلا عنه .

ومعنى ذلك عدم صحة الحذف من قولنا :

مررت برجل شديد ← مررت بشديد

مررت بمحمد عينه ← مررت بعينه

وصحة الحذف من قولنا :

(١) الكتاب ١٩٤/٢

مررت بمحمد وزيد ← مررت بزيد
مررت بالعالم زيد ← مررت بزيد^(١)

بين عطف البيان والبدل :

العطف لا يكون مضمراً ، ولا تابعاً لمضمراً ؛ لأنه من الجوامد نظير النعت في المشتق ، وأما البدل فيكون تابعاً للمضممر بالاتفاق .^(٢)

والعطف يطابق متبوعه في التعريف والتكثير ، وأما البدل فجائز ، كقوله

تعالى :

﴿صراط مستقيم صراط الله﴾^(٣)

والعطف لا يكون جملة وعلى العكس من ذلك البدل فقد يأتي جملة ، نحو

قول الشاعر :

لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أَمْ عَمْرُو بِكَلِمَةٍ
أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ ؟^(٤)

والعطف لا يكون تابعاً لجملة ، وبخلافه البدل فقد يكون تابعاً لجملة ، نحو

قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
وَالَا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا ؟^(٥)

(١) شرح الرضي ٣٣٨/١

(٢) مغني اللبيب ٤٥٥/٢ وما بعده

(٣) الشورى - ٥٢-٥٣

(٤) غير منسوب ، مغني اللبيب ٤٥٦/٢ ، معجم الشواهد النحوية الشعرية الشاهد رقم (٩١٣)

(٥) غير منسوب ، مغني اللبيب ٤٥٦/٢ ، وحاشية الصبان ١٠١/٣ ، معجم الشواهد النحوية الشعرية الشاهد رقم

والعطف لا يكون فعلاً تابعاً لفعل والبدل على العكس من ذلك ، نحو قوله تعالى :

﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب﴾^(١)

والعطف لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب :

﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها﴾^(٢)

بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو.^(٣)

والعطف ليس على نية إحلاله محل الأول ، والبدل بخلافه ، ولذلك في قولهم :

يا زيد الحارثُ

يا سعيدُ كرزٌ وكرزاً

بالرفع أو النصب يتعين البيان ، وبالضم يتعين البدل

والعطف ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل، وتعين البيان في نحو قولك :

هنا قام عمرو وأخوها.^(٤)

(١) الفرقان ٦٨-٦٩

(٢) الجاثية - ٢٨ ، تفسير أبي حيان ٥٠/٨ ، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران الأصبهاني في ٤٠٤.

(٣) حاشية الصبان ٦٦/٣

(٤) الأصول ٤٥/٢

والعطف عطف بيان هو المعطوف عليه بعينه ، والبدل قد يكون هو المبدل منه بعينه ، وقد يكون جزءاً منه ، وقد يكون شيئاً مصاحباً له يشتمل الأول عليه ، وقد يكون حدثاً من أحداثه وعرضاً من أعراضه .^(١)

وعطف البيان لا غلط فيه ، والبدل يجيء منه ما يجري مجرى الغلط .
وكل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلاً إلا في موضعين :
الأول : أن يكون المعطوف خالياً من أل ، والمعطوف عليه معرف بها ، وقد أضيفت إليه صفة مقترنة بها ، كقول الشاعر :^(٢)

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُرْعَا

(فبشراً) عطف على (البكري) لأن البدل على تقدير إعادة العامل ، والتارك لا يصح أن يضاف إليه أي :

أنا ابن التارك بشر .

الثاني : أن يكون التابع مفرداً ، معرباً ، والمتبوع منادى نحو :

يا غلامُ يَعْمُرَا

فيتعين في (يعمرَا) عطف البيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان يجب بناء (يعمرَا) على الضم ؛ لانه لو لفظ بحرف النداء معه لكان كذلك .^(٣)

(١) الخلل ١٠٩

(٢) للمراد بن سعيد الفقعسي الكتاب ١/١٨٢ ، شرح المفصل ٣/٧٢ ، معجم الشواهد (١٦٥٧)

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٥ ، شرح ابن عقيل ٣/٢٢٢ .

ويرى الرضي أن عطف البيان هو البدل وليس ثمة فرق جلي بينهما، يقول «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل»^(١)

ويذهب الأستاذ عباس حسن إلى الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل من الكل قسماً واحداً «والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق ، لا غالبية -معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما ، وجمودهما ، دون حروفهما- إذّا التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما في هذا من التيسير ، وبجراحة الأصول اللغوية العامة.

أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأي قام على التخيل ، والحذف والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى ، ومن السداد إهماله و إغفاله»^(٢).

ويذهب الصبان إلى أن الفيصل في ذلك هو قصد المتكلم «فإن قصدت بالحكم الأول جعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان ، وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل»^(٣)

فالبيان في عطف البيان مؤخر ، وفي البدل مقدم ؛ لأنه تمهيد وتوطئة للبدل غير مستغني عنه ، ولكي نتأكد من أن المعنى مأخوذ من مجموعهما نعود إلى الإضافة بتقديم البدل وتأخير المبدل منه نحو :

ضربت زيداً رأسه

ضربت راس زيد.

(١) شرح الرضي ٣٣٧/١

(٢) النحو الوافي ٥٤٦/٣

(٣) حاشية الصبان ٦٥/٣

بين البدل والإضافة :

لا يشترط في المبدل منه أو البدل التعريف أو التنكير ، أما المضاف وهو العنصر الأول من عناصر الإضافة فيشترط فيه التنكير كما أسلفنا .
ومما يفرق بينهما كذلك أن البدل يمكن أن يكون من الضمائر وعلى العكس من هذا تلازم الإضافة فالضمائر لا تضاف .

بين نوعي الإضافة :

الإضافة نوعان محضة وغير محضة ، وتسمى المحضة معنوية أو حقيقية ، وتسمى غير المحضة لفظية أو مجازية .
والمعنوية هي التي يكتسب المضاف منها التعريف أو التخصيص تبعاً لنوع المضاف إليه ، فإذا كان معرفة اكتسب المضاف التعريف ، وإذا كان نكرة اكتسب المضاف التخصيص .

وسميت معنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً^(١) هو التعريف أو التخصيص ؛ ولأنها تضمنت معنى حرف من حروف الجر فهي بمعنى (من) إن كان المضاف إليه

جنساً للمضاف نحو : ثوب خزر

أو (في) إذا كان المضاف ظرفاً له نحو :

صلاة العصر

أو (اللام) نحو عبد زيد

(١) أوضح المسالك ٦٥/٣

وسميت محضة لما بين طرفيها من قوة اتصال ، وليست على نية الانفصال ، ولا يفصل بين طرفيها ضمير مستتر كالضمير الذي يفصل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة غير المحضة .^(١)

وسميت حقيقية لأنها تؤدي الغرض المعنوي السابق حقيقة لا مجازاً فهي إضافة في الظاهر والصورة وفي الحقيقة والمعنى .^(٢)

أما الثانية وهي الإضافة غير المحضة فيغلب أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً في معنى الحال أو الاستقبال أو الدوام ، وينحصر في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

والمضاف فيها لا يزال نكرة ولو أضيف إلى المعرفة كـ «ضارب زيد» .

ويصح أن توصف به النكرة نحو قوله تعالى :

﴿هَذَا عَارِضٌ مِّمَطَرَنَا﴾^(٣)

وقوله تعالى :

﴿هَدِيًّا بِأَلْغِ الْكَعْبَةِ﴾^(٤)

ويصح وقوعه حالاً في نحو قوله تعالى :

﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾^(٥)

وقول الشاعر :

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مِطْنًا
سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ^(٦)

(١) أوضح المسالك ٦٣/٣

(٢) النحو الوافي ٣/٣

(٣) الأحقاف - ٢٤

(٤) المائدة - ٩٥

(٥) الحج - ٩

(٦) لأبي جبير الهذلي ، أوضح المسالك ٦٨/٣ ، فأتت به : فولدته ويعني أم تأبط شرأ ، وحوش الفؤاد: أي حديده ،

والمبطن : الضامر البطن، والسهد: القليل النوم ، والهوجل: المغارة البعيدة لا علم بها، وليل الهوجل: الليل الطويل.

وتدخل عليه رب ، كقول الشاعر :

يا ربَّ غَابِطَنَا لو كَانَ يَطْلُبُكُمْ
لَاقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا^(١)

والقصد منها التخفيف لحذف التنوين الظاهر نحو :

ضارب زيد

أو المقدر نحو :

حَوَاجٌّ بَيْتَ اللَّهِ^(٢)

أو التخفيف بحذف نون التثنية كما في قولك :

ضاربا زيد

أو نون الجمع كما في قولك :

ضاربو زيد

وكلها أمور لفظية ولذا سميت إضافة لفظية^(٣) .

والمضاف في الإضافة المعنوية يجب أن يكون مجرداً من الألف واللام ،

وتختص الإضافة اللفظية بجواز دخول أل على المضاف في مسائل^(٤) :

إحداها :

أن يكون المضاف إليه بأل ، كقول الفرزدق :

(١) لجرير في ديوانه ٤٩٢ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، أوضح المسالك ٧٠/٣

(٢) المقتضب ١٧٨/٢ ، حاشية الصبان ٢٤٧/٢

(٣) المقتضب ٢٨٩/٤ ، أوضح المسالك ٧٢/٣

(٤) شرح المفصل ١٢١/٢ ، أوضح المسالك ٧٢/٣

أَبَانَا بِهِمْ قَتَلِي ، وما في دمائهم

شفاء ، وهن الشافيات الحوائم^(١)

فقوله « الشافيات الحوائم » إضافة اسم الفاعل المحلى بآل إلى مضاف إليه محلى بآل، وهذا من اختصاص الإضافة اللفظية .

الثانية :

أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه «أل» كقول الشاعر :

لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعَدِيِّ

بما جَاوَزَ الآمالِ مِ الْأَسْرِ وَالْقَتْلِ^(٢)

بإضافة (الزوار) الاسم المشتق والمحلى بآل إلى مضاف لما فيه آل .

الثالثة :

أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه آل كقوله :

الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَقْوِهِ

مِنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً^(٣)

بإضافة المحلى بال أي (المستحقة) إلى اسم مضاف إلى ضمير يعود على (الود) المقترن بآل.

الرابعة :

أن يكون المضاف مثني كقوله :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنَ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي^(٤)

(١) للفرزدق في ديوانه ٨٥٤ ، أوضح المسالك ٧٣/٣

(٢) غير منسوب ، أوضح المسالك ٧٤/٣ التصريح ٢٩/٢

(٣) غير منسوب ، أوضح المسالك ٧٤/٣ التصريح ٢٩/٢

(٤) غير منسوب ، أوضح المسالك ٧٦/٣

بإضافة الوصف المحلى بآل إلى غير مقترن بها ، لأنه مثنى .

الخامسة :

أن يكون جمعاً أتبع سبيل المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يعرب بحرفين ، ويسلم فيه بناء الواحد ، ويختتم بنون زائدة تحذف للإضافات ، كما هو شأن المثنى كقوله :

لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُصْنَعِي مَسَامِعِهِمْ^(١)

بإضافة الوصف المحلى بآل إلى اسم حالٍ منها ، لا لشيء إلا لأنه جمع مذكر سالم .

والكوفيون يميزون في الإضافة المحضة دخول (أل) على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفي أوله (أل) ^(٢) ، نحو :

قَرَأْتُ الثَّلَاثَةَ الْكُتُبِ فِي السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ

والبصريون لا يميزونه لأن العدد مع المعدود ضرب من ضروب المقادير فكما لا يصح أن يقال : اشترت الرطل الفضة

لا يصح أن يقال : قَرَأْتُ الثَّلَاثَةَ الْكُتُبِ .

والإضافة اللفظية في قوة الجملة لأن المشتق عامل عمله حقيقة .

(١) غير منسوب ، المرجع السابق ٧٧/٣ وتكملته * إلى الوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ *

(٢) النحو الوافي ١٤/٣ ، شرح الرضي ٢٧٧/١

تلك أهم الخصائص والسمات وأبرز الفروق بين صور التلازم والتي من أجلها تفردت كل صورة ببابها النحوي الذي تدرس تحته.

وبدأنا بالتلازم الذي يتبع فيه العنصر الثاني العنصر الأول ، وبيننا كيف أن تلازم المنعوت والنعت يرتبط بلزوم العنصر الثاني فيه مرتبة معنية وهي كونه آخرًا.

كما يرتبط بموافقة العنصر الثاني للعنصر الأول ، ولا تصح المخالفة إطلاقاً ، وإن بدت مخالفة لهذه القاعدة فهي مخالفة في الظاهر ، وقد تؤدي المخالفة إلى اختلال التلازم والخروج إلى باب نحوي آخر ، كما أن المتابعة تكون على اللفظ أو على الموضع ويظهر ذلك في نعت اسم (لا).

ورأينا كيف انهم حددوا نوع الكلمة التي تكون منعوتاً والتي تكون نعتاً ، وما لا يصح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً ، وما يكون منعوتاً ولا يكون نعتاً ، وما يصح أن يقع نعتاً ومنعوتاً .

وذلك ناتج من كون المنعوت أخص من النعت ولا يكون العكس.

واشترط النحاة الاشتقاق للنعت ، وتأويلهم ما سوى ذلك بمشتق .

وإنما اشترط ذلك كله لتطلب الموقع لنوع معين من الكلمات تستطيع القيام بالوظيفة التي تشغلها.

ثم ذكرنا أهم سمات تلازم المؤكد والتوكيد من ناحية ترتيب ألفاظه، وما يجري على مضمر وما لا يجري ، وهل يكون العنصر الأول معرفة ، أم يجوز أن يكون معرفة ونكرة على السواء ؟

ثم انتقلنا إلى تلازم المبين وعطف البيان من ناحية ضبطه ووظيفته الدلالية وطبيعة الكلمة المكونة للعنصر الثاني في التلازم ، وهل يشترط زيادة تخصصه على متبوعه؟ ثم ذكر أهم مواضعه كما حددها النحاة .

ثم أتبعنا تلازم المعطوف عليه والمعطوف في عطف النسق وبيننا رتبة المعطوف وإعرابه والأمور التي تكون فيها متابعة العنصر الثاني للعنصر الأول في هذا التلازم، ثم حددنا خصوصية كل حرف من حروف العطف وما ينفرد به ، وما يقتضي التشريك بين عنصري التلازم في اللفظ والمعنى، وما يقتضي التشريك بينهما في اللفظ دون المعنى ، ومتى يكون المعطوف عليه واحداً ، ومتى لا يكون عند تعدد المعطوفات .

كما بينا في تلازم المبدل منه والمبدل رتبته ، وإعرابه ، وما قد تؤدي إليه المخالفة في الإعراب ، وهل العنصر الأول على نية الإلغاء أم هو بمثابة التوطئة للعنصر الثاني ووجوده ضرورياً ، وكيف أن البيان في هذا التلازم مقدم على خلاف بقية صور التلازم.

وبعد الفراغ من صور التلازم الذي يتبع العنصر الثاني فيه العنصر الأول انتقلنا إلى التلازم الذي يضبط فيه العنصر الثاني بالنصب عادة ويجوز جره وهو تلازم المميز والتميز .

ثم التلازم الذي يضبط فيه العنصر الثاني بالجر دائماً وهو تلازم المضاف والمضاف إليه .

وبعد أن حددنا خصائص كل باب من أبواب الأسماء المتلازمة أخذنا من أقوال النحاة واستنباطاً من مصادر النحو كان لابد لنا من وقفة نبين فيها أهم الفروق بين تلك الصور ، فالتقارب بينها في الوظيفة الدلالية لا يعني بالضرورة عدم وجود فروق وإلا لما تفرد كل منها ببابه النحوي الذي يدرس تحته .

الفصل الثاني

مدى التلازم وأثره النموي

إذا كنا قد قصدنا بالتلازم اتحاد اسمين اتحاداً وظيفياً حتى أنهما ليعدان كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي ، فتؤدي معنى واحداً ، تقسيمه يبعده عما أراده له المتكلم.

وهذا التلازم لا يتم الفصل فيه بين المتلازمين ، وإن تم فذلك قبيح لا تأخذ به العربية إلا في حالات قليلة معدودة ، أوجد لها النحاة تخريجات أو عدوها شاذة ؛ وذلك لأنهما إن وجدا في الجملة وجب أن يكونا في الحكم كلمة واحدة لا يتم معناها في سياقها إلا بذكر شقها الثاني.

فإن هذه الصور تتفاوت في مدى الاتصال والانفصال بين عنصريها ، فهناك صور لا يجوز الفصل بينهما البتة ، وهناك ما يجوز على قبح وآخر على غير قبح. وليس ذلك فحسب بل إن الأمر نفسه نجده في أمثلة الصورة الواحدة من صور التلازم، فرمما يشتد التلازم ويتأكد في مثال فلا يمكن الفصل أو الحذف، وفي مثال آخر يكون الفصل مقبولاً على قبح أو غير قبح.

وهذا ما سنوليه عناية في هذا الفصل متبعين كل صورة بالآثار النحوية المترتبة عليها ، من نحو تسويغ الابتداء بالنكرة ، ومن نحو جواز مجيء الحال من النكرة المخصصة بوصف أو إضافة ، ومن نحو التفرقة بين أنواع الكلمة الواحدة باختلاف ما تضاف إليه مثلاً ، فأبي موصولة إن أضيفت إلى معرفة ، واستفهامية إن أضيفت إلى نكرة أو إلى معرفة ، والمصدر المضاف والموصوف إن وقع في سياق فعل يشترك معه في المادة كان مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع ، بخلافه إذا لم يضاف أو يوصف فإنه يكون مؤكّداً لعامله ، وغير ذلك من الآثار التي كان للتلازم دورٌ فيها.

ومن ثم نبين إمكانية حذف أحد العنصرين وإحلال الآخر محله كما هو الحال في قوله تعالى :

﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(١)

على تفسير : أهل القرية .

(١) يوسف : ٨٢

وعكس الحذف الإطالة فقد تتوالى النعوت مثلاً أو تتوالى الإضافات قبل ذكر المضاف إليه.

مدى التلازم بين النعوت والنعته :

قال سيبويه «هذا باب مجرى النعته على النعوت ، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك، فأما النعته الذي جرى على النعوت فقولك :

مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ

فصار النعته مجروراً مثل النعوت لأنهما كالاسم الواحد.

وإنما صار كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف»^(١).

والصفة تدل على بعض أحوال الذات الموصوفة نحو : طويل وقصير وعاقل وأحمق وعالم وجاهل.

وقد تأتي مجرد الثناء والتعظيم أو الذم والتحقير أو التأكيد، فالتى مجرد الثناء كالأوصاف الجارية على الله سبحانه وتعالى.

والتى للذم والتحقير كقولك :

فعل فلان الجاهل كذا

وأما التأكيد فكقوله سبحانه :

﴿نفخة واحدة﴾^(٢)

(١) الكتاب ٤٢١/١

(٢) الخاقعة : ١٣

وقوله سبحانه :

﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ﴾^(١)

والاتصال في التلازم بين التابع والمتبوع في النوع الأول وهو الذي يأتي للدلالة على بعض أحوال الذات أقوى من النوع الثاني ، بدليل أن النوع الثاني يجوز قطعه على أنه مفعول به أو خبر لمبتدأ محذوف .

«وجواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو :

نفخة واحدة

وأمس الدابر

لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى ... ، والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ... ، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر»^(٢) وذلك نحو :

مررت بالرجل العالم المبجل

فأعلم مستلزم للتبجيل . ومثله : الحمد لله الحميد .

وإن تعددت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بمجموعها وجب الإتيان

نحو :

مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب^(٣)

كما أنه لا يجوز القطع إذا كان النعت وحيداً ، والمنعوت نكرة محضة : لشدة حاجتها إليه لتتخصص به نحو :

أكرمت طالباً مجتهداً

(١) النساء : ١٧١

(٢) شرح الرضي ٣١٦/١

(٣) شرح ابن عقيل ٢٠٣/٣

وإن تعددت النعوت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة ، وجب إتباع الأول لها ، لتستفيد منه التخصيص الذي هي في أشد الحاجة إليه ، وجاز في الباقي القطع كقوله :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلٍ

وَشُعْتًا مَرَأَصِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي^(١)

والأولى في هذا التلازم عدم الفصل بين النعت والمنعوت ؛ لأنهما كالكلمة الواحدة ، ولهذا قيل في مثال نحو :

لَقِيَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا الظَّرِيفَ الظَّرِيفُ

إن النعت الأول هو للمفعول به حتى يتم الإتصال .
ومن غير الأولى إعتبار الأول نعتاً للفاعل والثاني للمفعول به لأنه «إذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ، ففصل أحدهما عن صاحبه أولى من فصلهما معاً»^(٢) ، أو نجمعهما فنقول :

لَقِيَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا الظَّرِيفَانِ

«نظراً إلى المعنى إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى إلا أن هشاماً يغلب جانب الفاعل لأنه معتمد الكلام فيرفع الوصف ... وثعلب يسبوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى»^(٣)

وقد يفصل بين المنعوت والنعت بالجملة الاعتراضية^(٤) كقوله تعالى :

﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ﴾^(٥)

(١) لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الكتاب ٣٩٩/١ و ٦٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٣٠/٣ . العطل : جمع عاطل وهي

التي لا جلىّ عليها ، وشعث : جمع شعثاء وهي وتلبدة الشعر ، السعالي : جمع سعلاي وهي الغول .

(٢) شرح الرضي ٣١٥/١ .

(٣) المرجع السابق

(٤) إنظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢١/١ ، والنحو الوافي ٤٣٥/٣ .

(٥) الواقعة : ٧٦

أو بمعمول الوصف كقوله تعالى :

﴿ذَلِكَ حَشْرٌ - عَلَيْنَا - يَسِيرٌ﴾^(١)

أو بمعمول الموصوف نحو :

يعجبني ضربك زيداً الشديداً^(٢)

أو عامله نحو :

زيداً ضربت القائم

أو مفسر عامله كقوله تعالى :

﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ...﴾^(٣)

أي إن هلك امرؤ هلك.

أو بمعمول عامل الموصوف كقوله تعالى :

﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالَمَ الْغَيْبِ﴾^(٤)

أو المبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف كقوله تعالى :

﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥)

أو الخبر نحو :

زيدٌ قائمٌ العاقلُ

أو القسم نحو :

الولدُ واللهُ البارُّ محبوبٌ

أو جواب القسم نحو :

﴿يَلِيَّ وَرَبِّي لِتَأْتِيَنَكُمُ عَالَمُ الْغَيْبِ﴾^(٦)

أو الاستثناء نحو :

(١) ق : ٤٤

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٤/٣

(٣) النساء : ١٧٦

(٤) المؤمنون : ٩١-٩٢

(٥) إبراهيم : ١٠

(٦) سبأ : ٣

ما أعرف أحداً إلا الوالدين كامل الشفقة

أو المضاف إليه نحو :

أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين

ولا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت إذا كان النعت له معنى ويلزم

التبعية، فلا يستقل بنفسه في الاستعمال بغير منعوته، نحو :

هذا الورق أبيض يقق^(١)

وإذا قلت :

جاءني هذان الطويل والقصير

لم يجز ؛ لأن القصير نعت لأحد المبهمين وقد فصل بينه وبين المبهم بالطويل، وإنما

يقال فيه :

جاءني هذا الطويل وهذا القصير^(٢)

والصفة لا تحمل محل الموصوف في جميع الحالات ومن ذلك صفة الظرف،

إذ لا يجوز فيها إلا النصب إن حذف الموصوف المرفوع - مثلاً - وهذه الصفات

يقبح فيها أن تكون غير ظرف ، والاختيار أن تكون ظرفاً ، وذلك كقولك :

سير عليه طويلاً وسير عليه كثيراً وسير عليه حثيثاً

وإنما كان النصب على الظرف لهذا النوع من الصفات - وهي صفات الأحيان

- ولم يجز رفعها لأن الصفة لا تقع موقع الأسماء ، فكأن الصفة اكتسبت معنى

الظرفية لمجاورتها للموصوف فـ «هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تحري على

اسم»^(٣).

(١) النحو الوافي ٤٣٦/٣

(٢) البسيط ٣٢٣/١ ، والتعليقة ٢٢٣/١

(٣) الكتاب ٢٢٧/١

وهناك صفات كثر استعمالها فجرت مجرى الأسماء :

كالأبرق ، والأبطح ، وك (مليّ) من النهار والليل ، فتقول :

سير عليه مليّ

و سير عليه ملياً

فجاز فيها الرفع والنصب «ومما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا ، أن سائلاً لو سألك فقال :

هل سير عليه ؟

لقلت : نعم ، سير عليه شديداً و سير عليه حسناً

فالنصب في هذا على أنه حال»^(١).

والرفع لا يصح ، لأنه لا يقع موقع الاسم ، ولم يكن ظرفاً يقع فيه الأمر ، إلا أن تقول :

سير عليه سيرٌ حسنٌ أو سيرٌ شديداً

والأقوى أن تطيل الكلام وتصف فتقول :

سير عليه شديداً من السير

وذلك لأنه ضارع الأسماء ، ولكنه لا يبلغ مبلغها في الحسن. ولو قلت :

آتيك بجيد

كان قبيحاً حتى تقول :

بدرهم جيد

أو تقول :

(١) الكتاب ٢٢٨/١

آتيك به جيداً

ف «لا تقوى الصفة في هذا إلا حالاً ، أو تجري على اسم»^(١).

ومن شدة التلازم بين النعت والمنعوت أن الثاني يتبع الأول في إعرابه ،
رفعاً ونصباً وجرّاً فإذا قلت :

يا زيدُ الظريفُ

فإن (الظريف) وهو النعت تبع حركة (زيد) وهو المنعوت ، ولكن هذا الإتيان
على اللفظ.

كما يجوز لك أن تتبعه المحل فت نصب وتقول :

يا زيدُ الظريفَ

والتأثير هنا تأثير رجعي حيث يتبع الثاني الأول.

ومثل هذا قولك :

يا زيدُ بنَ عمرو

فإن النعت (ابن) تبع المنعوت محلاً ، وابن دائماً في هذا التركيب منصوبة. أما
قولك :

يا زيدَ بنَ عمرو

على فتح المنادى فالفتحة فيه فتحة إتيان لفتحة (ابن) ، ويشبه هذا إتيان الراء
للهمزة في (امرئ) ، والنون للميم في (ابنم) ، والمتابعة من الأول للثاني ، وفي
الوقت نفسه نجد أن فتحة (ابن) هي فتحة إعراب تبعاً لمحل المنادى وكأن المتابعة
عادت من الثاني للأول ، والمسألة كالدائرة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها.

(١) الكتاب ٢٢٧/١

فالإتباع في هذا المثال تقدمي ورجعي في آن ، تقدمي من الأول للثاني ، ورجعي من الثاني للأول.

«وعلى هذا أنشد البيت :

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارود

ولو أنشد : يا حكمُ بنَ المنذر

كان أجود»^(١).

«والمختار عند البصريين - غير المبرد - الفتح^(٢)»

وشرط ذلك أن يكون المنادى علماً مفرداً معطوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم.

والتلازم بين المنعوت والنعته ناتج عن المطابقة والتبعية من الثاني للأول في الحالة الإعرابية ، وعدم التطابق والتبعية يهدم التلازم ، ويعطينا جملة نحو : الحمدُ لله الحميدُ

«وتقول :

مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى

لا يكون إلا الخفض ، إلا على ما يجوز من الحال»^(٣).

ومعنى هذا أننا إذا قلنا :

ثلاثة رجال قيام

كان معنا تلازم بين النعت والمنعوت ، وإذا غيرت حركة النعت إلى الفتحة فقلت :

عندي ثلاثة رجال قياماً

إنهدم التلازم ، وتكون لدينا صورة أخرى هي صورة الحال.

(١) المفتض ٢٣٢/٤.

(٢) أوضح المسالك ٣٠٩/٣ / وأنظر الكتاب ٢٠٣/٢ ، وشرح الرضي ١٣٦/١ ، وحاشية الصبان ١٠٨/٣.

(٣) المفتض ٢٩٢/٤.

والنعت السيي يوافق الاسم من قبله ، وذلك نحو :

مررت برجلٍ حسنٍ أبوه

«وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له ، لأنك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوباً وبحروراً ومرفوعاً ، والنعت لغيره وذلك قولك :

مررت بالكريم أبوه

ولقيت موسعاً عليه الدنيا

وأتاني الحسنة أخلاقه

فالذي أتاك والذي أتيت غيرُ صاحب الصفة ، وقد وقع موقع اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه ، وكأنك قلت :

مررت بالكريم

ولقيت موسعاً عليه

وأتاني الحسنُ

فكما جرى بجرى اسمه كذلك جرى بجرى صفته»^(١).

وتلازم المفردات أقوى من تلازم الجمل «فإذا قلت :

هند أبوها قائم ومنطلقة

جاز ، [قال ابن السراج] والأحسن عندي أن تقدم (منطلقة) لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم، وكذلك : مررت بامرأةٍ أبوها شريف وكريمة حقه أن تقول : بامرأة كريمة وأبوها شريف ... وتقديم الجملة في الصفة عندي على المفرد أفتح منه في الخبر»^(٢).

(١) الكتاب ٢٢/٢

(٢) الأصول ٦٢/٢

ومثله قوله تعالى :

﴿وقال رجل مؤمن ، من آل فرعون ، يكتُم إيمانه﴾^(١) .

نعت بالمفرد فشبه الجملة فالجملة .

«لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها»^(٢) .

وقد وردت على غير هذا الترتيب كقوله تعالى :

﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم﴾^(٣)

فقدم شبه الجملة على المفرد .

ومثله قوله تعالى :

﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين

أعزة على الكافرين﴾^(٤) .

قدم الجملة على المفرد .

وإذا أخرت صفة الأول في الإسثناء التام المنفي كما في قولك :

ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خير منك

والتقدير :

ما جاءني أحدٌ خير منك إلا زيد

(١) غافر : ٢٨

(٢) الأصول ٦٢/٢

(٣) البقرة : ٨٩

(٤) المائدة : ٥٤

«فأنت في هذا مخير : إن شئت نصبت (زيداً) لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه ، فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به ، ألا ترى أنك لو قلت :

رأيت زيداً الأحمر

وهو لا يعرف إلا بهذا النعت لم يكن قولك : [رأيت زيداً] مغنياً^(١) .
وهذا دليل قوي على شدة التلازم بين المنعوت والنعت على اعتبار أن المنعوت ملحق بنعته الذي يبينه .

«وأما ما أبدل منه فيقول : الوصف تابع مستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من الصفة ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنما أبدلت للبيان^(٢) .
وكون البدل على نية إحلاله محل المبدل منه لا يعني الاستغناء عن المبدل منه ، بل الفصاحة والبلاغة توجهه .

ونخلص إلى القول بأن المستثنى منه المنفي إذا تأخر نعته جاز في المستثنى النصب على الاستثناء على اعتبار أن المستثنى منه مؤخر لتأخر نعته فهو قولك :

ما جاءني إلا زيداً أحداً خيراً منك

كما جازت فيه البدلية على أن النعت تابع مستغنى عنه فهو قولك :

ما جاءني أحداً خيراً منك إلا زيد

«وكان سببوية يختار :

ما مررت بأحد إلا زيد خيراً منك ؛

لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها ، وكان المازني يختار النصب ويقول :

(١) المقتضب ٣٩٩/٤

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤

إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحت من لفظي ، وإن كان في المعنى موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط»^(١).

والمرد يرجح قول سيويه ؛ ولكنه حينما يقول «وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنما أبدلت للتبيين»^(٢) ، نراه يميل إلى قول المازني.

وفي باب (لا) النافية للجنس تظهر لنا شدة التلازم بين النعت والمنعوت في بعض صورها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، حيث لا يمكن بناؤهما مع (لا) ، والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه أحق بالتلازم والتركيب. فلنا أن نبي اسم (لا) على الفتح كما بنينا المنعوت ، فالتركيب الذي استدعى الفتح - في الحقيقة - بين عنصرين : الأول (لا) نفسها ، والثاني مجموع المنعوت والنعت.

«وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أنه يقول : لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف»^(٣). ومثال ذلك :

لا ماء بارد لك^(٤)

فإذا ما زدنا المثال نعتاً آخر أو عطفنا على النعت الأول فإنه لا يكون معنا إلا النصب في النعت الثاني أو المعطوف ، ولا يجوز الفتح لأن الفتح دليل التركيب ، والعرب لا تتركب ثلاثة أشياء، تقول :

(١) المقتضب ٣٩٩/٤

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ٣٦٧/٤

(٤) ومن يجوز النصب يرى أن الكلام قبله قد تم فهو في حكم المستغنى عنه ، ولو لم يأت به لم يحتج إليه. مثال ذلك : لا رجلَ ظريفاً عندك.

لا رجلَ ظريفَ عاقلاً
لا رجلَ ظريفَ وعاقلاً

وتقول :

لا رجلَ ظريفاً عاقلاً
لا رجلَ ظريفاً وعاقلاً

أنت في الأول بالخيار إن شئت ونصبت وإن شئت بنيت ، أما الثاني فالنصب ملازم له .

ونخلص إلى القول بأن لك في وصف النكرة في باب لا النافية للجنس ثلاثة أوجه :
الأول : أن تجري الصفة على الموصوف وتنون الصفة ، كقولك :

لا رجلَ ظريفاً في الدار

الثاني : أن تحمل النعت على الموضع فترفع ، وذلك كقولك :

لا رجلَ ظريفُ

لأن (لا) والنكرة في موضع الابتداء ، والخبر محذوف .

الثالث : أن تركيب الموصوف والصفة وتجعلهما معاً كالاسم الواحد ،
وتبنيهما على الفتح ، وذلك كقولك :

لا رجلَ ظريفَ في الدار

ويلاحظ أن الاتصال بين عنصري التلازم في الوجه الثالث أقوى منه في الوجهين

الأول والثاني ، لجعلنا الصفة والموصوف كالشيء الواحد مركبين مبنيين .

ومن أدلة شدة التلازم كذلك أن النعوت بعد النعت الأول هنا لا يجوز فيها البناء

على الفتح ، لأن العرب لا تركيب أكثر من اسمين ، فإذا قلت :

لا رجلَ ظريفاً عاقلاً

فلك في النعت الأول الوجوه الثلاثة ، أما الثاني فليس لك فيه إلا التنوين .

وإذا فصل بين المنعوت والنعت فإنه لا يجوز بناء النعت على الفتح ، لأنه لا يتصور البناء مع الفصل كقولك :

لا رجلَ اليومَ ظريفاً

وهذا يشبه فصلك بين عشر وخمسة في خمسة عشر ، فعلاقة المنعوت بالنعت تشبه علاقة عنصري المركب المزجي .

ومثل ذلك في عدم جواز بناء النعت على الفتح قولك :

لا ماءَ سماءَ لك بارداً

وذلك لأن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر ، وإنما يذهب منه التنوين كما يذهب في غير هذا الموضع .

وأما قولك :

لا ماءَ ولا لبنَ بارداً

فأنت في الوصف بالخيار ، إن جعلته للماء نونت ، من أجل الفصل ، وإن جعلته وصفاً للبن فأنت بالخيار إن شئت نونت وإن شئت ركبت ؛ وذلك لأنه لم يفصل بين الاسم والوصف^(١) .

ويشتد التلازم ويتأكد إذا كان المنعوت (أي) أو اسم الإشارة ، لأنه لا يمكن الاستغناء عنه .

فالمنادى المبهم يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس محلياً بآل ، وليس لك في الوصف إلا الرفع لأنه هو المنادي .

والعلاقة بين (أيها) والنعت في قولك :

يا أيها الرجل

(١) أنظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ٢٨٩ ، والأصول ١/ ٣٨٢ و ٤٠٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٠٠ .

تشبه العلاقة بين اسم الإشارة ونعته عند من اعتبر المعرف بالألف واللام بعد اسم الإشارة نعتاً كسيبويه رحمه الله حيث قال «واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً»^(١) ومثله في هذا ابن يعيش^(٢) .

حيث كان النعت يفسر المبهم من قبله ، إلا أن هناك فروقاً :
فلك في المبهم نحو :

يا هذا الرجل

وجهان ، الأول : أن نعتبر المبهم وصلة وسبباً إلى نداء الرجل ، فعلى هذا تكون كلمة الرجل نعتاً لازماً يجب ذكره ، ولا يجوز الاستغناء عنه ، وليس لك فيه إلا الضم.

الثاني : أن تعتبر المبهم وحده هو المنادى وقدرت الوقف عليه ، فيكون ذكر الصفة بعده اختياريًا^(٣) ، ولهذا يجوز ضمها ونصبها ، فنقول :

يا هذا الطويل والطويل

على اللفظ وعلى الموضع ، أو على إضمار (أعني) كنعت مقطوع^(٤) .

هذا في نداء اسم الإشارة أما إذا كان (أي) فيجب رفع الصفة وهو لازم الذكر «فكما أن آخر الكلمة في نحو : جعفر يضم ، فكذلك جعل حركة اللام في قولك :

يا أيها الرجل

(١) الكتاب ٧/٢

(٢) شرح المفصل ٥٧/٣

(٣) المساعد على شرح التسهيل ٥٠٧/٢ ، ٥٠٨

(٤) الأصول ٣٣٧/١

الرفع ليكون مشاكلاً لذلك اللفظ»^(١) .

ويقول ابن الأنباري «فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه ، وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد فلهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف»^(٢) .

وابن الأنباري يخالف بهذا المتفق عليه بين النحويين من أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

ويبدو أنه قال مقولته هذه لكي يفرق بين الإضافة والصفة ، ويؤيد هذا قوله : «الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو :

أيها الرجل

ثم هما في المعنى كشيء واحد»^(٣) .

ولكننا نلاحظ أن ابن الأنباري في النصين السابقين يفرق بين نوعين من الصفة :
- نوع لا تكون العلاقة بين النعت والمنعوت شديدة لصيقة ، بحيث يمكن الاستغناء فيه عن الصفة في نحو :

رجل ظريف

- ونوع تشتد العلاقة بين النعت والمنعوت ، حتى أنه لا يمكن بحال الاستغناء عن النعت فيه ، فالنعت يذكر على سبيل الزوم وذلك هو تركيب :

يا أيها الرجل

يا أيهذا

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٨/٢ .

(٢) أسرار العربية ٢٤٤ .

(٣) المرجع السابق ٢٤٨

ويا هذا الرجل

إذا جعلت هذا وصلة إلى نداء الرجل ، أما إذا اعتبرت اسم الإشارة هو المنادى ،
وقررت الوقف عليه فليس بلازم^(١) .

إذاً هناك نعوت لابد منها ووجودها متطلب المعنى وهي :

أولاً : نعت اسم الإشارة نحو :

ضُرب هذا الرجل

ثانياً : نعت أي نحو :

يا أيها الرجل

ثالثاً : نعت ما لا يستغنى عن نعته نحو :

طلعت الشعري العبور

رابعاً : النعوت الملازمة للتبعية نحو :

حسن بسن

أبيض يقق

حيص بيص

خامساً : المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه من الصفات :

كل امرئ يحج ولا يرفث يغفر له ما قد سلف

وإذا قلت :

له غسلٌ ملءٌ جرة

فالوجه في (ملء) الرفع على الوصفية ، ويجوز ذلك فيه النصب على تمام

الاسم^(٢) .

(١) المساعد على شرح التسهيل ٥٠٧/٢ .

(٢) الكتاب ١٨١/٢ .

فرفع النعت دليل على أن الاسم لا يزال بحاجة إليه ، ولا يستغنى عنه . وعلى العكس من ذلك النصب فالكلام تام وليس بحاجة إليه .

ويظهر التلازم أقوى ما يكون في التلازم الضمني بصورتيه :

الأولى : تضمن الموصوف للصفة نحو :

رجعت القهقري

وجلست القرفصاء

الثانية : تضمن الصفة للموصوف نحو :

اعمل صالحاً

أي : عملاً صالحاً .

ونحو : ضربته ضرب الأمير

أي : ضرباً مثل ضرب الأمير^(١) .

وكما جاز إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه نحو :

واعبد الملكاه

واعبد زيده

ذهب جماعة من النحويين إلى جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة ولهم في ذلك شواهد ومنها :

واجمعتي الشاميتيناه

وخالفهم جمهور البصريين بالمنع وحكموا على شواهدهم بالشذوذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه^(٢) .

(١) شرح الرضي ١١٤/١ وما بعده .

(٢) أنظر الإنصاف ٣٦٤/١ ، وشرح الرضي ١٤٥/١ ، وأسرار العربية ٢٤٤-٢٤٥ .

الآثار النحوية لتلازم الموصوف والصفة :

العنصر الأول في هذا الباب وهو الموصوف يكون نكرة كما يكون معرفة ، فإذا كان نكرة ، ارتفعت به الصفة إلى درجة بين المعرفة والنكرة فهي تخصصه من بين النكرات فإذا قلت :

جاء رجلٌ ظريفٌ

فقد أردت الواحد من الرجال الذي كل واحد منهم رجل ظريف ، وهو أقرب من قولك :

جاء رجلٌ

لأنك أردت الواحد من الرجال الذي كل واحد منهم رجل .
أما إذا كان الموصوف معرفة فهي توضحه وتفردّه من بين أقرانه فإذا قلت :

جاء الرجلُ الظريفُ

فقد أردت الواحد من الرجال الذي هو الظريف فقط^(١) .
فالنكرة تشمل أفراد الجنس كلهم دون استثناء ، والنكرة المخصصة بوصف تشمل من أفراد الجنس من سارت عليه تلك الصفة ، أما المعرفة الموضحة بوصف فهي التي تخص شيئاً بعينه دون أن يتبادر إلى الذهن غيره ، فالمقصود بها تقليل الإشتراك العارض في النكرة^(٢) .

والجمل بعد النكرات صفات نحو قوله تعالى :

﴿حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه﴾^(٣)

(١) الكتاب ٤٢١/١ .

(٢) المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ١٩٤/٢ .

(٣) الإسراء : ٩٣ .

وبعد المعارف أحوال نحو قوله تعالى :

﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(١)

ولكن في نحو قوله تعالى :

﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٢)

يمكن أن نعتبر الجملة وصفاً للنكرة (ذكر) ، ولك وجه آخر وهو أن تعتبر الجملة حالاً ، لأنها تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة^(٣) .

ومن آثار التلازم في هذا الباب انتقال المفعول المطلق من التوكيد إلى بيان النوع فإذا قلت :

ضربتته ضرباً

كان المفعول المطلق للتوكيد فقط ، فإذا ما وصفته بنحو كثير فقد انتقلنا به إلى بيان النوع نحو :

ضربتته ضرباً كثيراً

ومن الآثار تحويل العنصر الذي هو النعت من الاسمية إلى الفعلية ففي نحو قوله تعالى :

﴿وَمَا يَلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾^(٤)

(ذو) اسم شغل موقعاً من مواقع الأسماء ، ولكنه إذا سبق باسم قبله شغل ذلك الاسم الموقع وتحولت (ذو) إلى التبعية النعتية.

والنعت يجري في مطابقته منعوته وعدمها من حيث العدد والنوع مجرى الفعل الواقع موقعه^(٥) ، كما أنه يرفع ضمير المنعوت أو الاسم الظاهر في السببي فـ «الصفة فرع على الفعل في العمل»^(٦) .

(١) النساء : ٤٣

(٢) الأنبياء : ٥٠

(٣) مغنى اللبيب ٤٢٩/٢ .

(٤) فصلت : ٣٥

(٥) شرح الفضل ٥٥/٣ ، والتوابع ٨٦ .

(٦) شرح الرضي ٨٨/١ .

وقد عقد سيبويه باباً بعنوان «هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو : الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها»^(١) .

كما أن بعض النعوت لا تسمى نعوتاً إلا إذا كانت موصوفة كما في نحو :
لا ماء ماءً بارداً

(فماء) الثانية اعتبرت نعياً لكونها وصفت (ببارد) وهو ما يسمى بالنعته الموطىء.

يقول الرضي «وذلك لأنك لما وصفته صار مع وصفه كأنه وصف للأول كالحال الموطئة»^(٢) .

ومن آثار هذا التلازم تحسين إبدال النكرة من المعرفة ، فوصف النكرة يحسن وقوعها ذلك الموقع وذلك نحو قوله تعالى :

﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(٣)

«فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهي معرفة ، ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً»^(٤) .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بوجود مسوغ ، ومن تلك المسوغات كونها موصوفة لفظاً أو معنىً أو تقديراً^(٥) .

(١) الكتاب ٣٦/٢

(٢) شرح الرضي ٢٦٤/١ ، وأنظر الأصول ٣٨٥/١ ، والتوابع ١٠٧ .

(٣) العلق : ١٥ ، ١٦ .

(٤) شرح المفضل ٦٨/٣ .

(٥) مغني اللبيب ٤٦٨/٢ ، وشرح الرضي ٨٨/١ وما بعده ، وحاشية الصبان ٢١٥/١ .

فكونها موصوفة لفظاً كقوله تعالى :

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(١)

وموصوفه معنى نحو :

رجيل جاءني

أي : رجل صغير.

وموصوفة تقديرًا كقول الشاعر :

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى

وَأَبَى مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارٍ^(٢)

أي : قدر لا يغالب.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن تعطف عليها نكرة موصوفة كقوله

تعالى :

﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾^(٣)

أي أمثل من غيرهما^(٤).

أو تكون معطوفة على نكرة موصوفة كقوله تعالى :

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾^(٥)

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيرها عن المبتدأ ، ويقترن الخبر في مواضع لتلازم

الموصوف والصفة دور في بعضها مثل^(٦) :

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٢) لمؤرج السلمي في معني اللبيب ٤٦٨/٢ ، الأمالي الشجرية ٣٧/٢ ، ولكن موضع الشاهد فيه (وأبى)

(٣) محمد : ٢١

(٤) معني اللبيب ٤٦٨/٢ ، وحاشية الصبان ٢١٦/١ .

(٥) البقرة : ٢٦٣ .

(٦) أنظر المسألة في الأمالي الشجرية ٢٣٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح الرضي ١٠١/١ ، وحاشية الصبان

٢٢٢/١ ، والنحو الوافي ٥٣٨/١ .

أ - أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن تصلح للشرط ، نحو :

الزميل الذي يعاونك فرياحي^(١)

ب- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو :

الزائر الذي معك فمثالي

ج- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جار ومجرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن ، نحو :

الرائد الذي في الرحلة فأمين

د - أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن ، وصالحة لأن تقع شرطية نحو :

خادم الرجل الذي يزرع فنافع

هـ- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن نحو :

كاتب الرسالة التي معك فقدير

و- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار ومجرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن نحو :

مؤلف الكتب التي في الحقيبة فعظيم

والنكرة إذا كان لها مسوغ فالأحسن أن تجعلها الخبر نحو :

كان عبداً لله رجلاً صالحاً

ولك أن تجعلها الاسم نحو :

(١) النحر الوافي ١/ ٤٠٥

كان رجلٌ صالحٌ عبداً لله

وبدون مسوغ لا يجوز جعلها الاسم إلا في الضرورة كقول الشاعر :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

ومن آثار هذا التلازم كذلك تسويغ مجيء الحال من الجامد^(٢) ، كقوله تعالى :

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٣)

وقوله تعالى : ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٤)

وقوله تعالى : ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٥)

وتسمى حالاً موطئة وهي الجامدة الموصوفة فإنما ذكر (بشراً) توطئة لذكر سويّاً ، ولولا سويّاً ما كان (بشر) حالاً ، «وفي ذكر الاسم موصوفاً بالصفة في هذا الموطن دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها وأنها مستمرة له»^(٦) .

ومنها مجيء صاحب الحال نكرة بشرط أن يخص بوصف^(٧) ، نحو قوله تعالى :

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾^(٨)

ومنها فتح المنادى العلم الموصوف بابن ، وذلك بشروط خمسة^(٩) :

(١) لسان بن ثابت في ديوانه (٣) والكتاب ٤٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنمّاس ٣٩ ، وسبيئة : الخمر ، وبیت رأس : موضع بالشام.

(٢) شكل إعراب القرآن ٣٣٧/١ ، وحاشية الصبان ١٧٧/٢ ، والمشتبهات في النحو ٤٣ .

(٣) يوسف : ٢

(٤) الأحقاف : ١٢

(٥) مريم : ١٧

(٦) بدائع الفوائد ٩٨/٢ ، وأنظر معاني القرآن ٥٥/١ .

(٧) حاشية الصبان ١٨١/٢ ، والمشتبهات في النحو ٤٦ .

(٨) البقرة : ٨٩ ، معاني القرآن ٥٥/١ ، البحر المحيط ٣٠٣/١ ، شكل إعراب القرآن ١٠٥/١ .

(٩) أنظر المسألة في شرح الرضي ١٤١/١ ، وشرح المفصل ٥/٢ .

الأول : كون المنادى علماً نحو :

يا زيد بن عمرو

وذلك احترازاً من نحو :

يا رجل ابن عمرو

الثاني : كون المنادى موصوفاً بابن ، وذلك احترازاً من نحو :

يا زيد بن عمرو في الدار

على أن (ابن عمرو) مبتدأ.

الثالث : كون ابن متصلاً ، احترازاً من نحو :

يا زيد الطريف ابن عمرو

الرابع : كون ابن مضافاً إلى علم ، احترازاً من نحو :

يا زيد ابن أخينا

الخامس : كون المنادى مفرداً ، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين ولا يكثر استعمالهما.

وباجتماع هذه الشروط اختير فتح المنادى ، وذهب بعضهم إلى وجوبه. واختير الفتح لكثرة وقوع المنادى جامعاً لهذه الشروط ، والكثرة مناسبة للتخفيف لفظاً بفتحه ، وخطأً بحذف ألف (ابن) ، واختير الفتح من بين الحركات الإعرابية لكون الفتح حركته المستحقة في الأصل.

والكوفيون يجيزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت نحو :

يا زيد ذا المال

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان أو لا إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو :

يا عالم بن العالم

والعلم الجامع لهذه الشرائط في غير النداء يخفف وجوباً بحذف تنوينه ،
وابنة كابين في جميع الأحكام ، والمعتبر لفظ <ابن وابنة> لا تثنيتهما وجمعهما
وتصغيرهما^(١) .

وفي هذا دليل على شدة التلازم لكون الموصوف مع صفته مركبين معاً تركيباً
مزجياً.

وإذا كان النعت لا بد أن يطابق منعوته تعريفاً وتذكيراً ، فإن هناك ألفاظاً
في العربية تأتي نعوتاً ويلزم بعضها التنكير وبعضها التعريف والآخر يتراوح بين
التعريف والتنكير.

فأما ما يلزم التنكير منها فهو :

حسبك ، وهذك ، وشرعك ، وكفيك

و«لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لأن معنى : <حسبك زيد> ليكفك زيد ، وكذا
أخواته»^(٢) .

ولا تكون هذه الألفاظ صفة إلا للنكرة نحو :

مررت برجل حسبك وكفيك

وإن سبقت بمعرفة فهي حال^(٣) نحو :

هذا عبداً لله حسبك وشرعك

(١) شرح الرضي ١/١٤١ ، وشرح المفصل ٢/٥٠ .

(٢) شرح الرضي ١/٢٧٦ ، وأنظر المقتضب ٤/٢٨٧ .

(٣) شرح الرضي ١/٢٧٦ .

وهي وإن أضيفت إلى المعارف - أي الضمير - باقية على تنكيرها لا تختص لأحد بعينه.

فأما ما يتراوح بين التعريف والتكثير فهو :

مثل ، وشبه ، ونحو ، وغير

فمثل «مبهم مطلقاً يجوز أن يكون مثلك في إنكما رجلان ، أو في أنكما أسمران ، وكذلك كل ما تشابهتما فيه ، فالتقدير في ذلك التثنية كأنه يقول :

مررت برجل شبيه بك

وبرجل مثل لك

... ومثل ذلك في الوجهين :

مررت برجل شبيهك

و مررت برجل نحوك^(١)»

كما تكون هذه الألفاظ معارف إذا شجر المضاف بمغايرة المضاف إليه ، أو بمماثلته^(٢) ، وكل شيء خلص لك بعينه دون سائر أمته فهو معرفة ، فقولك :

مررت برجل مثلك وشبهك

إذا أردت النكرة كان معناه : مماثلك ومشابهك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة.

وإذا أردت المعرفة قلت :

مررت بعيداً لله مثلك وشبهك

فكان معناه : المعروف بشبهك^(٣) .

(١) المقتضب ٢٨٧/٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح المفصل ١٢٥/٢ .

وفي الكتاب «زعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة ، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب ، ... وزعم يونس أنه يقول :

مررت بزيدٍ مثلك

إذا أرادوا : مررت بزيد المعروف بشبهك فتجعل مثلك معرفة»^(١) .

وأما (غير) إذا أضيفت إلى معرفة له ضد واحد تعرفت لانهصار الغيرية نحو :

عليك بالحركة غير السكون

ومنه قوله تعالى :

﴿إهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب

عليهم﴾^(٢)

فغير صفة «الذين أنعمت عليهم» ، إذ ليس لمن أنعم الله عليهم ورضي عنهم ضد غير المغضوب عليهم^(٣) .

ويقول الفراء : «إنما جاز أن يكون (غير) نعتاً لمعرفة ؛ لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه الألف واللام ، وليس بمصمود له ولا الأول أيضاً بمصمود له ، وهي في الكلام بمنزلة قولك :

لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب»^(٤)

وعند المبرد غير «لا يكون إلا نكرة ، لأنه مبهم في الناس أجمعين»^(٥) .

(١) الكتاب ٤٢٨/١ وأنظر ١٣/٢ .

(٢) الفاتحة : ٦-٧ .

(٣) شرح الرضي ٢٧٥/١ .

(٤) معاني القرآن ٧/١ .

(٥) المقتضب ٢٨٧/٤ .

ويكون معناه : مشابهك.

وإذا أردت أن تأتي بالنكرة منه فككت الإضافة وقلت :

مررت برجل شبيه بك

يقول المبرد «فأما شبيهك فلا يكون إلا معرفة لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما

مضى كقولك :

مررت بزيد جليسك

فإن أردت النكرة قلت :

مررت برجل شبيه بك

كما تقول :

مررت برجل جليس لك»^(١)

وعلل الرضي تعرفها بالإضافة «لأنحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لأجل

المبالغة التي في التركيب كما في (عليم وسميع) فمعنى :

مررت بالرجل شبيهك

أي من يشبهك في جميع الوجوه»^(٢) .

ويقول ابن يعيش «وذلك لأنه على بناء (فعليل) وفعليل بناء موضوع للمبالغة

فكأنك قلت :

بالرجل الذي يشبهك في جميع الجهات»^(٣) .

(١) المقتضب ٢٨٧/٤ .

(٢) شرح الرضي ٢٧٥/١ .

(٣) شرح المفصل ١٢٦/٢ .

وأما ابن عصفور فيعلل ذلك بأن غير وأخواتها استعملت في أول أحوالها مضافات وكانت لذلك نكرات ولا يجوز :

مثل لك ، وغير لك

ولا شبهه ، «وأما شبيهك فمعرفة وحده لأنه يستعمل في أول أحواله مضافاً» (١) .
ويجب ملاحظة الفرق في المعنى ، ففي شبيهك لا يكون مشابهاً إلا أنت وفي شبيه بك خلق كثير.

ومن آثار التلازم في هذا الباب أن الصفة تكتسب معنى الظرفية لمجاورتها للظرف وتحل محله وتأخذ إعرابه حيث لا يجوز فيها إلا النصب إن حذف الموصوف المرفوع - مثلاً - وذلك نحو :

سير عليه حديثاً

سير عليه طويلاً

وذلك لأن الصفة لا تقع موقع الأسماء.

يقول سيبويه «ومما يختار أن يكون ظرفاً ويصح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ... وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الأسماء» (٢) .

والنكرة المخصصة بالإضافة تعريفها وتنكيرها يحدده ضبط الوصف بعدها

فإذا جاء ما بعدها نعتاً كانت نكرة كقولك :

عندي ثلاثة رجال قيام

لأن النعت يتبع المنعوت وقد جاء نكرة ، فهذا دليل على أن المنعوت نكرة.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٧٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٧/١ .

أما إذا جاء بعدها حال فإنها تكون في قوة المعرفة لأن صاحب الحال معرفة ،
وذلك نحو :

عندي ثلاثة رجال قياماً

يقول المبرد «وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى ، لا يكون إلا الخفض ، إلا
على ما يجوز من الحال» (١) .

ومطابقة النعت للمنعوت شيء حتمي بل إن هذه المطابقة تمتد إلى كل
اسم وقع موقع النعت فإنه يتأثر بالجحالة قالوا :

هذا جحرُ ضبٍ خرب

فخرب وقع موقع النعت وشابه الاسم الذي قبله بكونه نكرة فجرى مثله فما
بالك بالنعت.

والأصل في التمييز أن يكون اسماً جامداً وقد يكون مشتقاً إن كان وصفاً
ناب عن موصوفه ، نحو :

لله دره فارساً

ما أحسنه عالماً

أي :

رجلاً فارساً

رجلاً عالماً

فالتمييز إنما هو الموصوف المحذوف (٢) .

(١) المقتضب ٢٩٢/٤ .

(٢) جامع الدروس العربية ١٢٠/٣ .

حذف المنعوت :

يقول ابن يعيش «اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه ، فالموصوف القياس يأبى حذفه ... إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ»^(١).

ومواضع حذف المنعوت يمكن حصرها فيما يلي :

يحذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غناءً تاماً ، بحيث لا يتجه الذهن إليه نحو :

جاء الفارس

فإنه الأصل فيها :

جاء الرجل الفارس

والنعت في هذه الحالة لا يسمى نعتاً وإنما يعرب بإعراب المحذوف فاعلاً كان أو مفعولاً أو غيرهما مما كان عليه المحذوف قبل حذفه.

ولا بد في الصفة أن تكون «مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو قولك :

مررت بظريف

و مررت بعاقل

وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل»^(٢) .

(١) شرح المفصل ٥٩/٣ .

(٢) المرجع السابق ٦٠/٣ .

وهو الشرط الذي عبر عنه الأشموني بقوله «صالحاً لمباشرة العامل»^(١) ، وشرحه الصبان بقوله : «أي بأن يكون مفرداً إن كان منعوته فاعلاً ، أو مفعولاً به مثلاً ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً»^(٢) .

ولعل سبب اشتراطهم كون الصفة المحذوفة جارية على الفعل أنها بدالاتها على المعنى والذات تتضمن اسماً ، مما يسوغ الاستغناء عن الموصوف قبلها ، لأنه لا يزال موجوداً في الصفة^(٣) .

«فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو :

مررت برجلٍ أي رجل ، وأيماً رجل

فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن معناه كامل وليس لفظه من الفعل»^(٤) .

فأي لا تدل على موصوفها المحذوف لأنها صفة في وجوده اسم عند حذفه فقولك :

مررت بأي إنسان

ليس كقولك :

مررت بإنسان أي إنسان

فيجوز حذف المنعوت بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب بإعرابه.

(١) حاشية الصبان ٥٤/٣ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع التوابع ١٢٥ وما بعدها.

(٤) شرح المفصل ٦٠/٣ .

فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأً وكان النعت جملة أو شبهها لأن الجملة وشبهها لا تقع تلك المواقع. فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه «لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح»^(١) ، ففي أمثلة نحو :

حضر طالبٌ يحب العلم
أحببت طالباً يحب العلم
سمعت عن طالبٍ يحب العلم
طالبٌ يحب العلم محبوب

لا يستقيم المعنى بحذف الطالب.

وإن كان المنعوت خيراً صحت على قلة حذفه وإحلال نعته الجملة أو شبهها محله كقول النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ
يُقَعِّقُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَنٍّ^(٢)

«أراد جملاً من جمال بني أقيش فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ... والذي حسن حذف الموصوف كونه خيراً والخير يكون جملة وجاراً ومجروراً نحو قولك :

إن زيدا أبوه قائم
وإن زيدا من الكرام

(١) شرح الرضي ٣١٧/١ ، وأنظر التوايح ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) شرح المفصل ٦١/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/٣ ، والكتاب ٣٤٥/٢ ، ومجاز القرآن ٤٧/١ . وأقيش : حي من

اليمن في إبلهم نفار، وقيل حي من الجن، والقعقة: تحريك الشيء لسمع له صوت. شن : الجلد اليابس

فأبوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور^(١) .
ويستثنى هنا المنعوت المبتدأ «بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور
بـ من أو بـ في»^(٢) كقولهم :

مَنَا ظَعْنٌ وَمَنَا أَقَامٌ^(٣)

أي : منا فريق ظعن ومنا فريق أقام.

وكقول ابن مقبل :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العِيشَ أَكْدَحُ^(٤)

أي : فمِنْهُمَا واحدة أموت وأخرى.

ومنه قول أبي الأسود الحماني :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمْ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ^(٥)

والمراد : إنسان يفضلها ، فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ وأقام الجملة مقامه ؛
«وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون
كأنه مذكور»^(٦) .

(١) شرح المفصل ٦١/٣ .

(٢) شرح الرضي ٣١٧/١ .

(٣) مغني اللبيب ٦٢٦/٢ .

(٤) في الكتاب ٣٤٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/٢ ، واللسان (كدح) .

(٥) في معاني القرآن ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ٦١/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/٣ ، ومعجم الشواهد النحوية ٤٧٢ .

وتيثم : تأثم ، والحسب : المآثر ، والميسم : الجمال والوسامة .

(٦) شرح الرضي ٣١٧/١ .

وعلى الرغم من هذا فإن النعت هنا لم يحل محل المنعوت ولم يعرب بإعرابه وما زال نعتا لمنعوت محذوف.

ومن مواطن حذف المنعوت أيضا إذا «ظهر أمر الموصوف وعرف موضعه فيستغنى عن ذكره البتة وتقع المعاملة مع الصفة ، وتعتبر الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف»^(١) .

بمعنى «أن يكون موضوعاً على معنى الوصف ك :

القهقري ، والقرفصاء ، وكالجلسة ، والركبة

لأن الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن أو القبح أو الشدة أو الضعف ، وغير لك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس»^(٢) .
فإذا قلت :

رجعت القهقري

فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ؛

لأن القهقري ضرب من الرجوع.

ومن قال أن القرفصاء في قولك :

قعد القرفصاء

صفة لموصوف محذوف والتقدير :

قعد القعدة القرفصاء

فحذف الموصوف وأقام الوصف مقامه فقوله مرجوح لأنه «يفتقر إلى تقدير موصوف ... وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف»^(٣) .

(١) شرح المفصل ٦٣/٣ .

(٢) شرح الرضي ١١٤/١ .

(٣) أسرار العربية ١٧٦ .

ويمكن أن نسمي هذا النوع بالتلازم الضمني أي تضمن الصفة للموصوف ،
ويقول ابن أبي الربيع : «وأما قولهم <العباس> في اسم الرجل فلم يريدوا التسمية
بمنزلة زيد وعمرو ، وإنما أرادوا المتصف بالعبوسة حتى شُهرَ بها وغلب عليه
لذلك هذا الاسم»^(١) .

ويمكن أن نعتبر من ذلك قولك :

رجيل جاءني

بمعنى : رجل صغير^(٢) .

ومن مواضع الحذف أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف الذي
يحقق المعنى المراد كقوله تعالى :

﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾^(٣)

أي : دروعاً سابغات طويلات تصل إلى الأرض.
فالسابغات في أصلها ليست نعتاً مختصاً بشيء معين دون غيره ، وإنما تصلح
لوصف كل واسع طويل ، غير أن تقدم كلمة (حديد) جعل المراد منها في هذا
السياق مختصاً بموصوف معين هو (الدروع)^(٤) .
ومن حذف الموصوف قوله تعالى :

﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرَفِ عَيْنٍ﴾^(٥)

أي : حور قاصرات.

(١) البسيط ١/٣١٠ .

(٢) المشتبهات في النحو ٢٥ .

(٣) سبأ : ١٠-١١ .

(٤) النحو الوافي ٣/٤٩٥ .

(٥) الصافات : ٤٨ .

ومنه قول الشاعر :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا

داوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغُ تُبَعُّ^(١)

أي : درعان مسرودتان.

ومنه : ضربته أي ضرب

وضربته أشد ضرب

والتقدير : ضربته ضرباً أي ضرب وأشد ضرب.

ومثله : ضربته ألفاً.

يصح أن يكون عدداً صريحاً مجرداً من المصدر ، وأن يكون صفة لمصدر محذوف.

أي : ضرباً ألفاً^(٢).

وفي قولهم : صلاة الأولى

ومسجد الجامع

حذف العنصر الأول من عناصر التلازم والتقدير :

صلاة الساعة الأولى

و مسجد الوقت الجامع^(٣)

والإضافة هنا غير محضة للتقدير السابق.

وقد لاحظ الرضي أن اسم الموصول المختص يأتي دائماً مصاحباً لمعنى يتصف به

منعوت ظاهر أو مقدر ، فيعتبر اسم الموصول في قوله تعالى :

(١) لإبي ذؤيب الهذلي ، في مجاز القرآن ٢٧٥/١ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ .

(٢) شرح الرضي ١١٥/١ .

(٣) الأصول ٦/٢ ، والإنصاف ٤٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٢٣/٢ .

﴿ كمثل الذي استوقد ناراً ﴾^(١)

صفة لموصوف مقدر ، والتقدير : كمثل الجمع الذي استوقد ناراً .
فالفعلية في اسم الموصول ملازمة له وإن وقع موقع الأسماء ؛ لأنه دائماً يؤول
بمشتق^(٢) ، وإذا وصفت المبهمة المشتق فإنما هو من إقامة الصفة مقام الموصوف ففي
قولك :

جاءني هذا العاقل

الأصل : جاءني هذا الرجل العاقل

«لأن المشتقات إنما وضعت أن تكون جارية على الأسماء والجوامد الدالة على
الجنس»^(٣) .

ومن الحذف هنا قولهم :

نعم السير على بئس العير

حيث حذف الموصوف على اعتبار الفعلية في بئس ، ولا يدخل حرف الجر على
فعل فوجب تقدير محذوف كالتالي :

نعم السير على عير مقول فيه بئس العير^(٤)

وإذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفه فلا يقدر أن
ذلك حدث دفعة واحدة ، بل على التدرج ، وخصوصاً إذا طال الكلام المحذوف
ففي قول الشاعر :

(١) البقرة : ١٧

(٢) التوابع ٤٨ ، وراجع شرح الرضي ٣٠٣/١ ، ٣١٣ و ٤٠/٢ .

(٣) البسيط ٣٢٢/١ ، وأنظر الأصول ٣٣٧/١ ، وشرح المفصل ٥٧/٣ .

(٤) الإنصاف ١١٣/١ .

إِذَا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا
نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنَفُلِ
فالتقدير : تَضَوُّعاً مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا^(١) .

فمضمون هذا الفصل كما بينه السهيلي ينقسم إلى خمسة أقسام :^(٢)
أحدهما : نعت لا يجوز حذف منعوته كقولك :
رَأَيْتُ سَرِيعاً

ثانيها : نعت يقبح حذف منعوته كقولك :
لَقِيتُ ضَاحِكاً

لكونه مختصاً بنوع واحد من الأسماء
ثالثها : نعت يستوي فيه حذف المنعوت وذكره نحو :
أَكَلْتُ طَيِّباً وَشَرِبْتُ عَذْباً

لكونه مختصاً بنوع واحد من المفعولات
رابعها : نعت يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً نحو :
أَكْرَمَ الشَّيْخُ وَقَدَّرَ الْعَالَمُ

لتعلق الأحكام بالصفات.

خامسها : قسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف نحو :
أَبْطَحَ ، وَأَبْرَقَ ، وَأَجْرَعُ لِلْمَكَانِ ، وَأَسْوَدَ لِلْحَيَةِ ، وَأَدْهَمَ لِلْقَيْدِ ، وَأَخِيلَ
لِلطَّائِرِ.

فهي نعوت ولكنهم لا يجرونها نعتاً على المنعوت.

(١) مغني اللبيب ٦١٧/٢ .

(٢) نتائج الفكر ١٦٥ .

حذف النعت :

«أما الصفة فلا يحسن حذفها أيضاً لما ذكرناه ؛ ولأن الغرض إما التخصيص ، وإما الثناء والمدح ، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب ، والحذف باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعها لتدافعهما ، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلة الحال عليها»^(١) .

ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٢)

أي : لا صلاة كاملة^(٣) .

وقوله تعالى :

﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٤)

أي : سفينة صالحة ، وقد قرىء بها وذلك بقرينة (أعيبها)^(٥) .

ومنها قوله تعالى :

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾^(٦)

أي : نافع.

وقولك :

كان والله رجلاً

(١) شرح المفصل ٦٣/٣ .

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ٩٣/٢ .

(٣) شرح المفصل ٦٣/٣ ، وأوضح المسالك ٢٣٩/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/٣ .

(٤) الكهف : ٧٩ .

(٥) مغني اللبيب ٦٢٧/٢ ، وأنظر البحر المحيط ١٥٣/٦ ، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنه .

(٦) المائدة : ٦٨ .

«وتزید فی قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها فيفهم أنك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً»^(١) .
وقولك :

كان والله رجلاً

«وتزوي وجهك وتقطبه فتغني عن : بخيلاً أو لثيماً»^(٢)
ومن أمثلة ذلك قول العجاج :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ^(٣)

فقد ذكر النحاة عدة تخريجات للجملة : (هل رأيت الذئب قط) ولكن الأقرب منها :

أن الصفة في الحقيقة محذوفة والتقدير :

بمذق مقول فيه عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط

والجملة الاستفهامية مقولة الصفة المحذوفة.

ومن ذلك قول الشاعر :

وقد كنت في الحرب ذا تُدْرٍ
فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعْ^(٤)

أي : شيئاً طائلاً.

وقوله :

(١) شرح المفصل ٦٣/٣ .

(٢) المرجع السابق ، وانظر التوايح ١٣٧

(٣) معني اللبيب ٢٤٦/١ ، والإنصاف ١١٥/١ ، وشرح ابن عقيل الشاهد رقم ٢٨٧ .

(٤) للعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤ ، أوضح المسالك ٢٣٩/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/٣ .

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكَرٍ
مُهَفَّهَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ^(١)

أي : فرع فاحم ، وجيد طويل .
«والدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد
مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين»^(٢) .

حذف المنعوت والنعت معاً :

وقد يحذف المنعوت والنعت على قلة إذا قامت قرينة ، كقوله تعالى في (الأشقي
الذي يصلى النار) :

﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾^(٣)

أي : حياة طيبة أو نافعة ؛ «إذ لا واسطة بين مطلق الحياة ومطلق الموت»^(٤) .
وكقولك للمتعلم الذي لا ينتفع بعلمه :

هذا غير متعلم

أي : غير متعلم تعلماً مثمراً^(٥) .

(١) أوضح المسالك ٤٢٠/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/٣ ، والتوابع ١٣٨ .

(٢) حاشية الصبان ٥٤/٣ .

(٣) الأعلى : ١٣ .

(٤) حاشية الصبان ٥٣/٣ .

(٥) النحر الراقي ٤٩٦/٣ .

مدى التلازم بين المؤكّد والتوكيد :

التوكيد المفرد مثل الصفة المفردة في جواز إتياعه المنادى المفرد على اللفظ فيضم ، أو على المحل فيفتح ، في نحو قولك :
يا زيدُ الظريفُ والطريفُ
يا بكرُ أجمعون وأجمعين

إلا أننا في نصب الصفة يجوز أيضاً أن نعتبرها مفعولاً به بفعل محذوف ، ولكن التوكيد لا يجوز إلا أن نعتبره تابعاً لمحل المنادى ؛ لأن (أجمعين) لا تلي العوامل . ومعنى ذلك أن علاقة أجمعون بما قبلها أشد من علاقة الصفة بموصوفها^(١) .

وقد يأتي التوكيد مقترناً بالباء نحو :

رأيتَه بنفسه وبعينه

فلا يفقد التلازم خاصيته بل هي من باب الزوائد^(٢) .

كما أنه في توكيد نحو : أجمعون أبصعون أبتعون لا يجوز أن تعطف بعضها على بعض ؛ لأنها متحدة المعنى ، والعطف يفيد تعدد المعاني ، ولا يعطف الشيء الواحد بعضه على بعض^(٣) .

وقد يفصل بين المؤكّد والتوكيد بفصل لا يؤثر على قوة التلازم في نحو :

هند ذهبت هي نفسها

هند خرجت هي عينها

ولا يصح قولك^(٤) :

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٤/٢ .

(٢) حاشية الصبان ٥٦/٣ .

(٣) الكواكب ٥٦٧/٢ ، والتوابع ١٦١ .

(٤) راجع التوابع ١٦٥ .

هند ذهبت نفسها

هند خرجت عينها

فذكر الفاصل هنا هو الأصل ومتطلب المعنى ، وعلة ذلك من ناحيتين :
من ناحية التوكيد أنه قوي الاستقلال وكثيراً ما يستعمل لغير التوكيد ، ومن
ناحية المؤكّد فإن المرفوع المؤكّد بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكّدوه أولاً بمستقل ،
وأكدوه بضمير من معناه ، ثم أجروا عليه النفس والعين .

ويلاحظ أنه إذا وقع فصل فبغير أجني محض من العامل كما في قوله تعالى :

﴿وَلَا يَجْزَنُ وَيَرْضِينَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ﴾^(١)

حيث فصل الجار والمجرور «بما آتيتهن» والمتعلق بالفعل «يرضين» بين المؤكّد «نون
النسوة» ولفظ التوكيد «كلهن»^(٢) .

ولا يجوز عطف بعض المؤكّدات على بعض بل تورد متتابعة دون فصل^(٣) نحو
قولك :

قام تعظيماً لزيد الملاء كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون

والنعت والتوكيد أشد تلازماً من البدل والنسق عل الرغم من التبعية من الثاني
للاول ؛ وذلك لأن النعت والتوكيد لا يفهمان إلا بوجود المنعوت والمؤكّد ، فلا
يمكن اعتبارهما مستقلين ، فتبعيتهما للأول معنى ولفظاً .

وأما البدل والنسق فالتبعية من الثاني للأول لفظاً ويمكن أن يستقلا عنه^(٤) ،
ومعنى ذلك عدم صحة الحذف في قولنا :

(١) الأحزاب : ٥١

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٧٤/٣ ، والنوابع ١٦٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح الرضي ٣٣٨/١ ، وحاشية الصبان ٦٣/٣ .

مررت برجل شديد
ومررت بمحمد عينه

فنقول :

مررت بشديد
ومررت بعينه

وصحة الحذف من قولنا :

مررت بالعالم زيد
ومررت بمحمد وعلي

فنقول :

مررت بزيد
و مررت بعلي

آثار تلازم المؤكّد والتوكيد :

التوكيد المعنوي تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة ، أو إلى إفادة العموم والشمول.
أما اللفظي فهو لتمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو سمعه ولم يتبينه ، أو التهديد ، أو التهويل ، أو التلذذ^(١) .

ولا يجوز أن تؤكد المضمّر المتصل بالنفس أو العين حتى تؤكد بالمتفصل نحو :

رغبت أنت نفسك في الخير
رغبتما أنتما أنفسكما في الخير

(١) النحو الوافي ٥٢٦/٣ .

رغبتم أنتم أنفسكم في الخير
رغبتم أنتم أنفسكم في الخير

فإن أكدته بكل وأجمع جاز نحو :

جاءوني كلهم
جاءوني أجمعون

«وإنما فرقت العرب في هذا بين النفس وأجمع ، لأن النفس تلي العوامل فتقول :

خرجت نفس زيد

ولا تلي أجمع العوامل ، لا تستعمل إلا تابعة ، والضمير المرفوع اتصل بفعله حتى صار معه كالشيء الواحد ، فكروها أن يأتوا بالنفس بعده ، فيصير كأنه الذي يلي العوامل فأرادوا أن يفرقوا بين حالتيه»^(١) ، و «لأن النفس لم تتمكن من التأكيد لأنها تكون اسماً نقول :

نزلت بنفس الجبل
وخرجت نفسه»^(٢)

ولا بد من التوكيد عند عطف المضمرة على المضمرة المرفوعة نحو :

قمت أنا وهو

ومثل هذا عند عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة فلا يعطف إلا بعد توكيده

بتوكيد لفظي مرادف له ، بأن يكون بضمير منفصل كقوله تعالى :

﴿لقد كنتم أنتم وآبائكم في ضلال مبين﴾^(٣)

(١) البسيط ٣٧٣/١ .

(٢) الأصول ٢٠/٢ ، وانظر شرح المفصل ٤٢/٣ ، وشرح الرضي ٣٣١/١ .

(٣) الأنبياء : ٥٤ .

أو توكيد معنوي^(١) نحو :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِكُمْ

بِرؤيتنا وكنّا الظّافرينا

الحذف في باب التوكيد :

«المؤكّد مُريد للطول ، والحاذف مُريد للاختصار»^(٢) فتنافيا.

ومنعت جمهرة النحاة حذف المؤكّد لأن الحذف مناف للغرض من التوكيد.

«والتأكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ، ومن غير أن ينوى

بالأول الطرح»^(٣) ، وبعض النحاة أجازوه ومنهم سيويوه والخليل ، جاء في

الكتاب :

«سألت الخليل رحمه الله عن :

مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما

فقال : الرفع على (هما صاحباي أنفسهما)

والنصب على (أعنيهما) ، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به»^(٤)

وقد يحذف المؤكّد في مواضع ثلاث^(٥) :

أولاً : أن يكون المؤكّد ضميراً رابطاً في جملة الصلة نحو :

جاءني الذي ضربت نفسه

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٤٤/٣ ، والبسيط ٣٧٣/١ .

(٢) مغني اللبيب ٦٠٨/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١ .

(٤) الكتاب ٦٠/٢ .

(٥) شرح الرضي ٣٣٦/١ ، وانظر التوابع ١٦٧ .

أي : ضربته نفسه.

ثانياً : أن يكون المؤكّد ضميراً رابطاً في جملة الصفة نحو :

جاءني قوم ضربت كلهم أجمعين

أي : ضربتهم كلهم أجمعين.

ثالثاً : أن يكون المؤكّد ضميراً رابطاً في جملة الخبر نحو :

القبيلة أعطيت كلهم أجمعين

أي : أعطيتهم كلهم.

وهذه الحالات مرتبة حسب الأكثر وروداً «لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة ، وكونه من الصفة أولى منه في خبر المبتدأ» (١) .

والأحسن الاختصار على الرأي الذي يمنع الحذف لأن المقصود بالتوكيد تقوية عامله وتعزيز معناه والحذف مناف لذلك الغرض.

مدى التلازم في عطف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعه في أربعة أمور محتومة ، هي الضبط الإعرابي ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتعريف والتكثير. وهذا على الأصح الأغلب ، ومثال عطف المعرفة على المعرفة.

لقيت أخاك بكرة

ومثال عطف النكرة على النكرة (٢) قوله تعالى :

﴿ويسقى من ماء صديد﴾ (٣)

(١) شرح الرضي ١/ ٣٣٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣.

(٣) إبراهيم : ١٦.

وقوله تعالى :

﴿من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية﴾^(١)

والترم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان ، ومنهم الزمخشري وابن يعيش^(٢) ، واحتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول^(٣) ، وجعلوه على البدلية.

وأما الإعراب والبناء فلا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع فلكل منهما استقلاله من هذه الناحية فلا يحكم على أحدهما أنه مبني أو معرب إلا بوجود سبب خاص به يقتضي ذلك.

ومما يدلنا كذلك على قوة التلازم بين المبين وعطف البيان إشارتهم إلى بعض الصور التي يتعين فيها عطف البيان ، وامتناع بدل الكل من الكل^(٤) ، على الرغم من المشابهة الغالبة بينهما ، وهذا نابع من قولهم : «إن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة ، والبدل في تقدير جملة أخرى»^(٥) ، وسبق الحديث عن هاتين الصورتين في الجزء الخاص بالفروق بين عطف البيان والبدل^(٦). واشترط بعض النحاة زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه^(٧) ؛ «لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصد النعت ، لأن البيان يوضح المبيّن بيان حقيقته فهو كالتعريف»^(٨) .

(١) النور : ٣٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ .

(٣) حاشية الصبان ٦٥/٣ .

(٤) أنظر المسألة في شرح الكافية الشافية ١٩٥/٣ ، وشرح المفصل ٧٣/٣ ، والنحو الوافي ٥٤٦/٣ .

(٥) شرح المفصل بتصرف يسير ٧٢/٣ .

(٦) أنظر صفحة ٩٠ من البحث نفسه .

(٧) المرجع السابق ، وشرح الحمل لابن عصفور ٢٩٤/١ .

(٨) حاشية الصبان ، ٦٣/٣ .

ولا يسلم ابن مالك بهذا ولا يشترط زيادة تخصص النعت ولا عطف البيان
لأنهما مكملان^(١) ، واستشهد بجعل سيبويه (ذا الجملة) في قولنا :

يا هذا ذا الجملة

عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه^(٢) .

والأولى عنده زيادة تخصصه يقول :

«وكونه يزيد تخصيصاً على

متبوعه أولى وغيره اقبالاً»^(٣)

ومما يدل على قوة التلازم بينهما عدم جواز القطع فيه وحتمية المطابقة^(٤) .

آثار عطف البيان :

عطف البيان كلمة جامدة تريل عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من
غموض وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو
اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فمدلولهما ذات
واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما^(٥) ، نحو :

أقسم بالله أبو حفص عمر

وقيل «إنما هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف
والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات»^(٦) .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣ وما بعده.

(٢) الكتاب ١٩٠/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٩١/٣ .

(٤) شرح المفصل ٧٢/٣ .

(٥) النحو الوافي ٥٤٠/٣ .

(٦) شرح المفصل ٧١/٣ .

كما أنها تخصص النكرة التي قبلها بعض التخصيص وتحدد شيوعها وإبهامها بعض التحديد ، وهي في نفس الوقت بمعناها ، فالمراد منهما ذات واحدة كقوله تعالى :

﴿ويسقى من ماءٍ صديدٍ﴾^(١)

وقد يكون للمدح^(٢) كقوله تعالى :

﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾^(٣)

وهو يختلف عن النعت بأنه يوضح أو يخصص الذات نفسها لا بأمر عرضي طارئ عليها وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها فهو بمنزلة التفسير للأول^(٤) ، أما النعت فيوضح متبوعه بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات كالطول والقصر .

حذف المبين :

«لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان»^(٥) .

واعتبره الرضي محذوفاً في مثال كقولهم :

أعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده

«الثاني فيهما كأنه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والأصل :

أعجبني شيء من أوصاف زيد علمه ، وخصلة من خصال عمرو جوده .

(١) إبراهيم : ١٦ .

(٢) حاشية الصبان ٦٤/٣ .

(٣) المائدة : ٩٧ .

(٤) شرح المفصل ٧١/٣ .

(٥) مغني اللبيب ٤٠٣/٢ .

وكذا : كسرت من زيدٍ يده
أي : كسرت عضواً منه يده ، حذف المعطوف عليه وأقيم المعطوف مقامه^(١) .

حذف المعطوف عطف بيان :

لا يصح حذف عطف البيان ؛ لأن الحذف نقض للغرض الذي سيق من أجله .

مدى التلازم بين المعطوف عليه والمعطوف في عطف النسق :

أكثر ما يظهر تلازم الأسماء في العطف عند مجيء فعل يفيد الاشتراك والمفاعلة نحو :

تضارب محمدٌ وعليٌّ

إشترك زيدٌ وعمروٌ

أو ورود معنى من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً نحو :

سيان قيامك وقعودك

سواء زيدٌ وعمروٌ

سافرت بين المغرب والعشاء^(٢)

وتشارك الواو في هذا أم المتصلة نحو :

سواء أقيمت أم قعدت

فإنها تعطف ما لا يستغنى عنه .

(١) شرح الرضي ٣٤٣/١ .

(٢) شرح المفصل ٩١/٨ ، ونغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، وحاشية الصبان ٦٩/٣ ، والتوابع ٢١٥ .

وهناك أسماء بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر لاسمين مضموم إلى الأول بالواو ،
وذلك قولك :

واثلاثة وثلاثيناه

وإن لم تندب قلت :

يا ثلاثة وثلاثين

كأنك قلت :

يا ضارباً رجلاً

فتنصب حين طال الكلام^(١) .

والفرق بين : يا زيد وعمرو

وبين : يا ثلاثة وثلاثين

أن زيداً وعمراً يتوهم كل واحد منهما على حياله فكأنك قلت :

يا زيد ويا عمرو

أما ثلاثة وثلاثين فلا تفرد الثلاثة من الثلاثين لتوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من
الثلاثة ، فلا تقول :

يا ثلاثة و يا ثلاثون

لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فهو بمنزلة العدد المركب
تركيباً مزجياً : كثلاثة عشر^(٢) .

ويبدو أن النحويين أدركوا وهن التلازم بين عنصري التلازم العطفی ، حين
تنبهوا إلى أن العدد المعطوف يعرف بتعريف جزأيه ، ففي هذا إشارة إلى أن كلاً

(١) شرح الرضي ١/١٣٥ .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٨ .

من جزأي التلازم عنصر قائم بذاته ، وهذا يتناسب مع ما ذهبوا إليه من أن عطف النسق في قوة الجملة ، فقولك - مثلاً - :

نجح محمدٌ وعليٌّ

في قوة : نجح محمدٌ ، نجح عليٌّ

ولجأ العرب إلى العطف لاختصار الكلام.

أما الأعداد المركبة تركيباً مزجياً فتعرف بتعريف الجزء الأول منها ؛ لأنها كلمة واحدة فتقول :

الخمسـة عشر

ولا يجتمع في الاسم معرفان كما لا يجوز الزيد والعمر^(١) .

وأما الأعداد المضافة وهي : الثلاثة إلى العشرة ، والمائة والألف ومضاعفاتها ، فيكون تعريفها بتعريف الجزء الثاني وهو المضاف إليه نقول :

ثلاثة الرجال

ومائة الرجل

والفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز ، وهو في القرآن الكريم كثير^(٢) كقوله تعالى :

﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة﴾^(٣)

فصل بقوله (في الآخرة) بين الواو و (حسنة).

(١) الإنصاف ٣١٢/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٣٩/٣ .

(٣) البقرة : ٢٠١ .

وكقوله تعالى :

﴿وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً﴾^(١)

فصل بقوله (من خلفهم) بين الواو و (سداً).

وكقوله تعالى :

﴿اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾^(٢)

فصل بقوله (من الأرض) بين الواو و (مثلهن).

وقد يفصل بين العاطف غير الواو والفاء وبين المعطوف بالقسم^(٣) كقولك :

قام عمرو ثم والله زيد

و مالك ديناراً بل والله درهم

ولم يجز هذا الفصل في الواو والفاء «لأن الفاء والواو أشد افتقاراً إلى ما يتصل بهما من غيرهما»^(٤).

وهناك حالات يستحسن فيها الفصل ويرجح وهي^(٥) :

- أن يكون المعطوف عليه مصدراً له معمولات ، فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته نحو :

ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم

- أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً سواء أكان مستتراً أم بارزاً
فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد اللفظي أو المعنوي أو

(١) يس : ٩

(٢) الطلاق : ١٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٤٠/٣ ، وحاشية الصبان ٩/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٢٤٠/٣ .

(٥) النحو الوافي ٦٣٠/٣ .

غيرهما أحياناً لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً.

- أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو إضافة ، فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف فيفصل بين المتعاطفين.
ومثال المعطوف المجرور قوله تعالى :

﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِناً...﴾^(١)

وقوله تعالى :

﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢)

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف قوله تعالى :

﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ...﴾^(٣)

وأصل الكلام : نعبد إلهك وآبائك.

وإنما يعاد العامل وهو المضاف ، بشرط ألا توقع إعادته في لبس ، فإن أوقعت في لبس لم تجز إعادته ، نحو :

جاءتني سيارتك وسيارة علي

وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما ، وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس.

هذا هو الكثير ، وترك الفصل جائز ومن هذا قوله تعالى :

(١) نوح : ٢٨.

(٢) فصلت : ١١.

(٣) البقرة : ١٣٣.

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(١)

والتقدير : الذي تساءلون به وبالأرحام.

وقوله تعالى :

﴿وكفر به والمسجد الحرام﴾^(٢)

وكقول الشاعر :

اليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

فاذْهَبْ ، فَمَا بَكَ وَالْإِيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٣)

أي : وبالأيام.

وقول مسكين الدارمي :

نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا

وما بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفٌ^(٤)

آثار التلازم في عطف النسق :

من آثار التلازم في هذا الباب تسويغ الابتداء بالنكرة ، وذلك بكون

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به^(٥) ، كقوله تعالى :

﴿طاعة وقول معروف﴾^(٦)

(١) النساء : ١ ، بالخفض قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون (والأرحام) نصباً ، السبعة ٢٢٦ ، الإقناع ٢/٦٢٧ ،

معاني القرآن ١/٢٥٢ .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) غير منسوب في الكتاب ٢/٣٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤ .

(٤) معاني القرآن ١/٢٥٣ .

(٥) البسيط ١/٣٤٥ .

(٦) محمد : ٢١ .

وقوله تعالى :

﴿قَوْلَ مَعْرُوفٍ وَمَغْفِرَةَ خَيْرٍ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾^(١)

ومن آثارة أيضاً معرفة الحكم الإعرابي للجملة المعطوف عليها بظهور علامته في التابع^(٢) نحو :

عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ

ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ففي نحو :

رُبَّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ

عطف المعرفة على النكرة بعد رُبِّ، ورب لا تدخل إلا على النكرات وسخلتها معرفة والذي يجوز ذلك أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، أو يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، أو أن (سخلتها) لم تكنسب التعريف بسبب وقوعها هذا الموقع.

وفي نحو :

يَا عَبْدَاَ اللَّهِ زَيْدًا

نصب ما حقه البناء على الضم^(٣).

ويتفق الحال والتمييز في أمور ويفترقان في أخرى ، فكلاهما :

اسم نكرة منصوب فضلة رافع للإبهام.

ويختلفان في أمور يهمننا منها هنا^(٤) :

أن تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو

ارْتَفَعَ النَّبِيُّ خَلْقًا وَعِلْمًا وَجَاهًا

(١) البقرة : ٢٦٣ .

(٢) مغني اللبيب ٤٦٨/٢ .

(٣) شرح الرضي ١٣٦/١ .

(٤) النحو الوافي ٤٢٩/٢ .

والأحسن في التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف ، إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحداً كالاختلاط في مثل :

عندي رطلٌ عسلاً سمناً

فيجوز التعدد مع العطف وبدونه.

وأما الحال فتتعدد بعطف وبغير عطف نحو :

أقبل زيدٌ فرحاً مسرعاً ، أقبل زيدٌ فرحاً ومسرعاً

والتمييز والحال بعد العاطف يعرب معطوفاً.

وعند تعدد النعوت الجمل فالأفضل عطفها^(١) نحو :

أحترم رجلاً يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء

وعند تعدد النعوت مختلفة المعاني والمنعوت مثنى أو جمع يجب العطف

بحرف الواو دون غيره.

تحدث الفائزان العالم والرياضي

وعندما يتم عطف النعوت تصير معطوفات ويجري عليها اسم (المعطوف)

وأحكامه ، وتتخلى عن اسم (النعته) وأحكامه.

الحذف في عطف النسق :

وللحذف في عطف النسق صور هي :

حذف العاطف مع المعطوف :

قد يحذف حرف العطف (الواو) مع المعطوف وذلك في أمثلة نحو قول النابغة :

فما كان بين الخير لو جاء سألماً

أبو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ^(٢)

(١) النحو الوافي ٤٩٧/٣ .

(٢) للنابغة ديوانه ١١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢/٣ والتواضع ٢٥٦ .

والتقدير : بين الخير وبيني.

ومنه قوله تعالى :

﴿سراييل تقيكم الحر﴾^(١)

والتقدير : تقيكم الحر والبرد.

وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله ﴿لكم فيها دفء﴾^(٢) .

ومنه قوله تعالى :

﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل﴾^(٣)

وتقديره : ومن أنفق من بعده وقاتل.

ودليل الحذف أن الاستواء لا يكون إلا بين شيئين^(٤) .

ودليل المحذوف قوله تعالى :

﴿أولئك أعظم درجة من الذي أنفقوا من بعد وقاتلوا﴾

ومنه قوله تعالى :

﴿وله ما سكن﴾^(٥)

أي : ما سكن وما تحرك ، وإذا فسّر باستقر لم يحتج إلى هذا التقدير^(٦) .

ومنه : راكب الناقة طليحان

أي : راكب الناقة والناقة طليحان ، وحذف لفهم المعنى^(٧) .

(١) النحل : ٨١ .

(٢) النحل : ٥ ، شرح الكافية الشافية ١٢٦٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٠/١ .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٤) مغني اللبيب ٦٢٧/٢ .

(٥) الأنعام : ١٣ .

(٦) مغني اللبيب ٦٢٨/٢ .

(٧) مغني اللبيب ٦٢٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦١/٣ .

وقوله تعالى :

﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾^(١)

أي : بين أحد وأحد من رسله^(٢).

ومنه قوله تعالى :

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾^(٣)

والتقدير : بين أحد وأحد منهم^(٤).

ومنه قوله تعالى :

﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي

إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾^(٥)

أي : في إيمانها وكسبها^(٦).

وقال امرؤ القيس :

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا

إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسِرًا^(٧)

أراد : إذا نجلته رجلها ويدها.

وقول أوس بن حجر :

تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ

لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفُ^(٨)

(١) البقرة : ٢٨٥.

(٢) مغني اللبيب ٢/٦٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦١.

(٣) النساء : ١٥٢.

(٤) مغني اللبيب ٢/٦٢٧.

(٥) الأنعام : ١٥٨.

(٦) مغني اللبيب ٢/٦٢٨.

(٧) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦٢. نجلته : مزقته أي الناقة، الخذف: الرمي بالحصى، الأعسر:

الذي يرمي بيده اليسرى.

(٨) ديوانه ٧٣ ، والمقتضب ٣/٢٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦٣ ، واللسان (وهق). التواهيق: الموافقة في

السير والتباري فيه، والحقيبة : العجر

أي : تواهق رجلاها يديها ، ويدها رجليها ، فحذف الواو والمفعولين ،
والتواهق : الموافقة في السير والتباري فيه .

ومنه قول الراجز يصف رجلاً خشن القدم صبوراً :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضُمُوزًا ضِرْزِمًا^(١)

اراد : قد سالم الحيات منه القدم ، والقدمُ الأفعوان .

كما قد يحذف حرف العطف (أم) مع ما عطف وذلك نحو قول الشاعر :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ
سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرْشُدُ طَلَابَهَا^(٢)

والتقدير : أرشد طلابها أم غي .

وهذا الحذف قليل جداً .

حذف المعطوف عليه مع العاطف :

قد يحذف المتبوع في هذا الباب ويترك التابع دليلاً عليه ، وذلك مع (الواو) كقول
الشاعر :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ^(٣)

(١) لعبد بني عبس أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للديبري وقيل غيرهم وهو في : الكتاب ٢٨٧/١ ،
والمقتضب ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٣/٣ يصف رجل بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات
لا تؤثر فيهما . الأفعوان : الذكر من الأفاعي ، والشجاع : ضرب منه ، والشجعم : الطويل ذات قرنين ، ضرب
من الحيات لها شبه قرنين ، الضموز : الساكنة المخادعة ، والضرم : المسنة سريعة السم .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي مغني اللبيب ٦٢٨/٢ ، معاني القرآن ٢٣٠/١ ، والتوابع ٢٥٦ .

(٣) للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١ .

وتقديره : أو هذا الحمام ونصفه.

حذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه ، وحذف حرف العطف وهو الواو.

حذف المعطوف فقط :

قد يحذف المعطوف فقط وذلك مع الواو ، ومن هذا الباب قولهم :

«ما كل سوداء قمره ولا بيضاء شحمة»^(١)

والتقدير : ولا كل بيضاء.

حذف المعطوف عليه فقط :

قد يحذف المعطوف عليه فقط وهو العنصر الأول من عناصر التلازم في العطف

وذلك مع (الواو) كقولك : نعم ، وعمراً

لمن قال : أضربت زيداً ؟

تريد : ضربت زيداً وعمراً^(٢) .

وكقول بعض العرب :

«وبك وأهلاً وسهلاً»

«مرحباً وأهلاً بك»

لمن قال :

والتقدير : وبك مرحباً وأهلاً ، فحذف مرحباً وعطف عليه : أهلاً وسهلاً^(٣) .

حذف العاطف فقط :

قد يحذف العاطف فقط ، وهو (الواو) كقوله صلى الله عليه وسلم :

«تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من ثوبه ، من

صاع بره ، من صاع قمره»^(٤)

(١) الكتاب ٦٥/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٦٦/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٦٦/٣ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٢/٧ ، ١٠٣ . شرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣ .

وكقول الشاعر :

إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ
بِرَمْلٍ يَبْرِينَ جَاراً شَدَّ مَا اغْتَرَبَا^(١)

أي : ومنزله برمل بيرين.

وقول الآخر :

كَيْفَ أَمْسَيْتَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ مِمَّا
يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ السَّقِيمِ^(٢)

يريد : كيف أمسيت وكيف أصبحت فحذف الواو.

وقولهم :

«ضرباً طلخفاً في الطلي سخينا»^(٣)

يريدون : ضرباً طلخفاً وسخيناً.

والطلخف الشديد ، السخين دونه في الشدة ، والطلي : جمع طلي وهي صفحة العنق.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع :

«أكلت خبزاً لحماً قمرأ»

قيل على حذف الواو ، ويحتمل بدل الغلط^(٤) .

أو (الفاء) كقولك :

قرأت الكتاب باباً باباً

(١) معني اللبيب ٦٣٥/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١ .

(٤) معني اللبيب ٦٣٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ .

أي : باباً فباباً

وقولك : أدخلوا واحداً واحداً

أي : واحداً فواحداً^(١) .

أو (أو) كقولك :

أعطه درهماً درهماً ثلاثة

أي : درهماً أو درهماين أو ثلاثة ، ويحتمل أن يكون من بدل الغلط^(٢) .

مدى التلازم بين المبدل منه والمبدل :

شدة التلازم بين المبدل منه والمبدل دليلها إحلال البدل محل المبدل منه ، وكان الميرد رحمه الله يحل الثاني محل الأول «إذا كانا لشيء واحد ، معرفتين كانا أو معرفة ونكرة ، أو مضمراً ومظهراً ، أو مضميرين ، أو مظهرين ، وذلك نحو قولك :

مررت بأخيك زيد

أبدلت (زيداً) من (الأخ) ، نحيت الأخ وجعلته في موضعه من العامل ، فصار مثل

قولك : مررت بزيد

وإنما هو في الحقيقة تبين ، ولكن قيل بدل ، لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له^(٣) .

فإذا قلت في بدل البعض من الكل :

ضربت زيداً رأسه

(١) النحو الوافي ٣/٦٤٠ .

(٢) مغني اللبيب ٦٢٥ .

(٣) المقتضب ٤/٢٩٥ .

فإنما «أردت أن تبين موضع الضرب منه ، فصار كقولك :

ضربت رأس زيد

ومنه : جاءني قومك أكثرهم

بينت من جاء منهم .

قال الله عز وجل :

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١)

(مَنْ) في موضع خفض ؛ لأنه على مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٢) .

ومنه قولك :

مالي بهم علم أمرهم

فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة ، وتكون أردت :

مالي بأمرهم علم

«فإنما تكلمت بالعموم وأنت تريد الخصوص ، وهو شائع في اللغة لا ينكر جوازه

أحد»^(٣) .

ومما يدل على أن البديل على نية وضعه موضع المبدل منه جواز إعادة حرف الجر

مع البديل كقوله تعالى :

﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعْفُوا لِمَنْ

آمن منهم﴾^(٤)

فالمبدل منه هنا مجرور باللام ، والبديل جاء باللام وهذا لا يضر التلازم ولا يهدمه .

(١) آل عمران : ٩٧ .

(٢) المقتضب ٢٩٥/٤ .

(٣) نتائج الفكر ٢٣٩ ، وهذا التفسير يقدم لنا مثلاً من أمثلة التبادل بين الإضافة والبديل وسيأتي حديث عنه .

(٤) الأعراف : ٧٥ .

وبيان ما سبق أن العامل في «المبدل منه» هو العامل في «البدل» لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده ، ولا يصح إعادته ظاهراً قبل التابع ، وإنما ينوى وجوده قبل البدل مباشرة ، فوجوده في التقدير لا في الحقيقة.

وسبب هذا المنع أنه يؤدي إلى تأثير العامل المعاد في البدل تأثيراً جديداً يخرج منه البدلية ويدخله في معمولات أخرى لا تصح بدلاً ، ففي نحو :

نظف الرجل فمه أسنانه

المبدل منه «الفم» والبدل هو «أسنان» وعاملهما هو «نظف» المذكور حقيقة قبل المتبوع ، وتقديراً قبل التابع ، فيكون التقدير على هذا :

نظف الرجل فمه

نظف الرجل أسنانه

وهذا التقدير لا يفسد المعنى بل يوضح المراد.

ولو اعتبرنا العامل معاداً حقيقة لوجد لدينا تركيب جديد خالٍ من البدل ، ويترتب على هذا التغير الإعرابي تغير معنوي ينشأ من الفرق المعنوي بين البدل والمفعول به ، فلكل منهما مهمة تختلف عن مهمة الآخر.

أما الصورة التي يكون فيها العامل حرفاً من حروف الجر كاللام الجارة في قوله عز وجل :

﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله

واليوم الآخر﴾^(١)

(١) الأحزاب : ٢١ .

فيصح فيها الأمران ، تكرار العامل حقيقة أو الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البديل .
فقليل : إن حرف الجر المكرر أصلي ، باق على عمله ، وهو الذي جر الاسم
الواقع «بدلاً» بعده ، دون حرف الجر الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ،
بحجة أنه لا داعي للتقدير ؛ فالتقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها
العامل المكرر ، فلا يمكن إغفاله .

وقيل : إن المجرور هو البديل وحرف الجر توكيد لفظي لا يؤثر ولا يتأثر ، وليس
تكراراً للعامل المتقدم ، وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره توكيداً لفظياً خالصاً
يكون الجر بعده بعامل آخر ملحوظ في التقدير^(١) .

آثار تلازم المبدل منه والبديل :

الغرض من البديل في الغالب : تقرير حكم سابق وتقويته بتعيين المراد ،
وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه ، ويكون ذكر المبدل منه تمهيداً لذكر البديل ،
تشويقاً ولهفة وتوجيهاً للنفس لاستقباله .
وعلى هذا يكون الحكم في ذكر مرتين ، ولهذا قيل : إن البديل في حكم تكرير
العامل .

ومن قال بأنه في حكم المطروح فذلك من ناحية المعنى لا اللفظ ففي قولك :

ضربت الرجل يده

إذا لم تعتد بالرجل لم يكن للضمير مرجع^(٢) .

(١) النحو الوافي ٦٧٨/٣ وما بعده .

(٢) شرح المفصل ٦٦/٣ .

ومن الآثار هنا أنه في بدل البعض من الكل لا بد من ضمير في البديل يعود على المبدل منه ، ويسقط في حالات منها إذا كان البديل سردياً لأجزاء المبدل منه عن طريق العطف نحو :

الكلمة أقسام ثلاثة اسم وفعل وحرف^(١)

وقد يفيد البديل معنى التأكيد كقولهم :

ضُربَ زيدٌ ظهره وبطنه

بمعنى : كله ، بدل اشتمال تحول إلى تأكيد^(٢).

وقد يكون البديل عاماً في ظاهره ، ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبديل ، نحو :

ما تخلف السباقون إلا واحداً أو واحداً

فإذا تقدم المستثنى «البديل» فإن الحكم يتغير ، فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب موقعه في الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويعرب بدلاً من الاسم السابق ، ويصير الكلام :

ما تخلف إلا واحد السباقون

لأن المتأخر عام أريد به خاص^(٣).

الحذف في البديل :

ذهب النحويون إلى أن البديل يحل محل المبدل منه ، وفي الكتاب «وهذا

باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه وذلك قولك :

(١) التوايح ١٩٠.

(٢) شرح الرضي ٣٣٣/١.

(٣) النحو الوافي ٦٦٦/٣.

ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ
... جعلت المستثنى بدلاً من الأول فكأنك قلت ...

ما أتاني إلا زيدٌ

كما أنك إذا قلت :

مررت برجلٍ زيدٍ

فكأنك قلت : مررت بزيدٍ^(١)

ومن أمثلة حذف المبدل منه قوله تعالى :

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾^(٢)

فقد قيل إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أي : لما تصفه^(٣).

ومثله قوله تعالى :

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾^(٤)

فرسول بدل من مفعول به محذوف ، على أن ما في «كما» موصول اسمي أي :
كما أرسلناه^(٥).

ومنه قول : لا إله إلا الله

على أن لفظ الجلالة بدل من ضمير الخير المحذوف^(٦).

وفي بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال نحو :

(١) الكتاب ٣١١/٢.

(٢) التحل : ١١٦.

(٣) مغني اللبيب ٦٢٩/٢.

(٤) البقرة : ١٥١.

(٥) مغني اللبيب ٦٢٩/٢.

(٦) المرجع السابق.

أكلت الرغيف نصفه

وأعجبني زيد علمه

لا يصح حذف المبدل منه حتى يجد الضمير الواقع في البديل ما يعود عليه فلا
تقول :

أكلت نصفه ، وأعجبني علمه

وأما البديل فلا يحذف لأنه نقض للغرض الذي سيق من أجله.

مدى التلازم بين المضاف والمضاف إليه :

«المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه»^(١).

ومما يدلنا على شدة التلازم بينهما واحتياج العنصر الأول للعنصر الثاني الوصف
بذي ، حيث لا تكون إلا مضافاً ، ولا تضاف إلى مضمّر ، وإذا وصفت بها
النكرة أضفتها إلى نكرة ، وإذا وصفت بها المعرفة أضفتها إلى ما فيه الألف واللام
فنقول :

مررت برجل ذي مال

مررت بالرجل ذي المال

ولا يجوز أن تضيفها إلى علم وتقول :

مررت بالرجل ذي زيد

هذا إذا كانت بمعنى صاحب^(٢).

(١) شرح المفصل ١٩/٣.

(٢) الأصول ٢٧/٢.

وتتلازم المضاف والمضاف إليه أقوى من تتلازم سواهما ، ودليل ذلك أنه قد يفصل بينهما باللام ولكن هذا الفصل يعتبر فصلاً صورياً ، وتكون اللام لتوكيد الإضافة ، نحو :

لا أبالك

فهى إضافة بدليل رد لام الكلمة فى

رأيت أباك

وهذا مثله مثل :

يا بؤس للحرب

وإنما أثبت اللام لأنك تريد الإضافة ، ولولا ذلك لحذفتها.

«فإن قلت : لا أباله

فالتقدير : لا أباه

ودخلت اللام لتوكيد الإضافة فعلى هذا تقول :

لا مسلمي لك»^(١)

قال أبو علي : «دل حذف النون من المثنى أنه إنما حذف للإضافة ، ولو لم تكن

الإضافة لتثبت النون كما ثبتت فى :

لا رجلين»^(٢)

ويجوز أن تقول :

لا غلامين ، ولا جاريتين لك

(١) المقتضب ٣٧٦/٤ .

(٢) التعليقة ٢٥/٢ .

إذا جعلت (لك) خبراً لها وهو قول أبي عمرو^(١).

ومما يدلنا دلالة قوية على هذا التلازم حينما يكون المنعوت كنية ، والكنية معدودة من قسم العلم وتركيبها تركيب إضافي نحو :

جاء أبو حفص الشجاع

فإن الشجاع نعت للاثنتين معاً أي المضاف والمضاف إليه ولا يكون نعتاً لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى ، فلفظه تابع لحركة المضاف ، ومعناه واقع على الاثنتين معاً^(٢) .

وعنصرا التلازم في الإضافة أشد اتصالاً ببعضهما البعض من عنصري التلازم في النعت بدليل الندبة.

فألف الندبة تلحق آخر المضاف إليه نحو :

يا عبد الملكاه

فالمضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد ، والمضاف لا يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ألا ترى أن المضاف في قولك :

غلام زيد ، وثوب خز

لا يتم إلا بذكر المضاف إليه.

فأما الصفة فهي أقل حالاً من الإضافة في الاتصال حيث بالإمكان الاستغناء عنها في بعض صورها ، ولذلك امتنع لحاق ألف الندبة الصفة ، ويحكى عن بعض العرب قولهم :

(١) التعليقة ٣٠/٢ .

(٢) النحو الوافي ٤٤٤/٣ .

واجْمُجُمُتي الشاميتيناه

وحكم بشذوذ^(١).

وهناك أسماء في العربية لازمت الإضافة ولا تكاد تستعمل مفردة نحو :
<كل ، وبعض ، وأي ، ومع ، ولدن ، وغير ، وقبل>.

ومنها ما يلزم الإضافة للظاهر والمضمر نحو :

<كلا ، وكلتا ، وعند ، ولدى ، وقصارى ، وسوى ، وسبحان>.

ومنها ما يلزم الإضافة للظاهر نحو :

<أولو ، وأولات ، وذو ، وذات ، وذوا ، وذوو ، وذواتا ، وذوات>.

ومنها ما يلزم الإضافة للمضمر نحو :

<وحدك ، وليك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذك ، والفم (دون

الميم) وإزاء ، وحذاء ، ووسط ، وبين>.

وإنما لزم الإضافة هذه الأشياء لأنها أمور نسبية^(٢).

«والفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد ،

فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل

بين التنوين والنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما»^(٣).

فلا يصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر أو بضمير بارز أو بغيرهما

في الإضافة المحضة ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح

أن يتوسط بينهما فاصل.

(١) أسرار العربية ٢٤٥ ، والإنصاف ٣٦٤/٢.

(٢) أنظر شرح الكافية الشافية ٩٢٥/٢ وما بعدها ، وأوضح المسالك ٨٣/٣ وما بعدها.

(٣) شرح المفصل ١٩/٣.

غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة ، ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة جمعها بعض النحاة^(١) :

أ- فأما مواضع الفصل في السعة فمنها :

١- أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله في الأصل قبل

الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر بشرط أن يكون المفعول مفرداً غير جملة ،

غير جملة ، كقول الشاعر :

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً

فَسَقَيْنَاهُمْ سَوِّقَ - البغاث - الأجادل^(٢)

يريد : سوق الأجادل البغاث.

وإما ظرف للمصدر كقول من يوثق بعربيته :

ترك يوماً نفسك وهواها ، سعي لها في رداها^(٣)

فقد فصل بالظرف (يوماً) بين المصدر وفاعله ، وهما ترك نفسك ،

والأصل : ترك نفسك شأنها ، وحذف المفعول. أو مضاف لمفعوله

وفاعله محذوف أي : تركك نفسك^(٤).

٢- أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه

هو مفعوله ، والفاصل بينهما ، إما مفعوله الثاني كقول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى

وسواك مانع - فضله - المحتاج^(٥)

(١) أنظر حاشية الصبان ٢٤٢/٢ وما بعدها ، والنحو الوافي ٥٣/٣-٥٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢.

(٣) حاشية الصبان ٢٨٢/٢. والمساعد على شرح التسهيل ٢٦٨/٢.

(٤) النحو الوافي ٥٤/٣.

(٥) حاشية الصبان ٢٨٢/٢. المساعد على شرح التسهيل الفوائد ٢٦٨/٢.

أي : مانعُ المحتاج فضله.

وإما الظرف كقول الشاعر :

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي

كَنَاحَتِ صَخْرَةٍ بِعَسِيلٍ^(١)

أي : كناحتِ صخرة بعسيل ، والعسيل مكنسة العطار يجمع بها العطر.

وأما الجار والمجرور المتعلقان به كقوله عليه الصلاة والسلام :

«هل أنتم تاركو لي صاحبي»^(٢)

أي : تاركوا صاحبي لي.

٣ - الفصل بالقسم نحو :

هذا غلام والله زيد^(٣)

أي : هذا غلام زيد والله.

٤ - الفصل بـ (إمّا) كقول الشاعر :

هما خُطُّتا - إمّا إِسارٍ ومَنّةٍ

وإمّا دَمٍ ، والقَتْلُ بالْحُرِّ أَجْدَرُ^(٤)

فيمن روى بالجر ، والأصل : هما خطتا إِسارٍ ومَنّةٍ

(١) غير منسوب في حاشية الصبان ٢/٢٨٣ ، ومعاني القرآن ٢/٨٠ ، واللسان (عسل)

(٢) صحيح البخاري كتاب "أصحاب النبي" ٤/١٩٢ ، وحاشية الصبان ٢/٢٨٣ .

(٣) حاشية الصبان ٢/٨٣ ، وشرح الرضي ١/٢٩٣ .

(٤) لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٤ .

وقد حذفت نون المثني المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة إمّا.

٥ - الفصل بالجملة الشرطية نحو :

هو غلام - إن شاء الله - ابن أخيك^(١)

٦ - الفصل بـ «ما» الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو «يا» كقول الشاعر :

يا شاة - ما - قنصٍ لمن حلّت له

حرّمت عليّ وليّتها لم تحرم^(٢)

يريد يا شاة قنص^(٣) .

ب - وأما مواطن الفصل المباح في الضرورة فمنها :

١ - وقوع المضاف اسماً مشبهاً الفعل في العمل ، رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ، كقول الشاعر :

نرى أسهُماً للموتِ تُصنمي ولا تُنمي

ولا نرعوِي عن نقصٍ - أهواؤنا - العزم^(٤)

فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة «أهواؤنا» وهي فاعل المصدر المضاف.

والأصل : عن نقص العزم أهواؤنا.

أي : عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

(١) شرح الرضي ٢٩٣/١

(٢) لعنّة العبسي من ديوانه ٢١٣ ، والنحو الوافي ٥٤/٣ .

(٣) ديوان عنتره ٢٠٣ .

(٤) حاشية الصبان ٢٨٤/٢ .

٢- أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبياً من المضاف أي : أن يكون الفاصل معمولاً لعامل آخر غير هذا المضاف كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

أَنْجَبَ أَيَّامٌ - والداهُ به -

إِذْ نَجَلَاهُ ؛ فَنِعْمَ مَا نَجَلَاهُ^(١)

والأصل : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه
فقد فصل الفاعل وهو (والداه) بين المضاف (أيام) وبين المضاف إليه وهو (إذ نجلاه) ، والفاصل هنا ليس معمولاً للمضاف.

٣- الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذي في قول الشاعر يصف فتاة :

تُسْقِي امْتِيحاً نَدَى - المسواك - رِيْقَتِهَا

كَمَا تَضُمَّنْ مَاءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ^(٢)

أي : أنها تسقي المسواك ندى ريقتها.

فقد توسط المفعول به الأجنبي (المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل (تسقي) وليس معمولاً للمضاف.

٤- الفصل بالظرف الأجنبي ، كالذي في قول الشاعر يصف رسوم

الدار بأنها :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يوماً -

يهودي يقاربُ أو يزيل^(٣)

(١) الأعشى في ديوانه ١٧٦ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، وحاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

(٢) لجرير في ديوانه ، ٣٠٥ ، وحاشية الصبان ٨٣/٢ ، وشرح التصريح ٥٨/٢ .

(٣) لابن حية النمري في المقتضب ٣٧٧/٤ ، وابن الشجري ٢٥٠/٢ ، واللسان (عجم) ، وحاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

والأصل : كما خط الكتابُ يوماً بكف يهودي.
فوقع الظرف الأجنبي فاصلاً بين المضاف (كف) والمضاف إليه
(يهودي).

٥ - الفصل بالجار والمجرور الأجنبي ، كقول الشاعرة :
هُمَا أَخَوَا - فِي الْحَرْبِ - مَنْ لَا أَخَالَهُ
إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً وَدَعَاهُمَا^(١)
تريد : هما أخوا من لا أخاله في الحرب.

وقول ذي الرمة :
كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَى -
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٢)
يريد : كأن أصوات أواخر الميس.

٦ - الفصل بنعت المضاف مثل :
وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأُحْلِفَنَّ
بِئِمِينٍ - أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ - مُقْسِمٍ^(٣)
أي : بيمين مقسم أصدق من يمينك.
ومثله :

(١) لدرنا بنت عبيدة في شرح الكافية الشافية ٩٨٠/٢ ، والكتاب ١٨٠/١ ، واللسان (نبي).
(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، المقنضب ٣٧٦/٤ ، شرح الرضي ٢٩٣/١.
(٣) للفرزدق في ديوانه ٧٧٩ ، وحاشية الصبان ٢٨٤/٢ ، ومعجم الشواهد النحوية رقم (٢٧٩٦).

نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ^(١)

أي : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٧- الفصل بالنداء كقول الشاعر :

وِفَاقٌ - كَعْبٌ - بِجَيْرٍ مَنْقُذٌ لَكَ مِنْ

تَعْجِيلٍ تَهْلِكُهُ ، وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ^(٢)

أي : وفاق بجير يا كعب

ومثله : كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ

زَيْدٍ حَمَارٌ دَقَّ بِاللِّجَامِ^(٣)

أي : كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامٍ

٨- الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد الذي يمكن حذفه مع فاعله بغير

أن يفسد المعنى ، ومنه :

بَأْيٍ - تَرَاهُمْ - الْأَرْضِينَ حَلَّوْا

أَبَالِدَبْرَانَ ، أَمْ عَسَفُوا الْكَفَارًا^(٤)

يريد : بَأْيِ الْأَرْضِينَ ؟ فَحَمَلَةُ (تَرَاهُمْ) زَائِدَةٌ ، فَاصِلَةٌ بَيْنَ

الْمُتَضَايِفِينَ .

٩- الفصل بالمفعول لأجله ، كقول الشاعر :

(١) لمعاوية بن أبي سفيان ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠ ، معجم الشواهد النحوية رقم (٣٢٨) .

(٢) لبجير بن زهير في حاشية الصبان ٢/ ٢٨٤ ، ومعجم الشواهد النحوية رقم (١٢٧٠) .

(٣) غير منسوب ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣ ، والخصائص ٢/ ٤٠٤ .

(٤) غير منسوب ، حاشية الصبان ٢/ ٢٨٥ ، ومعجم الشواهد النحوية . رقم (١١٧٤) .

أشَم كَأَنه رَجُلٌ عَبُوسٌ

معاوِدُ - جرأةٌ - وقتِ الهوادي^(١)

أي : معاوِدُ وقتِ الهوادي ؛ جرأة.

١٠ - الفصل بلام الجر الزائد بين المضاف المنادى والمضاف إليه «في

قولك : يا بؤس للحرب

إذا كانت اللام تؤكد الإضافة كما يؤكدُها الاسم إذا كرر

كقولك :

يا يَتِمُّ تيمَ عدي^(٢)

تلك أشهر مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولكن فريقاً من نحاة
البصرة وعلى رأسهم سيويوه^(٣) لا يبيحون الفصل في السعة ويقصرونه على
الضرورات. والأخذ برأيهم أفضل حرصاً على وضوح المعاني ، وجرياً على
مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب ، فمما لاشك فيه أن الفصل بين
المتضايفين لا يخلو من غموض المعنى ، ولا يتضح إلا بعد عناء وفكر ، وهذه
الأساليب غريبة على اللسان ، ولا سيما اليوم^(٤).

(١) غير منسوب في المقتضب ٣٧٧/٤ ، وحاشية الصبان ٢٨٥/٢ .

(٢) المقتضب ٣٧٣/٤ .

(٣) حيث قال : "ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار ، إلا في شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور" الكتاب
١٧٧/١ .

(٤) النحو الوافي ٥٨/٣ .

آثار الإضافة :

أ- آثار لفظية :

من الآثار اللفظية جر المضاف إليه في جميع أحواله ، لا فرق بين أن يكون الجر في اللفظ كقولك :

غلام زيد

أو الجر على المحل نحو :

من التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابثاً^(١)

ومن الآثار أن يحذف من المضاف النكرة التنوين حينما يضاف إلى معرفة دليل على أنه قد انتقل إلى درجة التعريف المحض ، نحو :

جاء صاحب زيد

كما يحذف منه التنوين بإضافته إلى نكرة ؛ لأنه انتقل إلى درجة هي وسط بين المعرفة والنكرة وهي التخصيص نحو :

جاء صاحب مال

وأما الإضافة اللفظية فمن حيث إنها لا تكسر المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، ومن حيث إنها منفصلة والنية ثبوت التنوين أو النون ، وكان سيان إثباتهما أو حذفهما ، حذفاً لضرب من التخفيف نحو^(٢) :

ضاربُ زيدٍ غدا

الضارب زيد

الضاربو زيد

(١) النحو الوافي ٧/٣.

(٢) أوضح المسالك ٧١/٣.

وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال^(١).

ومن الآثار اللفظية لتلازم الإضافة وجوب حذف الألف واللام من صدر المضاف بشرط أن تكون زائدة ، وأن تكون الإضافة محضة ، أما إذا كانت الإضافة غير محضة فحذف الألف واللام واجب إلا في حالات أربع :

الأولى : أن توجد في المتضايفين معاً ، نحو :

الوالدان هما الرحيم القلب

الثانية : أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى اسم مبدوء بها ، نحو :

أعاون المؤسسي نهضة البلاد

زيد الضارب رأس الجاني

الثالثة : أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو :

المجد أنتم المدركو قيمته

وقول الشاعر :

الود أنتِ المستحقة صفوه

مني ، وإن لم أرج منك نوالاً^(٢)

(١) شرح المفصل ١٢٢/٤ .

(٢) غير منسوب في أوضح المسالك ٧٥/٣٣ ، شرح التصريح ٢٩/٢ .

الرابعة : أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف
مثنى أو جمع مذكر سالماً ؛ لأنه لما طال ناسبه التخفيف ، فلم
يشترط وصل أل بالمضاف إليه ، نحو :

أنتما الصانعا معروفٍ
أنتم الصانعو معروفٍ^(١)

وكقول الشاعر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنَ
فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي^(٢)

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بالمضاف.

ومما يتصل ببناء المضاف أو إعرابه نجد في العربية الظاهرة وعكسها فبعض
الأسماء تبنى إذا قطعت من الإضافة وتعرب إذا أضيفت ، وبعضها يبنى إذا أضيف
ويعرب إذا لم يضاف.

فأما ما يبنى إذا قطع عن الإضافة فكقبل وبعد ، قال تعالى :

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٣)

وأما ما يبنى إذا أضيف فذلك (أي) الموصولة ، فإنها لا تبنى إلا إذا أضيفت
وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً^(٤) . كقوله تعالى :

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٥)

(١) حاشية الصبان ٢٠٢/٢.

(٢) غير منسوب في حاشية الصبان ٢٠٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٩/٢.

(٣) الروم : ٤

(٤) مغني اللبيب ٥٩٣/٢.

(٥) مريم : ٦٩.

ومن اكتساب البناء بالإضافة إضافة ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه
(كمثل و دون ، وبين ، وغير) بشرط أن تضاف إلى مبني^(١)، ومن ذلك قوله
تعالى :

﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٢)

وقوله تعالى :

﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣)

وقوله تعالى :

﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٤)

ومنه قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ
حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٥)

والنكرة إذا أضيفت في باب لا النافية للجنس يجب نصبها ولا تبنى على
الفتح؛ لأن البناء على الفتح من لوازم التركيب ، أي تركيب اسم مع اسم^(٦) ،
والمضاف لا يركب مع ما قبله ؛ لأن العرب لا تتركب أكثر من شيئين تقول :

لا ماء سماءٍ بارداً

لا مثله عاقلاً

ومن الآثار اللفظية لهذا التلازم استحسان العطف على الضمير المخفوض ،
فالعطف على الضمير المخفوض يكثر معه إعادة الخافض سواء أكان الخافض
حرفاً نحو قوله تعالى :

(١) الأماي الشجرية ٢/٢٦٥ ، شرح الكافية الشافية ٢/٩٢٢ .

(٢) الجن : ١١ .

(٣) الأنعام : ٩٤ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، ولأبي قيس بن رفاعه ، في شرح المفصل ٣/٨٠ ، ومباني القرآن

٣٨٣/١ ، والأماي الشجرية ٢/٢٦٤ .

(٦) الأصول ١/٤٠٤ .

﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾^(١)

أم كان اسماً نحو قوله تعالى :

﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾^(٢)

فآباء معطوفة على الضمير الكاف ، ولا يصح حذف المضاف (إله)^(٣).

ولا يجوز النعت بالمصدر ، والإضافة التقديرية تساعد على الوصف به ففي

مثال نحو :

مررت برجل عدل

صح الوصف على تقدير مضاف محذوف ، أي (ذي عدل) ، والرضي يُجَوِّز الوصف بالمشتق وغير المشتق والقيّد عنده الإفادة^(٤).

ومن آثار التلازم هنا إزالة القبح أو التجوز نحو :

مررت بالرجل الحسن الوجه

«فإن الوجه إن رُفِعَ قبح الكلام ، لخلو الصفة لفظاً من ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي»^(٥).

ومن الآثار اكتساب المؤنث التذكير لإضافته إلى مذكر ، كقوله :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى

وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا^(٦)

(١) فصلت : ١١ .

(٢) البقرة : ١٣٣ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٨٤ .

(٤) شرح الرضي ١/٣٠٣ .

(٥) مغني اللبيب ٢/٥١٢ .

(٦) غير منسوب في مغني اللبيب ٢/١٢ ، ومعجم الشواهد النحوية الشعرية رقم (١١٢٧) .

وقول الآخر :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التواني^(١)
حيث قال له ولم يقل لها ، ويجوز أن يكون في (معين) حيث وقع خيراً مع أن
الخبر مؤنث (رؤية).

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى :

﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)

ومنها إكتساب المذكر التأنيث لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به كقولهم :

«قطعت بعض أصابعه»^(٣)

فأنث الفعل والنائب عن الفاعل مذكر (بعض) لإضافته إلى مؤنث (أصابع) ومثله
قوله تعالى :

﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾^(٤)

فقال (منها) والضمير يعود على (شفا) ، المذكر مضافاً إلى مؤنث ، ومن قال :
إن الضمير المؤنث عائد إلى النار فمردود قوله ؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى
ينقذوا منها^(٥).

ومنه قول جرير :

لَمَّا أَتَىٰ خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ

سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعِ^(٦)

فأنث الفعل والفاعل (سور) مذكرٌ مضافٌ إلى مؤنث.

(١) غير منسوب في شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢.

(٢) الأعراف : ٥٦.

(٣) معني اللبيب ٥١٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٧٦/١.

(٤) آل عمران : ١٠٣.

(٥) معني اللبيب ٥١٣/٢.

(٦) ديوانه ٢٧٠ ، والكتاب ٥٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، ومعاني القرآن ٣٧/٢.

وكقول ذي الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^(١)

فأعطى (مر) وهو مذكر تأنيث (الرياح) فأنت الفعل (تسفहत) وذلك لأن الإسناد إلى الرياح مغم عن ذكر المَرِّ .

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، فلا يصح :

أمة زيدٍ جاء^(٢)

ومن الآثار اللفظية كذلك اكتساب المضاف الظرفية من المضاف إليه نحو

قوله تعالى :

﴿تَوْتِي أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾^(٣)

وكقول المتنبي :

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ

لَمْ تَسْؤْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودٍ^(٤)

ومن الآثار اكتساب المضاف المصدرية كقوله تعالى :

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٥)

«فأي : مفعول مطلق ناصبه (ينقلبون) ، و (يعلم) معلقة عن العمل

بالاستفهام»^(٦)

(١) ديوانه ٧٥٤/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، ومغني اللبيب ٥١٤/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٥١٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٧٦/١ .

(٣) إبراهيم : ٢٥ .

(٤) ديوانه ٣١٩/١ ، ومغني اللبيب ٥١٤/٢ ، ورواية الديوان (لم ترعني) .

(٥) الشعراء : ٢٢٧ .

(٦) مغني اللبيب ٥١٤/٢ .

ومثل ذلك في اكتساب المصدرية أفعل التفضيل نحو :

قدمت خير مقدم

ضربته أشد ضرب

لأن (أيّاً وأفعل التفضيل) بعض ما يضافان إليه^(١).

وقد يكون ذلك بعدده نحو :

ضربته عشر ضربات^(٢)

ومن آثار التلازم كذلك حدوث التعليق للفعل الناسخ في مواضع للإضافة

دور في بعضها وذلك :

أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم إستفهام نحو :

علمت صاحبُ أيّهم البطل^(٣)

والأصل أن تطابق الحال الحقيقة صاحبها وجوباً في التذكير والتأنيث وفي

الإفراد وفروعه ، ويستثنى من هذا حالات للإضافة أثر فيها ، ومنها^(٤) :

- إذا كان لفظ الحال الحقيقية أفعل التفضيل المضاف إلى نكرة ، فيلزم منه

الإفراد والتذكير على الأرجح تقول :

عرفت العصامي أنشط عاملٍ

- إذا كان الحال كلمة (أي) ، فإنها في الغالب تقع حالاً من معرفة مع

إضافتها إلى نكرة ، نحو : استمعت إلى عليّ أي خطيب

(١) شرح الرضي ١١٤/١-١١٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٥٦/٢.

(٣) النحو الوافي ٣٣/٢.

(٤) المرجع السابق ٤٠٦/٢.

ب- آثار معنوية :

من الآثار المعنوية لتلازم الإضافة اكتساب المضاف من المضاف إليه النكرة التخصيص ، ومن المضاف إليه المعرفة التعريف ، وليس ذلك فحسب ، بل يكتسب منه درجة التعريف ، فليس المضاف إلى اسم الإشارة بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام ؛ فالمضاف إلى اسم الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة المقترن بالألف واللام ففي نحو :

مررت بالطويل أخيك

«إنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنه مضاف إلى خاص وإلى إضماره ، وإنما ينبغي أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزدد به معرفة»^(١) ، ولا ينعت بالأخص . وإذا أردت أن تصف بالنكرة المضاف إلى المعرفة أو المعرف بالألف واللام وجب أن تضيف الصفة إلى معرفة أو إلى ما فيه الألف واللام ، فالنكرة بمنزلة ما أضيفت إليه .
«فالمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته ، أو بالألف واللام ، والأسماء المبهمة وذلك :

مررت بصاحبك أخي زيد

و مررت بصاحبك الطويل

و مررت بصاحبك هذا

فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً ، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام نحو :

(١) الكتاب ٧/٢ .

مررت بزيد أخيك

وذلك قولك :

مررت بالجميل النيل

و مررت بالرجل ذي المال^(١)

فشرط الصفة أن توافق الموصوف تعريفاً وتنكيراً ، ولا يتخلص من هذا إلا
بالإضافة إلى المعرفة.

وتعريف الاسم الأول لتعرف الثاني دليل على أن الاسمين كالاسم الواحد.
وما أضيف إلى المعرفة فإنه في خمسة أبواب يوجد نكرة غير معرفة :

- أحدهما : باب (ربّ) نحو قولهم :

ربّ رجل وأخيه

وهذا لا يكون إلا نكرة ، لأن ربّ لا تخفض إلا النكرات^(٢)

- الثاني : في (كل) نحو قولهم :

كل شاةٍ وسخلتها بدرهم

برفع (سخلتها) إن جعلته معرفة ، وخفضه إن جعلته نكرة^(٣) .

- الثالث : باب (لا) نحو قولهم :

لا رجل وأخاه

وهذا لا يكون إلا نكرة ؛ لأن (لا) لا تنصب إلا النكرات^(٤).

- الرابع : (أي) في قولهم :

(١) الكتاب ٧/٢ .

(٢) الكتاب ٥٤/٢ .

(٣) المرجع السابق ٨٢/٢ .

(٤) المرجع السابق ٣٠٠/٢ .

وَأَيُّ فَتًى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا

إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ^(١)

وهذا لا يكون إلا نكرة ؛ لأن (أياً) هنا لا تخفض إلا النكرات.

- الخامس : قولهم :

هذه ناقة وفصيلها راتعان^(٢)

من رفع (راتعين) جعل (فصيلها) نكرة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة

ومن جعل (الفصيل) هنا معرفة قال :

هذه ناقة وفصيلها راتعين

بالنصب على الحال «والتقدير في هذا كله الانفصال : والتقدير :

كل شاة وسخلة لها

ورب رجل واخ له

وَأَيُّ فَتًى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٣)

وما عدا هذا فالمضاف إلى معرفة معرفة.

وقد تفيد الإضافة التوكيد كقولنا :

رأيت القوم ثلاثهم

يقول الرضي : «فإذا قصدت الوصف ، لم يكن في هذه الألفاظ نظر إلى نسبة

الفعل إلى متبوعاتها ، وإذا قصدت بها التوكيد أو الحال فلا بد من النظر إلى

متبوعاتها أو صاحبها ، بمعنى أنه شمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب

فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ توكيداً وصفات إلا بالنظر إلى شمول النسبة»^(٤)

(١) لمجنون ليلي في ديوانه ٨٤ ، والكتاب ٥٤/٢ ، والأصول ٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٨٢/٢.

(٣) البسيط ٣١٢/١.

(٤) شرح الرضي ٣٣١/١.

ومن الآثار هنا تسويغ الابتداء بالنكرة أن كانت مخصصة بإضافة^(١) نحو :

يقظة البكور أنفع من نوم الضحى
وشر البلاد بلاد لا عدل فيها

ومن الآثار وجوب التصدير ؛ كأن يكون مضافاً إلى اسم له الصدارة ،
ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو :

غلامٌ من عندك

والخبر في نحو :

صيحة أيّ يومٍ سفرك

والمفعول به في نحو : غلامٌ أيهم أكرمت

ومن وجبرورها في نحو : مِنْ غلامٍ أيهم أنت أفضلُ
وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء :

عليك بأرباب الصدور ، فمن غدا

مضافاً لأرباب الصدور تصدراً^(٢)

ومن مسوغات تقديم الخبر وتأخير المبتدأ مما يكون للإضافة دور فيه^(٣) :

- كون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على جزء من الخبر نحو :

في الحديقة صاحبها

لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- وكون الخبر مضافاً إلى اسم استفهام نحو :

(١) النحو الوافي ١/٤٨٧ .

(٢) معني اللبيب ٢/٥١٥ .

(٣) النحو الوافي ١/٥٠١-٥٠٢ .

ملك مَنْ السيارة

وصاحب أي اختراع أنت

- وكون الخبر مضافاً إلى كم نحو :

كم يوم غيابك

* كما يجب تأخير الخبر إذا اقترن الخبر بالفاء ، ومن مواضع اقترانه بالفاء ما يكون للإضافة دور فيها ومن ذلك^(١).

- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول ، صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن تصلح أن تكون جملة للشرط نحو :

كتاب الذي يتعلم فمضون

- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول ، صلته جار مع مجرور متعلقان بفعل مستقبل الزمن ، نحو :

مرشدة التي في البيت فخبيرة

- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصول ، صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن نحو :

قلم الذي أمامك فجيد

- أن يكون المبتدأ (كل) أو ما في معناها مضافاً إلى نكرة موصوفة. بجملة فعلية بعدها نحو :

كل رجل يهمل فصغير

- أن يكون المبتدأ لفظ (كل) وما في معناها مضافاً إلى نكرة موصوفة بظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن نحو :

(١) النحر الوافي ٥٣٩/١ وما بعده.

كل وطني أمام الوطن فمخلص

- أن يكون المبتدأ (كل) أو ما في معناها مضافاً إلى نكرة موصوفة بجارٍ وبحرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن :

كل فتاة في العمل فنافعة

- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة فعلية نحو :

خادم الرجل الذي يزرع فنافع

- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن نحو :

كاتب الرسالة التي معك فقدير

- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جارٍ وبحرور متعلق بفعل مستقبل الزمن نحو :

مؤلف الكتب التي في الحقيبة فعظيم

ومن الآثار المعنوية لتلازم الإضافة وجوب تقديم خبر الناسخ على اسمه إذا كان الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر ، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، نحو :

كان في الحديقة صاحبها

في البستان أمسى حارسه

إنّ في الحقل رجاله^(١)

ومن الآثار وجوب إهمال الترتيب بين الفاعل والمفعول به وتقديم المفعول به على الفاعل بشرط :

(١) النحو الوافي ١/ ٥٧٠ ، ٦٣٩

أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على المفعول به نحو :

صان الثوب لابسه

قرأ الكتاب صاحبه^(١)

وإذا كان الفعل متعدياً فالأصل مراعاة الترتيب بين المفعولات ، وهناك

حالات توجب مخالفة الأصل ، فيقدم المفعول الثاني ومنها :

أن يكون في المفعول الأول ضمير يعود على الثاني نحو :

ظننت في البيت صاحبه

أسكنت البيت صاحبه^(٢)

ومن الآثار في هذا التلازم وجوب تأخير الحال عن صاحبها إن كان

صاحبها مجروراً بالإضافة ، أي أنه مضاف إليه نحو :

أعجبني شكل النجوم واضحة

فلا يجوز تقديم الحال (واضحة) على صاحبها المضاف (النجوم) لئلا تكون فاصلة

بين المضاف والمضاف إليه والفصل لا يصح^(٣).

ويجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على

شيء له صلة وعلاقة بالحال نحو :

جاء زائراً هنداً أخوها

جاء منقاداً للوالد ولده^(٤)

(١) النحو الوافي ٨٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٧٨/٢ .

(٣) المرجع السابق ٣٧٨/٢ .

(٤) المرجع السابق ٣٨٠/٢ .

ومن الآثار أيضاً اشتراطهم إضافة لفظ التوكيد المعنوي إلى ضمير المؤكد
ليربط بينهما نحو :

جاء الولد نفسه وعينه

فإن لم يشتمل على ضمير لم يصح إعرابه توكيداً ، وفي مثل قوله تعالى :

﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾^(١)

تعرب كلمة (جميعاً) حال^(٢).

وفي قوله تعالى :

﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾^(٣)

تعرب كلمة (كل) ابتداءً وخبراً في موضع خبر إن^(٤)، وأجاز الفراء نصبها على

النعت للضمير المنصوب^(٥)، وقيل هي تأكيد للمضمر^(٦)، وهي معرفة والتنوين

عوض عن المضاف إليه والتقدير : إنا كلنا^(٧)

وسيبيوه يعتبر (كلاً)

في نحو :

مررت بكل قائماً

معرفة وإن كان لفظها نكرة على تقدير الإضافة والحذف^(٨)، ولا يجوز كونه بدلاً

لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره^(٩).

(١) البقرة : ٢٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٨٤/١ .

(٣) غافر : ٤٨ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٦٣٧/٢ .

(٥) معاني القرآن ١٠/٣ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٦٣٧/٢ .

(٧) الكشف في حقائق التنزيل للزعروري ٤٣٠/٣ .

(٨) الكتاب ١١٥/٢ .

(٩) مشعل إعراب القرآن ٦٣٧/٢ .

وناصب المفعول المطلق إما مثله نحو :

سيرك السير الحثيث متعب

وإما فرعه وهو الفعل نحو :

سر سيراً حثيثاً

ويقوم مقام المفعول المطلق أمور هي في حقيقتها إضافة وهي :

- وصفه نحو :

سرت أحسن السير

- وعدده نحو :

ضربته عشر ضربات

- وكل وبعض نحو :

جَدَّ في أمره كل الجد

ورفق بعض الرفق^(١)

ويحذف الفعل في المفعول المطلق بشرط أن يكون الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه^(٢) نحو :

﴿صَبَغَةَ اللّٰهُ﴾^(٣)

وقوله تعالى ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾^(٤)

حذف المضاف :

قال ابن يعيش «اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب ، إذ

(١) شرح الكافية الشافية ٦٥٦/٢ .

(٢) شرح الرضي ١١٦/١ .

(٣) البقرة : ١٣٨ .

(٤) محمد : ٤ .

الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً^(١).

وللحذف في هذا الباب صور :

الأولى : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإعرابه بإعرابه فقط وذلك إذا أمن اللبس ، وهذا هو الغالب .
فيكون فاعلاً مكانه في مثل قوله تعالى :

﴿فَأَتَى اللَّهَ بِنِيَانِهِمْ﴾^(٢)

فالتقدير : فأتى أمر الله بنيانهم ، لاستحالة الحقيقي ، فحذف الفاعل المضاف وحل في مكانه المضاف إليه وصار فاعلاً مرفوعاً^(٣) .

وقيل :

أي : أهْلُ الْمَسْجِدِ^(٤)

وقد يكون مفعولاً به كقوله تعالى :

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(٥)

لأن الغرض من السؤال الجواب وليس مما يجيب ، فالتقدير : (أهل القرية وأهل العير) ، فحذف المضاف المفعول به وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولاً به منصوباً^(٦) .

وقد يكون مفعولاً مطلقاً كقول الأعشى :

(١) شرح المفصل ٢٣/٣ .

(٢) النحل : ٢٦ .

(٣) مغني اللبيب ٦٢٣/٢ .

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ٢٤٣ .

(٥) يوسف : ٨٢ .

(٦) شرح المفصل ٢٣/٣ .

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا
وَبَتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا^(١)

والتقدير : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا .
فحذف المضاف وهو المفعول المطلق وحل محله المضاف إليه وهو كلمة (ليلة)
فصار مفعولاً مطلقاً بدله .

وقد يكون مبتدأ نحو قوله تعالى :
﴿الحج أشهر معلومات﴾^(٢)

أي : أشهر الحج أشهر معلومات .
ويصح أن يكون التقدير : الحج حج أشهر معلومات ، وهو ما يراه ابن هشام
حيث يقول : «إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزئين
ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى»^(٣)، ويراه ابن يعيش حيث يقول : «والخبر
أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور»^(٤) .

وقد يكون خبراً لمبتدأ كقولهم :
الليلة الهلال
أي : الليلة ليلة الهلال^(٥) .

أو خبر لناسخ كقوله تعالى :
﴿ولكن البر من آمن بالله﴾^(٦)

(١) شرح ديوانه ٤٧ ، ومغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/١٠ . والنسليم : اللديغ كأنهم تفاعلوا له
بالسلامة ، أو قيل لأنه أسلم لما به . ومسهد : من السهاد وهو الأرق .

(٢) البقرة : ١٩٧ .

(٣) مغني اللبيب ٦٢٤/٢ .

(٤) شرح المفصل ٢٤/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) البقرة : ١٧٧ .

وقوله تعالى ﴿ولكن البر من اتقى﴾^(١)

وتقديره : بر من آمن ، وبر من اتقى .

ويصح أن يكون التقدير : ذا البر من آمن ، وذا البر من اتقى^(٢) .

والتقدير الأول مرجح عند ابن هشام ، وابن يعيش لما ذكرناه آنفاً عند حديثنا عن قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ .

وقد يكون حالاً نحو :

تفرقوا أيادي سبأ

والتقدير : مثل أيادي سبأ ، لأن الحال لا يكون معرفة^(٣) .

وقد يكون صفة نحو :

سخرت من قوم أيادي سبأ

أي : مثل أيادي سبأ .

وقد يكون مجروراً كقوله تعالى :

﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾^(٤)

أي : وكم من أهل قرية^(٥) .

فحذف المضاف في كل هذا - وأشباهه - وحل المضاف إليه محله في اسمه وحركته الإعرابية .

(١) البقرة : ١٨٩ .

(٢) مغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٣ .

(٣) حاشية الصبان ٢٧١/٢ .

(٤) الأعراف : ٤ .

(٥) شرح المفصل ٢٦/٣ .

الثانية : حذف المضاف وأخذ المضاف إليه حكمه من حيث التذكير والتأنيث والحكم الإعرابي.

ومن اكتساب التذكير والتأنيث قول حسان بن ثابت :
يسقون من ورد البريس عليهمو

بردى يصفق بالرحيق السلسل^(١)

فقد قام المضاف إليه مقام المضاف في التذكير لأن الشاعر أراد : (ماء بردى) ولو لم يقم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير لوجب أن يقال : (تصفق) ؛ لأن بردى من صيغ التأنيث وهو نهر في دمشق ، فاكسب المضاف إليه التذكير من المضاف المذكر المحذوف.

وعكسه اكتساب التأنيث كقول الشاعر :

مُرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ حَفْصَةَ

والمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَةٌ^(٢)

أي : رائحة المسك.

فقام المضاف إليه في المذكر (المسك) مقام المضاف المؤنث المحذوف (رائحة)، ولو لم يقم مقامه لقال : والمسك من أردانها نافح.

ومما اجتمع فيه الأمران وهو النظر إلى المضاف إليه المؤنث والنظر إلى المضاف المحذوف المذكر قوله تعالى :

﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٣)

(١) ديوانه ٣٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٨/٢ ، وحاشية الصبان ٢٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٣. البريص

موضع بدمشق، يصفق : ينقل من إناء لآخر ليصفي، والباء في بالرحيق للمصاحبة أي : ممزوجاً بالخمور

الصافية ، والسلسل: السهل الانحدار الساتغ الشرب ،

(٢) غير منسوب في حاشية الصبان ٢٧٨/٢ ، ومعجم الشواهد النحوية الشعرية رقم الشاهد ٥٢٠.

(٣) الأعراف : ٤.

«فالمراد : وكم من أهل قرية ، ثم حذف المضاف وعاد الضمير على الأمرين ، فأنت في قوله (فجاءها بأسنا) نظراً إلى التأنيث في اللفظ وهو (القرية) ، وذكر في قوله (أو هم قائلون) ملاحظة للمحذوف»^(١).

الثالثة : أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته وهو «ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، أما ضعفه في القياس فلوجهين :

أحدهما : أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه فإذا قلت : غلام زيد ، فأصله : غلام لزيد ، وإذا قلت : ثوب خز ، فأصله : ثوب من خز ، فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائب عنه ودليلاً عليه ، فإذا أخذت تحذفه فقد أجمعت بحذف النائب والمنوب عنه... .

والوجه الثاني : أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ولا يحسن حذف الجار وتبقى عمله»^(٢).

ويشترط لصحة ذلك «أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعنى»^(٣) ، سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل بـ «لا» كقول أبي دؤاد الإيادي :

أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسِينَ امْرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً^(٤)

أي : وكل نار «لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين»^(٥) .

(١) شرح المفصل ٢٦/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أوضح المسالك ١٣١/٣ .

(٤) ديوانه ٣٥٣ ، والكتاب ٦٦/١ ، والمقرب ٢٣٧/١ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ .

(٥) أوضح المسالك ١٣٣/٣ .

وقد تحقق شرط الحذف وهما :

الاتصال ، وعطفها على نظيرتها في اللفظ والمعنى.

فبقي «المضاف إليه على إعرابه وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف مخصوص عنده - أي عند سيويه - (بكل ومثل) إذا قصد بها التحقيق لا التشبيه، كقولك :

ما مثل عبدا لله ولا أخيه يقولان ذلك

وإنما احتضنا بذلك من حيث كانا لذات واحدة في المعنى ، فلمّا تقدم ما يدل على ذلك ، اغتفر أمر الحذف وبقي أثره على ما كان عليه»^(١).

ومثال الفصل بينهما بلا النافية قول الشاعر :

ولم أرَ مثلاً الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى

ولا الشرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وهو طَائِعٌ^(٢)

أي : ولا مثل الشر.

وقولهم : ما كلُّ سوداء تَمْرَةً ولا بيضاء شحمةً^(٣)

«وموضع الشاهد أن ترفع «كلاً» بما ، وتخفّض (سوداء) بالإضافة والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف ، و (تمرة) منصوب لأنه خير (ما) و (بيضاء) مخفوض أيضاً على تقدير (كل) كأنك لفظت بها فقلت :
(ولا كل بيضاء) ، و (شحمة) منصوب عطفاً على تمرة»^(٤).

(١) أمالي ابن الحاجب ٤٣/٢ - ٤٤.

(٢) غير منسوب ، حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٣) الكتاب ٦٥/١.

(٤) شرح المفصل ٢٦/٣.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره ، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل له ، كقوله تعالى :

﴿تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة﴾^(١)

بجر الآخرة ، وفي الصبان تقديره (ثواب الآخرة) وهو محذوف لا يقاس عليه عنده^(٢).

وقدره ابن هشام (عمل الآخرة) وقال هو من غير الغالب^(٣). لأن المضاف المحذوف وهو (عمل) ليس معطوفاً على حدثه، بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو (عمل) على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف. وقيل (باقي الآخرة)^(٤).

وقد يحذف مع العاطف المفصول بغير «لا» ومثاله الآية السابقة على أن يكون التقدير (عرض الآخرة)^(٥).

حذف المضاف إليه :

قال ابن يعيش «اعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه ، وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً ؛ وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف و التخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض وتراجعاً عن المقصود»^(٦).

(١) الأنفال : ٦٧. قراءة ابن جهمز في المختص ٢٨١/١

(٢) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٣) أوضح المسالك ١٣٣/٣.

(٤) شرح ابن عقيل ٨٣/٣.

(٥) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٦) شرح المفصل ٢٩/٣.

وللحذف هنا صور ثلاث :

الأولى : أن يزول عن المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ، ويبنى على الضم ، وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه^(١) ، وذلك كقوله تعالى :

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢)

وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل وبعد ودون ، والجهات الست : فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ، وقدام ووراء وأسفل وما يشابهها ، وغير بعد ليس^(٣) نحو :

الصبر صبران ليس غير ؛ صبر تجلد من القوي ، وصبر تبلد من العاجز

أي : لا غير الصبرين.

وعلل ابن يعيش ذلك بقوله «المضاف إليه من تمام المضاف فإذا قطع عنه فكأنه قد بقي بعض الاسم ، وبعضه لا يستحق الإعراب فقام البناء فيه مقام العوض»^(٤) . وأصل البناء السكون ، وعدل إلى الحركة لأن ما قبل الآخر ساكن ، واختير الضم لأنها تشبه المنادى المفرد فهو يعرب مضافاً ويبنى إذا نُكِّرَ^(٥) .

الثانية : أن يبقى إعراب المضاف ويرد إليه تنوينه ، وذلك إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، وهو الغالب^(٦) ، كقوله تعالى :

﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾^(٧)

(١) أوضح المسالك ١٣٣/٣ .

(٢) الروم : ٤ ، مشكل إعراب القرآن ٥٥٨/٢ .

(٣) مغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، النحو الوافي ١٣١/٣ .

(٤) شرح المفصل ٣٠/٣ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٥٥٨/٢ .

(٦) أوضح المسالك ١٣٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٩٣/١ .

(٧) الحديد : ١٠ .

وقوله تعالى : ﴿وَكَلَّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾^(٢)

وقول يزيد بن الصعق :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ^(٣)

وقول الآخر :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ

فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا^(٤)

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ (قبلاً وبعداً) وغيرها معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه^(٥).

والأسماء الملازمة للإضافة لا يجوز حذف المضاف إليه إلا إذا سبق ذكر ما

هو بعض منه كقوله تعالى :

﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ، أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٦)

أي : أي الاسمين دعوتم الله.

فقد أفرد (أياً) هاهنا لأنه أحد الاسمين المذكورين.

أما في النداء نحو قولك :

(١) الأنبياء : ٧٩.

(٢) الرعرع : ٣٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢ ، ومعجم الشواهد النحوية الشعرية رقم ٦٩٨ ، شرح المفصل ٨٨/٤.

(٤) لرجل من بني عقيل في شرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢ ، ومعاني القرآن ٣٢١/٢ ، واللسان (بعد ، حفي).

(٥) شرح المفصل ٣٠/٣ ، والكتاب ١١٥/٢.

(٦) الإسراء : ١١٠.

يا أيها الرجل

ف «لاستيجابه الإضافة عوضوا منها توسط المقحم بينه وبين صفته في النداء»^(١).

الثالثة : أن يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة ، وذلك لنية ثبوت لفظه.

«وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف»^(٢) نحو قولهم :

قطع الله يدَ ورجلَ من قالها

والتقدير : قطع الله يدَ من قالها ورجلَ من قالها. فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه^(٣). ومنه :

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُ بِهِ

يَبْنِ ذِرَاعِي وَجَبْهَةَ الْأَسَدِ^(٤)

أي : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، وهذا رأي المبرد يرجحه الله^(٥). ويرى سيبويه أنه فصل بلفظ الجبهة بين المضاف والمضاف إليه^(٦)، ويكون رأيه في :

قطع الله يدَ ورجلَ ما قالها

(١) وهو نص الزمخشري ، شرح المفصل ١٣١/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٣٣/٣.

(٣) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٤) ديوان الفرزدق ٢١٥ ، والكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وشرح المفصل ٢١/٣.

(٥) المقتضب ٢٢٩/٤.

(٦) الكتاب ١٨٠/١-٢٠٥/٢.

أن الأصل : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها.

فحذف ما أضيف إليه (رجل) فصار :

قطع الله يد من قالها ورجل

ثم أقحم (رجل) بين المضاف إليه والمضاف الذي هو (يد).

وعكس الصورة الأولى حذف المضاف إليه وبقاء المضاف المعطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وذلك كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه.

«غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى»^(١)

بفتح الياء دون تنوين.

والأصل : ثمانى غزوات.

حذف المضاف والمضاف إليه معاً :

قد يحذف المضاف والمضاف إليه وذلك إذا تكررت الإضافة ، ولها

صورتان الأولى :

حذف اسمين مضافين إذا كان الأول مضافاً إلى مضاف ، فيحذف الأول والثاني،

ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب ، كقوله تعالى :

﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾^(٢)

أي : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم^(٣).

وكقوله تعالى :

﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾^(٤)

(١) حاشية الصبان ٢٨٢/٢.

(٢) الواقعة : ٨٢.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٩/٢.

(٤) الأحزاب : ١٩.

أي : كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت.
ومنه قوله :

فَأَذْرَكَ إِرْقَالَ الْقَرَادَةِ ظَلْعُهَا
وَقَدْ جَعَلْتَنِي عَنْ خَزِيمَةٍ إِصْبَعًا^(١)

أي : ذا مسافة أصبع^(٢).
ومنه قوله تعالى :

﴿فَقَبِضَتْ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٣)

أي : من أثر حافر فرس الرسول^(٤). والمقصود بالرسول (جبريل عليه السلام)
أرسل لهلاك قوم فروعون^(٥).

الثانية : حذف ثلاث متضائفات ، كقوله تعالى :

﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(٦)

أي : فكان مقدار مسافة قُربه مثل قاب قوسين.

فحذف ثلاثة من اسم كان ، وواحد من خبرها^(٧).

(١) للكلحبة العربي وقيل للأسود بن يعفر في حاشية الصبان ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٣.

(٢) المرجعين السابقين.

(٣) طه : ٩٦ .

(٤) مغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٣.

(٥) تفسير ابن كثير ١٧٢/٣

(٦) النجم : ٨-٩ .

(٧) مغني اللبيب ٦٢٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٧٩/٢ .

مدى التلازم بين المميّز والتمييز :

«لما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام ، وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بند ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه ، فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها»^(١).

والعدد أولى بالتمييز من المقادير ؛ لأنه قد يميز بالكيل والوزن والمساحة نحو :

عندي عشرون مدّاً

عندي ثلاثون رطلاً

عندي أربعون شبراً

والأوعية تجري مجراها في الافتقار إلى مميّز منصوب أو مجرور بشرط أن يراد المقدار نحو :

عندي راقودٌ خلاً

عندي راقودٌ خلٍ

وبالنصب يكون المعنى : عندي ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وبالجر يكون المعنى : عندي الوعاء الصالح للمذكور دون ما هو وعاء له، وقد يكون مراده المراد في حالة نصب ، وذلك نحو :

اشتريت ظرف سمن فارغاً

بعت سقاء لبنٍ مملوءاً عسلاً

«والنصب أولى من الجر»^(٢).

ومثل ما سبق في الافتقار إلى تمييز أشباه المقادير نحو :

عندي مدُّ البصر أرضاً

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٦٨.

(٢) المرجع السابق ٢/٧٧٠.

وما جرى مجراها نحو :

لنا مثل مالكم أرضاً

وما كان فرعاً للتمييز نحو :

عندي خاتم حديداً

عندي بابٌ ساجاً

وتمييز النسبة لرفع إبهام ما تضمنته من نسبة العامل^(١) ، كقوله تعالى :

﴿قال ربي اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً﴾^(٢)

وتشتد العلاقة بين عنصري التلازم المميّز والمميّز حيث لا يجوز جر العنصر

الثاني بمن وذلك في ثلاث مسائل :

الأولى : تمييز العدد ، نحو :

عندي عشرون درهماً

الثانية : التمييز المحول عن المفعول ، نحو :

غرسنا الأرض شجراً

الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل ، نحو :

طاب زيدٌ نفساً

وأصله : طابت نفسُ زيدٍ.

أو عن مضاف غيره ، نحو :

زيدٌ أكثر مالاً

وأصله : مال زيدٍ أكثر^(٣) .

(١) حاشية الصبان ٢٠٤/٢ .

(٢) مريم : ٤ .

(٣) المسألة في أوضح المسالك ٢٢٧/٢ .

وفي العربية كلمات لا يتصور استخدامها إلا وهي متلازمة مع غيرها ؛ لأنها شديدة الإبهام ، وتفتقر إلى التوضيح والتبيين .

من هذه ما سموه «كنايات العدد» وهي الألفاظ التي تدل على عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهي «كم» الإستفهامية والخبرية ، ، و«كأين و كذا»^(١) . وما يوضحها إما أن يعرب تمييزاً لها أو مضافاً لها ، وأحياناً لا يذكر العنصر الثاني الموضح بعد هذه الكلمات كقولك :

كم درهم لك

والتقدير : كم قيراطاً درهم لك .

ونحو : **كم غلمانك**

والتقدير : كم غلاماً غلمانك .

ووجود (من) بين عنصري التلازم لا يهدمه ، فقد ذكر النحاة أن التمييز منصوب في قوة المجرور ؛ لأنه متضمن معنى «من» ، فكأن حرف الجر متضمن داخل صورة التمييز ، مثال ذلك :

ويحه رجلاً ، ويحه من رجل^(٢)

وتدخل (من) على التمييز إلا إذا كان في الأول ذكر له فتدخل توكيداً لذلك الضمير .

«ولا يجوز : عشرون من درهم .

ولا : هو أفرحهم من عبد .

لأنه لم يذكره في الأول»^(٣) .

(١) قاموس الإعراب ٧٧

(٢) المقتضب ٦٧/٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٥/٣ .

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمُنِ اللَّهُ﴾^(١)

ولفظ (كم) من الأسماء التي يجوز لك فيها الفصل بينها وبين ما عملت فيه، بالظرف والجار والمجرور «فتقول :

كم لك غلاماً ؟

و كم عندك جارية ؟

وإنما جاز ذلك فيها ، لأنه جعل عوضاً لما منعه من التمكن»^(٢).

وعلى العكس من ذلك عشرون «فلا يجوز أن تقول فيها :

عشرون لك غلاماً

ولا خمسة عشر لك غلاماً

إلا أن يضطر شاعر ، كما قال حين اضطر :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا»^(٣)

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم الخبرية وبين الاسم بالظرف أو حرف الجر كان الاسم مخفوضاً ، واحتجوا بقول أنس بن زعيم :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى

وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٤)

(١) النحل : ٥٣ .

(٢) المقتضب ٥٥/٣ .

(٣) المرجع السابق ، وشرح المفصل ١٣٠/٤ ، واللسان (كمل).

(٤) قال الأعلم : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في (مقرف) : فالرفع على أن تجعل (كم) ظرفاً ، ويكون

لتكثير المراء وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا. والنصب على التمييز،

فقتبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر. وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور

ضرورة وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجوده. هامش

كتاب سيبويه ١٦٧/٢ ، وهامش المقتضب ٦١/٣ .

ورد عليهم البصريون بأن الرواية في البيت (مقرفاً) بالرفع بالابتداء وما بعدها خبر، وإذا صح فهو شاذ^(١).

آثار التلازم بين المميّز والتمييز :

في اللغة العربية ألفاظ مبهمة تحتاج إلى ما يزيل إبهامها وغموضها ، ويزيل اللبس عنها ويحملها على أحد احتمالاتها ، وذلك بما يسمى : التبيين أو التفسير أو المفسّر أو المبيّن أو المميّز أو التمييز^(٢).

وهذه الألفاظ قد تكون كلمات مفردة ، كالكلمات المستعملة في العدد ، أو في المقادير الثلاثة وهي : الكيل والوزن والمساحة . وقد تكون جملاً تقع النسبة في كل واحد منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح نحو :

طاب زيدٌ نفساً

وتصب عرقاً

وتفقاً شحماً

وبعضها يتحدد معناها بما بعدها ومنها كنايات العدد فهي إما أن تشير إلى مصدر إذا ميزت بمصدر ، نحو :

كم ضرباً ضربت عبداً لله

وتشير إلى زمان إذا ميزت بزمان ، نحو :

كم ليلة سرت^(٣)

(١) الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٩/٤ ، والمقرب ٣١٣/١ .

(٢) حاشية الصبان ٢٠٠/٢ .

(٣) الأصول ٣١٦/١ .

والتمييز إذا كان بعد مفرد فلا بد من استيفاء ذلك المفرد جميع ما يتم به ،
ويؤذن بانفصاله عما بعده ، بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف
والمضاف إليه كالأشياء الواحد.

ويتم الاسم بأربعة أشياء ، التنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، والإضافة، فهذه
الأمور تفصل ما تدخل عليه عما بعده^(١).

ومنها ما هو زائل ومنها ما هو لازم ، فالتنوين ونون التثنية زائلان ، وأنت مخير
فيهما إن شئت أثبت ونصبت نحو :

عندي راقودٌ خلاً

عندي رطلان عسلًا

وإن شئت حذفته وأضفت نحو :

عندي راقودٌ خل

عندي رطلا عسلٍ

ونون الجمع والإضافة لازمان ، نحو :

عندي عشرون ريالاً

وعندي ملء الإناء عسلًا^(٢)

ويصاغ أفعل التفضيل من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه
بشروط ، هي أن يكون : ثلاثياً ، متصرفاً تصرفاً كاملاً ، قابلاً للتفاضل والزيادة،
غير مبني عند الصياغة للمجهول ، تاماً ، مثبتاً ، والصفة المشبهة منه ليست على
وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)^(٣).

(١) شرح المفصل ٧٢/٢.

(٢) شرح المفصل ٧٢/٢.

(٣) النحو الوافي ٣٩٦/٣.

فإن كان الفعل جامداً غير قابل للمفاضلة لم يجز التفاضل منه مطلقاً ، كالفعل (مات ، فني ، عَدِم).

أما إذا كان السبب فَقَدْ شَرَطَ آخر غير الشرطين السابقين فإن صياغة (أَفْعَل) تمتنع من مصدره مباشرة ، ويصاغ من فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط، ويوضع بعد صيغة أفعل مصدر الفعل الأول الذي لم يستوف الشروط، منصوباً على التمييز ، فمثلاً الفعل (تعاون) لا يصاغ من مصدره (أفعل) التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسي فتقول :

أنت أكبر تعاوناً من أخيك

ففي العدول بالفعل من أفعل التفضيل إلى التمييز خلاص من نقص هذا الشرط.

وفي باب المدح والذم قصر فاعل نعم وبئس على أنواع معينة أشهرها :

- ١- المعارف بـأل نحو : نعم الوالد المشفق.
- ٢- المضاف إلى المعارف بـأل نحو: نعم رجل الحرب زيد.
- ٣- المضاف إلى المضاف إلى المعارف بـأل نحو :
نعم قارئ كتب الأدب زيد.
- ٤- كلمة (ما) أو (من) نحو : نعم ما يقوم به الحكيم المجرب.
نعم من تصحبه عزيزاً.
- ٥- ومنها الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير، وعائداً على تمييز بعده ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام نحو : نعم قوماً العرب

ففي (نعم) ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) مراداً به المدح ولا يجوز تقديم التمييز على الفاعل هنا ، وهذا أحد المواضع التي يجوز أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(١).

الحذف في التمييز :

«كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود ، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب .
والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية ، فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف إلا للدليل»^(٢).

ومن ذلك قولك : كم عندك ؟
أي : كم ديناراً ؛ إذا جرى ذكر الدنانير .
وقولك : كم عندي ؟
أي : كم ديناراً ؛ إذا جرى ذكره .
«وحذف تمييز الاستفهامية أكثر لأنه في صورة الفضلات»^(٣).

وإذا قلت : كم درهم لك ؟
كان تقديره : كم دانقاً درهم لك ؟
وإذا قلت : كم غلمانك ؟
فالمعنى : كم غلاماً غلمانك ؟
«ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة»^(٤) .

(١) النحو الوافي ٣/٣٦٩ وما بعده.

(٢) شرح الرضي ٢/٩٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المقتضب ٣/٥٥ .

وأما قولك :

كم غلماناً لك

«فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف أي :

كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً»^(١)

ومن أمثلتهم : كم صمت ؟

أي : كم يوماً صمت.

ومنه قوله تعالى : ﴿عليها تسعة عشر﴾^(٢).

وقوله تعالى :

﴿إن يكن منكم عشرون صابرون﴾^(٣)

وقد جاء محذوفاً في باب (نعم) شذوذاً كقوله عليه الصلاة والسلام :

﴿من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت﴾^(٤)

أي : بالرخصة أخذ ونعمت رخصة^(٥).

واستقبح المبرد إضافة العدد إلى التمييز إن كان نعتاً ، نحو :

عندي ثلاثة قرشين

وعندي أربعة كرام

وعندي خمسة ظرفاء

وقال «هذا قبيح حتى تقول :

(١) شرح الرضي ٩٦/٢.

(٢) المدثر : ٣٠.

(٣) الأنفال : ٦٥.

(٤) أخرجه البخاري في الوضوء ٣٦ ، ومسلم في الطهارة ١٢، ٨.

(٥) مغني اللبيب ٦٣٤/٢.

ثلاثة رجال قرشيين

وثلاثة رجال كرام

ونحو ذلك»^(١).

وقد يضاف العدد إلى غير تمييزه فيضاف إلى مستحق العدود ، وذلك نحو :

هذه ثلاثة زيد

أي : ثلاثة دراهم ، إن جرى ذكر الدراهم.

ويصح هذا في الأعداد المفردة والمركبة - ما عدا اثني عشر واثني عشرة - ،
والعقود فيصح هذا الحذف حين لا يتعلق الغرض بذكره ، وطلباً لمضاف إليه
يحقق غرضاً لا يحققه التمييز^(٢).

الإطالة :

قد يطول التركيب بوجود صور متتابعة من صور التلازم وذلك في نحو

قوله تعالى :

﴿يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ﴾^(٣)

حيث طال التركيب بتعدد صور النعت :

فالنفس نعت لأي ، والمطمئنة نعت للنفس.

ومثله :

يا أيُّهَذَا الْمَرْبِيِّ رَفَقاً بِالنَّاشِئَةِ

(١) المقتضب ١٨٥/٢ .

(٢) النحو الوافي ٥٣٢/٤ .

(٣) الفجر : ٢٧ .

والنعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه هو المقصود بالحكم ، ولا يكون للمضاف إليه إلا بدليل لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته^(١) .
ففي نحو :

حضر ابن محمد القاضي

يكون القاضي نعتاً لابن .

وفي قوله تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرزاق ذو القوة المتين﴾^(٢)

يكون المتين نعتاً لـ «ذو» .

وفي قوله تعالى :

﴿سُبْحِ اسم ربك الأعلى﴾^(٣)

يكون الأعلى صفة لاسم أو رب .

إلا إذا قام دليل من المعنى واللفظ نحو قوله تعالى :

﴿تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام﴾^(٤)

وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُوْهُ دَعَاءٌ عَرِيضٌ﴾^(٥)

أو من اللفظ نحو :

حضر صديقُ طالبٍ مؤدبٍ

فالحركة تحدد أيهما المنعوت .

(١) مغني اللبيب ٥٦٨/٢ .

(٢) الذاريات : ٥٨ .

(٣) الأعلى : ١ .

(٤) الرحمن : ٧٨ .

(٥) فصلت : ٥١ .

أو من المعنى فقط كقوله تعالى :

﴿وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم﴾^(١)

فالعظيم صفة للحظ.

وأما لفظ كل نحو :

وكل فتى يتقى فائز

فالنعت للمضاف إليه لا له ؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم^(٢).

والإطالة في هذه الأمثلة بصورتين من صور التلازم هي الإضافة والنعت.

وجاء في الكتاب «إذا أطلت النعت قلت :

مررت برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ»^(٣)

قال تعالى :

﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم

ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعززة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ،

ولا يخافون لومة لائم﴾^(٤).

فصورة الإطالة تعدد النعوت وتنوعها بين النعت بالمفرد والنعت بالجملة. والتلازم

أساسه النعت وجاء التلازم بالعطف تبعاً له.

وإذا كانت النعوت مفردة ، فقد يذكر بينها واو العطف أو لا يذكر ، نحو :

جاء زيدٌ القوي والطويل والمتواضع

جاء زيدٌ القوي الطويل المتواضع

(١) فصلت : ٣٥ .

(٢) أنظر المسألة في حاشية الصبان ٥٢/٣ ، والنحو الوافي ١٦٨/٣ .

(٣) الكتاب ٤٢٢/١ .

(٤) المائدة : ٥٤ .

أما إذا كان المعنى المراد لا يتحقق ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فالواو تمتنع :

شربت الدواء الحلو الحامض

بمعنى : مز.

كما أنها تمتنع إذا لم تكن النعوت مختلفة المعاني ، فلا يصح العطف في :
هذا رجلٌ غنيٌّ ثريٌّ^(١)

وفي قول الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى أضع العمامة تعرفوني^(٢)

إطالة بصورتين من صور التلازم ، وذلك على أن المعنى : «أنا ابن رجل جلا»^(٣)، فتكون معنا صورة الإضافة بين المضاف (ابن) والمضاف إليه المحذوف (رجل)، وصورة النعت (جلا) والمنعوت المحذوف (رجل).

وهناك أسماء في العربية تلازم الإضافة وتأخذ موقعاً إعرابياً أصيلاً ، ولكنها إذا سبقت باسم صارت له نعتاً وأعربت تبعاً لإعرابه ، ومن هذه الكلمات :

> أي ، وأولو ، وذو < في نحو :

أريد أيّ شجاع

وقوله تعالى : ﴿وما يلقاها إلا ذو حظٍ عظيم﴾^(٤)

وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى﴾^(٥)

(١) شرح الكافية الشافية ١١٦٢/٣ .

(٢) لسحيم بن وثيل بن يربوع في الكتاب ٢٠٧/٣ ، ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، والمقرب ٢٨٣/١ .

(٣) مغني اللبيب ١٦٠/١ .

(٤) فصلت : ٣٥ .

(٥) النساء : ٨ .

فأي في المثال الأول تعرب مفعولاً ، وما بعدها مضاف إليه .
وذو في المثال الثاني تعرب نائب فاعل ، وما بعدها مضاف إليه .
وأولو في المثال الثالث تعرب فاعلاً ، وما بعدها مضاف إليه .

وإذا سبقت باسم نحو :

أريد شجاعاً أيَّ شجاع

وقوله تعالى : ﴿حتى إذا فتحنا عليهم باباً ذا عذابٍ شديدٍ﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً

أولى أجنحة﴾^(٢) .

تخلت عن الاسمية وأعربت نعتاً .

والإطالة في هذه المسألة بالنعت والمنعوت والمضاف والمضاف إليه .

وفي نحو : ضربته ضرب الأمير .

إطالة باجتماع ثلاث صور من صور التلازم ، الصفة والموصوف ، والمضاف
والمضاف إليه متكرراً .

فالصورة الأولى : الموصوف المحذوف وتقديره < ضرباً > .

والصفة المحذوفة الصدر وتقديرها < مثل > .

ويكون التقدير : «ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير»^(٣) .

والصورة الثانية : المضاف المحذوف < مثل > والمضاف إليه < ضرب الأمير > .

والصورة الثالثة : المضاف < ضرب > والمضاف إليه < الأمير > .

(١) المؤمنون : ٧٧ .

(٢) فاطر : ١ .

(٣) شرح الرضي ١١٤/١ - ١١٥ .

ومثله قول الشاعر :

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا

نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنُفُلِ^(١)

أي : تَضَوَّعًا مثل تَضَوَّعَ نَسِيمُ الصَّبَا^(٢).

فصورة الموصوف والصفة < تَضَوَّعًا مثل >.

وصورة المضاف والمضاف إليه < مثل تَضَوَّعَ >.

وصورة المضاف والمضاف إليه الثانية < تَضَوَّعَ نَسِيمُ >.

وصورة المضاف والمضاف إليه الثالثة < نَسِيمُ الصَّبَا >.

وفي مثال نحو : رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ

إطالة للتركيب بالإضافة والبدل ، ف < قَوْمَكَ > تلازم أسماء عن طريق الإضافة ،

و < قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ > تلازم أسماء عن طريق البدل ، و < أَكْثَرَهُمْ > تلازم أسماء عن طريق الإضافة.

ومن أمثلتهم :

مَطَرْنَا سَهْلَنَا وَجَبَلْنَا

مَطَرْنَا زَرْعَنَا وَضَرْعَنَا

مَطَرُ الْقَوْمِ لَيْلَهُمْ وَنَهَارُهُمْ

وفي هذه الأمثلة إطالة بثلاث صور من صور التلازم وهي :

مَطَرْنَا سَهْلَنَا ← بدل

سَهْلَنَا ← إضافة

(١) مغني اللبيب ٦١٧/٢.

(٢) المرجع السابق.

سهلنا وجبلنا ← عطف نسق

وهذه الثلاثة في الأصل بدل اشتمال ولكنه أفاد معنى التأكيد^(١) ، لأن المعنى :

مطرت أماكننا كلها

ومطرت أموالنا كلها

ومطرت أوقاتنا كلها

وإذا قلت :

حضر محمدٌ نفسه عينه

بتقديم النفس على العين ؛ لأن النفس أصل في الدلالة على الماهية ، والعين مستعارة من الباصرة الدالة على التأكيد^(٢) ، كما يجب التزام هذا التركيب في نحو :

جاء القوم أنفسهم أعينهم كلهم جميعهم عامتهم

وسبب هذا :

أن (النفس) تدل على أصل الماهية

و(العين) تؤدي معنى النفس استعارة

و(كل) جامد والأصل أن يتبع المشتق الجامد ، وقد تكون مبتدأ دون اجمع

و(أجمع) لأنها دالة على معنى الجمعية المراد في أخواتها^(٣).

وفي المثال السابق تكون لدينا مجموع من صور التلازم بين المؤكّد والتوكيد، والمضاف والمضاف إليه.

(١) شرح الرضي ٣٣٣/١.

(٢) المرجع السابق ٣٣٣/١.

(٣) المرجع السابق ، وشرح المفصل ٤٦/٣.

وربما نشأ طول التركيب عن تداخل صورتين أو أكثر من صور التلازم
ومن أمثلة التداخل :

يا تيمُّ تيمَّ عديَّ لا أبا لكم
لا يُلقينكم في سَوَاةٍ عَمَرُ^(١)

بفتح الأول وضمه.

أما على فتح الأول فلك في الثاني الفتح على أوجه :
الأول : أن تكون «تيم» الثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على سبيل
التأكيد اللفظي^(٢).

الثاني : أن يكون لدينا إضافتان وكأنه قال :

يا تيمَّ عدي تيمَّ عدي
ثم حذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه^(٣).

الثالث : أن تجعل أصله :

يا تيمُّ تيمَّ عدي
والثاني نعت للأول ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني
المعرب^(٤).

وفي الأوجه كلها إطالة بصورة التلازم ، ففي الأول : أقحم التوكيد قبل اكتمال
صورة الإضافة.

وفي الثاني : توالى إضافتان وحذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه خلافاً
للشائع.

(١) البيت لجرير في ديوانه ٢١٩ ، والكتاب ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ .

(٢) مذهب سيويه في الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٣) مذهب المبرد في المقتضب ٢٢٧/٤ .

(٤) شرح السيرافي للكتاب ج ٣ ل ٤٧ .

وفي الثالث : منعوت ونعت ، ومضاف ومضاف إليه.

وأما ضم الأول وفتح الثاني :

يا تيمُّ تيمُّ عدي

فيصح في ذلك أربعة أوجه :

الأول : أن تضم الأول لأنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني ؛ لأنه منادى مضاف.

الثاني : أن تضم الأول لأنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني بدلاً من الأول^(١).

الثالث : أن تضم الأول لأنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني عطف بيان للأول.

الرابع : أن تضم الأول لأنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني بإضمار (أعني)^(٢).

والإطالة تظهر لنا في الأوجه الثلاثة الأخيرة :

ففي الوجه الثاني إطالة بالبدل والإضافة.

وفي الوجه الثالث إطالة بعطف البيان والإضافة.

وفي الوجه الرابع إطالة بما هو في قوة جملة وبالإضافة.

ومنه قول الشاعر :

إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ^(٣)

أي : إلا علالة قارح أو بداهة قارح.

وحدث تداخل بين الإضافة والعطف فعطف قوله (أو بداهة) قبل استكمال تلازم الإضافة.

(١) المقتضب ٢٢٩/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩.

(٢) المقدمة الجزولية ١٩٦.

(٣) للأعشى في ديوانه ٨٠ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، وشرح المفصل ٢٢/٣.

وقد تتداخل صور التوكيد مع النعت ويفصل التوكيد بين المنعوت والنعت وذلك نحو :

لا ماء ماء بارداً

وسهل ذلك أن التوكيد والنعت ملك للمنعوت والمؤكد.

وكما صح لك في النعت في مثل قولك :

لا ماء ماء بارد أو بارداً

البناء مطابقة على اللفظ ، أو النصب مطابقة على الموضع ، أو الرفع مطابقة لموضع (لا) مع اسمها المركبين ، صح لك ذلك في التوكيد ، فإما أن تبنيه على موضع اسم لا فتقول :

لا ماء ماء بارداً

وإما أن تبنيه على موضع لا واسمها المركبين فترفع فتقول :

لا ماء ماء بارداً

وإما أن تنصب مطابقة للفظ فتقول :

لا ماء ماء بارداً

ويصح لك في قولك :

لا ماء ماء بارداً

وجه مغاير لما سبق وهو أن تجعل الاسمين اسماً واحداً ويركب مع (لا) ويكون عندنا عنصران لأن العرب لا تتركب أكثر من عنصرين ، و (بارداً) نعت لهما على الموضع^(١).

(١) أنظر المسألة في المقتضب ٢٧٠/٤ ، والأصول ٣٨٢/١ - ٣٩١.

ومن التداخل بين الإضافة والنعته ، أن يوصف المضاف إليه لفظاً والنعته للمضاف ، نحو قولهم :

هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ

فـ (خرب) نعت في الحقيقة لـ (جحر) ، و (ضب) مضاف إلى (جحر). والقياس في ذلك رفع (خرب) ، ولكن مجاورته للمضاف إلى المنعوت أثرت عليه الجر ، وجعلته معه كالاسم الواحد.

وسهل هذا كون النعت نكرة كالمضاف إلى المنعوت^(١). وهذا ما يقال له الجر بالجوار.

وقال بعض البصريين إن التقدير :

هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ جحره

بحذف المضاف إلى الضمير ، واستتر الضمير المرفوع في خرب^(٢). وفي الشاهد القائل :

يا أيها الجاهل ذو التنزي^(٣)

نمطان من أنماط التلازم : الصفة والموصوف ، والمضاف والمضاف إليه.

فيا أيها الجاهل ← صفة وموصوف

والجاهل ذو ← صفة وموصوف

ذو التنزي ← مضاف ومضاف إليه.

وفي نحو : جاؤني هم أنفسهم

(١) الكتاب ٤٣٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٦٧/٣.

(٢) شرح الرضي ٣١٨/١.

(٣) الأصول ٣٢٧/١ ، ٢٣/٢.

إطالة بنمطين من أنماط التلازم : التوكيد والإضافة.

وفي نحو :

مررت برجلين رجل صالح ورجل طالح^(١)

تداخل لأنماط التلازم :

فرجل ← توكيد أو بدل.

ورجل صالح ← موصوف وصفة.

ورجل الثانية ← معطوف على سابقه بالواو ولا يصح بغيره^(٢).

ورجل طالح ← موصوف وصفة.

ومنه قولهم :

سير عليه يوم الجمعة غدوة

و (يوم الجمعة) تلازم إضافة ، وغدوة بدل بعض من كل ، فهو كقولك :

ضرب القوم بعضهم^(٣)

ومن التداخل بين البدل والنعت والإضافة ، قولك :

ما جاءني أحدٌ خيرٌ منك غيرُ زيدٍ

(فخير منك) نعت ، و (غير) بدل بعض من كل ، و (غير زيد) مضاف ومضاف إليه.

ومن ذلك : مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ^(٤)

والأصل : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(١) الكتاب ٤٣١/١.

(٢) حاشية الصبان ٥٠/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٢/١.

(٤) شرح المفصل ١٩/٣.

فابن : صفة ملحوظة لموصوف محذوف.
ابن أبي : مضاف ومضاف إليه.
أبي طالب : مضاف ومضاف إليه.
شيخ : بدل.
شيخ الأباطح : مضاف ومضاف إليه.

ومن الإطالة بالنعت والإضافة قولك :

له غسل ملء جرة^(١)

فملء : نعت لغسل.

وجرة : مضاف إلى ملء.

ومما مضى نرى مدى التلازم والاتصال والانفصال بين عناصر التلازم ، وكيف أنه يشتد في صورة ويضعف في أخرى.
بل كيف يشتد في بعض أمثلة الصورة الواحدة ويضعف في أمثلة أخرى. وبينما كيف أنه يمكن حذف أحد العنصرين وإحلال الآخر محله لقرينة دالة عليه.
ورأينا ما يترتب على هذا التلازم من أثر نحوي لم يكن ليحدث لولاه. وكيف يمكن أن يُطال التركيب بتوالي أكثر من صورة من صور التلازم أو تعدد صورة واحدة.

وبما أن هذه الصور تشكل نمطاً كلامياً أقرب إلى أن يكون أسرة تعبيرية واحدة فإننا نلاحظ أن صورة ما من الصور يمكن تحويلها إلى صورة أخرى مع الاختلاف في الضبط الإعرابي ، أو تغير رتبة العناصر المتلازمة بالتقديم أو التأخير ، أو على اعتبار المتكلم أو النحوي ؛ فهناك من يعتبر اسماً ما نعتاً وآخر يعتبره بدلاً - مثلاً - وذلك نابع من اختلاف النحاة حول طبيعة الكلمة التي تشغل ذلك الموقع ، وهو ما سنوليّه عناية في الفصل الآتي.

(١) الكتاب ١٨١/٢.

الفصل الثالث

التبادل بين صور التلازم

يقول الكوفيون بأن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ، كقوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾^(٢)

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ اثْمًا ﴾^(٣)

وقول عدي بن زيد :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا^(٤)

وأجازوا إضافة الصفة إلى الموصوف ، والموصوف إلى الصفة ، نحو :
مسجد الجامع ، جانب الغربي ، بقلة الحمقاء ، صلاة الأولى ، وجرّد قطيفة ،
وسحق عمامة ، وأخلاق ثياب
ومنه قوله تعالى :

﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾^(٥)

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ ﴾^(٦)

ولم يؤولوا الأمثلة السابقة كتأويل البصريين من تقدير لموصوف محذوف وغيرها ،
وهم بقولهم هذا لمحو الصلة الوثيقة بين ثلاث صور من التلازم (الإضافة ،
والعطف ، والنعت).

(١) يوسف : ٨٦

(٢) طه : ١٠٧

(٣) النساء : ١١٢

(٤) معني اللبيب ٣٥٧/٢ ، ومعجم الشواهد النحوية الشعرية الشاهد رقم ٢٩٥٨

(٥) غافر : ١٩

(٦) الحاقة : ٥١

وكما لحظ الرضي الصلة بين الصفة وعطف البيان والبدل، والمضاف إليه والتمييز ، حيث إنها توضح الإبهام ، ف «الصفة في نحو :

جاءني رجل طويل أو ظريف

يدخل فيه لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال فبذكر أحد أوصافه تميّز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير ، فطويل إذن رفع الإبهام المستقر اي الثابت ... ، وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو :

جاءني العالم زيد

وكذا البدل من الضمير الغالب في نحو

مررت به زيد

لأنه يرفع الإبهام عن المقصود بالضمير ... ، ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه في نحو:

خاتم فضة

كما يدخل فيه إذا انتصب ؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء»^(١)

ومما مضى نرى الصلة الوثيقة بين صور التلازم في الأسماء ، وأنها أسرة تعبيرية واحدة يمكن للمتكلم المراوحة بينها، بالتقديم والتأخير، وبالحركة الإعرابية أو بالاعتبار الإعرابي.^(٢)

ومما يثبت أن هذه الصور أسرة تعبيرية واحدة افساح الواحدة منهن مكانها للصورة الأخرى، فيمكن أن يتتابع على الموضع الواحد خمس صورة من صور التلازم ، كما هو الشأن في (زيد) ونحوه عند ندائه.

(١) شرح الرضي ٢١٦/١

(٢) التوايع ١٠٠-١٠٢

فلنك أن تصفه أو تؤكده أو تبدل منه أو تعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان أو تضيفه .

فصورته موصوفاً قولك :

يا زيد الطويل والطويل

فترفع على اللفظ ، وتنصب على الموضع هذا في الوصف المفرد .
أما الوصف المضاف فليس لك إلا وجه واحد في إعرابه وهو النصب ؛
« لأنه لو وقع موقع (زيد) لم يكن إلا منصوباً » .^(١)

وأما صورته مؤكداً فقولك :

يا زيد نفسه

وياقيم كلكم

« فأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار ؛ إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ،
حكم التأكيد حكم النعت » .^(٢)
وأما صورته مبدلاً منه فقولك :

يا زيد زيد الطويل

و يا زيد أخانا

لأن البدل على نية إحلاله محل الأول إحلالاً يغني عن المبدل منه .
وأما صورته معطوفاً عليه بحرف فقولك :

يا زيد وعمرو

وأما صورته معطوفاً عليه عطف بيان فقولك :

(١) الأصول ٣٣٣/١

(٢) المرجع السابق

يا زيدُ زيداً

و يا زيدُ زيدٌ

بالنصب عطف على الموضع، وبالرفع المنون عطف على اللفظ ، ولا بد من التنوين لأن الضم بدونه يخرج بنا إلى صورة أخرى من صور التلازم هي صورة المبدل منه والبديل لأنه على نية تكرار العامل (١).

وأما صورته مضافاً فقولك :

يا زيدنا.

العلاقة بين صور التلازم :

* ومن العلاقة بين البيان من جهة ، والبديل والنعته والتوكيد من جهة أخرى أن «عطف البيان تابع يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ، ويجرى التوكيد في تقوية دلالته ، ويجرى البديل في صلاحيته للاستقلال» (٢).

* ومن أوجه التشابه بين النعت والتوكيد :

أن النعت تابع من غير واسطة حرف ، ومن غير أن تنوي بالأول الطرح. كما أن النكرة لا ينعت بها المعرفة ، والتوكيد مثله فيما مضى ، وأما ما أنشدوه من قوله :

حولاً أكتعاً ، ويوماً أجمعاً (٣)

فشاذ ويحمل على البديل لا على التوكيد. (٤)

(١) الأصول ٣٣٣/١

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٩١/٣

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١

(٤) المرجع السابق

والنعت يقع موقع المنعوت ، والتأكيد يقع موقع المؤكّد نحو :

المؤمن العائذات الطير^(١) ← المؤمن الطير العائذات

جاءني كلا أخويك ← جائي أخواك كلاهما

وتقديم المنعوت يولّد لدينا صورة تلازم الإضافة أو البدل.

وتقديم المؤكّد يولّد لدينا صورة تلازم الإضافة .

ومن أوجه الشبه بينهما أن المظهر لا يؤكّد إلا بظاهر ، ولا يؤكّد بمضمّر فلا يصح قولك :

مررت بنزيد هو

لأن الغرض من التوكيد زيادة الإيضاح والبيان.

والنعت في هذا كالتوكيد لا يكون ضميراً «وذلك من قبل أن التأكيد بالنفس والعين من التواكيد الظاهرة جار مجرى النعت في الإيضاح والبيان ، ولذلك اشتركا في اشتراك الموصوف والمؤكّد في الإعراب والتعريف . فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر، وكان من شرط النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أيضاً، والمضمّر أعرف من المظهر فلم يجز أن يكون توكيداً له ؛ لأن التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة، وأيضاً فإن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس ، والمضمّر أخفى من الظاهر فلا يصلح أن يكون مبيناً له»^(٢).

وقد يفيد النعت التوكيد «إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن»^(٣)

(١) كتاب الشعر ٢/٣٩٥

(٢) شرح المفصل ٣/٤٢

(٣) شرح الرضي ١/٣٠٣ وانظر التواضع ١٨٠.

«أي أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار إذ ليس فيه زيادة معنى» (١) فالاسم الحامل لمعنى الافراد أو التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد كقوله تعالى :

﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٢)

وقوله تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (٣)

وقولهم : أمس الدابر (٤)

وفي لفظ (كل) إذا أضيف إلى اسم ظاهر مماثل لاسم سابق في لفظه ومعناه تكون نعتاً (٥) ، نحو :

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ

يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ (٦)

ويكون معناها الكمال ، وتؤول بمشتق ، ولا يجوز قطعها لأن أصلها التوكيد ، والتوكيد لا يقطع . وقد أعربت توكيداً لأن (كل) تضاف إلى ضمير وإلى ظاهر (٧).

ومثل <كل> لفظ <جد> ، وحق بشرط أن تكون تابعة للجنس مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنى نحو :

(١) شرح المفصل ٤٨/٣

(٢) الخاقعة : ١٣

(٣) النحل : ٥١

(٤) شرح الرضي ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ٣٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٦٤/٣ .

(٥) شرح الرضي ٣٠٤/١ ، والتوابع ١٥٥

(٦) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٤ ، ومغني اللبيب ١٩٤/١ ، ومعجم الشواهد النحوية الشعرية رقم ١٣١٩

(٧) مغني اللبيب ١٩٤/١

أنت الرجل جد الرجل وحق الرجل

ومعنى : جد الرجل أي : كأن ما سواك هذل ، وحق الرجل أي : من سواك باطل. (١)

* ومن العلاقة بين التوكيد والإضافة :

يلاحظ أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوي تضاف إلى ضمير يعود إلى المؤكد إذا كانت تابعا ، وإلى الظاهر إذا أخذت موقعا إعرابيا أصيلا في الإعراب وذلك نحو :

جاء الطالبُ نفسه

جاء نفسُ الطالب.

وألفاظ التوكيد المعنوي لم تستعمل إلا باعتبارها بديلا للفظ تقدر استعماله مضافا، فمعنى :

جاء الزيدان اثناهما (٢)

جاء الزيدان كلاهما

جاء القوم أجمعهم

جاء القوم أجمعون

ومعنى :

* ومن العلاقة بين البدل والتوكيد :

أن بدل البعض من الكل قد يفيد معنى التأكيد كقولهم :

ضُرب زيدٌ ظهره وبطنه

بمعنى : كله. (٣)

فهو في الأصل بدل البعض من الكل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كله) فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التوكيد. (٤)

(١) شرح الرضي ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٥٨/٣ .

(٢) شرح الرضي ٣٣٠/١ ، والتوايع ١٥٣

(٣) شرح الرضي ٣٣٣/١ ، والكتاب ١٥٨ /١

(٤) شرح الرضي ٣٣٣/١ ، والكتاب ١٥٨/١

وقد يفيد بدل الاشتمال معنى التوكيد كذلك نحو :

مَطَرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلْنَا

فهذا المثال في الأصل بدل اشتمال جرى مجرى التأكيد والمعنى : مطرت أماكننا كلها . ويجوز أن يكون ارتفاعها على التأكيد.^(١)

* ومن العلاقة بين النعت وعطف البيان :

أن النعت لإيضاح المعرفة وتخصيص النكرة ، وعطف البيان كذلك. وعطف البيان كالنعت والتأكيد في إعربهما وتقديرهما ، هذا من الجانب الإعرابي فالعنصر الثاني يأخذ إعراب العنصر الأول ، ولذا سميت توابع ، وأما الجانب الدلالي فهو مبين لما تجرّيه عليه كما يبينان^(٢)

والعامل في عطف البيان «هو العامل في الأول المتبوع بدليل قولك :

يا زَيْدُ زَيْدٌ وَزَيْدٌ

بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع كما تقول :

يا زَيْدُ الظَرْيَفُ وَالظَرْيَفَ

و يا عبد الله زَيْدٌ

بالنصب كما تقول :

يا عبد الله الظَرْيَفَ^(٣)

(١) شرح الرضي ٣٣٣/١ ، ولك وجه آخر وهو النصب تقول : مُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلْنَا وَمَطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ. بمعنى

أنهم مطروا في السهل والجبل كما في : دخلت البيت. بمعنى دخلت في البيت. وهذا الوجه ليس مما نحن فيه من

صور التلازم. الكتاب ١٥٩/١

(٢) الأصول ٤٥/٢

(٣) شرح المفصل ٧١/٣

والضمير لا ينعت ولا ينعت به ، وعطف البيان مثله «وذلك لأنك لا تضمير الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني»^(١).

* ومن العلاقة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل :

أن العطف يشبهه في وجوه :^(٢)

الأول : أن عطف البيان والبدل كليهما مبینان للمتبوع.

الثاني : أنهما يكونان بالأسماء الجوامد.

الثالث : أن لفظهما لفظ الاسم الأول من جهة التوكيد ، كقول رؤبة :

إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطْرُنْ سَطْرًا

لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا^(٣)

ولو لم ينون (نصر) الثاني لكان بدلاً.

قال سيبويه رحمه الله : «ومن البدل أيضاً :

مررت بقوم عبداً لله وزيدٍ وخالدٍ

والرفع جيد «(٤)» ، ثم مضى الحديث إلى أن قال : «وتقول :

مررت برجل الأسد شدة

كأنك قلت : مررت برجل كامل

لأنك أردت أن ترفع شأنه.

(١) شرح المفصل ٥٦/٣

(٢) المرجع السابق ٧٣/٣

(٣) ديوانه ٧٤١ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤

(٤) الكتاب ١٥/٢

وإن شئت استأنفت كأنه قيل له ما هو ؟ ولا يكون صفة كقولك :

مررت برجلٍ أسدٍ شدة

لأن المعرفة لا توصف بها النكرة ، ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضاً كما ذكرت لك^(١).

ولعل انتقال سيبويه من الحديث عن البدل إلى الحديث عن النعت يمكن أن يكون لحماً لعلاقة ما بين صور التلازم خاصة في باب التوابع ؛ لأنه صرح بأنه كما يجوز القطع في البدل يجوز القطع في النعت.

وفي موطن آخر يقول : «اعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك قولك :

هذا زيدٌ الطويل

ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك :

هذا زيدٌ ذاهباً

ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك :

هذا درهمٌ وزناً

ولا يكون إلاً نصباً^(٢).

وبهذا يكون قد أطلق مصطلح (الصفة) على النعت والحال والتمييز ولعله ملح شيئاً من العلاقة بينهما.

ومن مواطن إطلاقه هذا المصطلح على التوكيد قوله يرحمه الله : «ولا يقع هو في موضع المضمَر الذي في فَعَلَ ، لو قلت : فعل هو ، لم يجز إلا أن يكون صفة»^(٣).

(١) الكتاب ١٧/٢

(٢) المرجع السابق ١٢١/٢

(٣) المرجع السابق ٣٥١/٢

ويقول : « وإن شئت قلت :

قد وُلِيت عملاً فكنت أنت إياك

و قد جربتك فوجدتك أنت إياك

جعلت أنت صفة «^(١).

ولقد عقد باباً بعنوان «هذا باب ما تكون فيه : أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفاً ... وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت :

مررت بزيد الطويل

ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت :

مررت به نفسه

و أتاني هو نفسه

و رأيته هو نفسه

... ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك ، ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف «^(٢) ، ولا نرى في هذا عدم دقة في تحديد المصطلح ، ولكن من الممكن أن نعتبر إطلاقه لهذا المصطلح على أنواع التلازم دليلاً على أنه لاحظ ما بينهما من علاقة ، فهي جميعاً تتفق في أنها تبين العنصر السابق لها.

وهذا التشابه بين صور التلازم هو الذي سوَّغ التبادل بين بعض هذه الصور وبعضها الآخر في بعض العبارات ، وهو ما سنوليه مزيد عناية في الفقرات التالية :

(١) الكتاب ٣٥٩/٢

(٢) المرجع السابق ٣٨٥/٢

أولاً : تبادل وسيلته تغير الرتبة

بين النعت والبدل :

يقول الرضي (١) : «إذا صلح النعت لمباشرة العامل إياه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو :

مررت بظريف رجل

قال (٢) : والمؤمن العائذات الطير يمسحها
رُكبان مكة بين الغيل والسند (٣)

وقريب منه قوله تعالى :

﴿وغيريب سود﴾ (٤)

لأن حق (غريب) أن يتبع (أسود) لكونه تأكيداً له نحو :
أحمر قانيء

ومثله قوله تعالى :

﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾ (٥)

(١) شرح الرضي ٣١٧/١ - ٣١٨

(٢) للناطقة في ديوانه ٢٠ ، وشرح المفصل ١١/٣ ، وشرح الرضي ٣١٧/١

(٣) المؤمن : هو الله عز وجل أي أمنهم من الخوف لكونهم في الحرم. والعائذات: ما عاذ بالبيت من الطير والتجأ

والغيل: ماء كان يخرج من جبل أبي قبيس، وقيل الغيل والسند: أجمتا بين مكة ومنى.

(العائذات) يحتمل أمرين : أن يكون مجروراً، وأن يكون منصوباً ، فمن جعله مجروراً كانت الكسرة عند علامة

الجر بالإضافة على حد الحسن الوجه والضارب الرجل، وجر الطير بالإضافة للعائذات إليه.

ومن نصب العائذات كانت الكسرة علامة النصب على حد (الضارب الرجل) بالنصب ويجوز مع ذلك خفض

الطير ونصبه فالخفض على الإضافة، والنصب على البدل من العائذات أو عطف البيان أو على التشبيه بالمفعول.

شرح المفصل ١١/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١ والأصل تقدم المنعوت على النعت (الضمير العائذات)

على مذهب من اعتبر الكسرة علامة نصب.

(٤) فاطر : ٢٧

(٥) إبراهيم : ١

وفي قولك : مررت بأخيك الطويل

تبادل من هذا النوع ، فالطويل بهذا الترتيب يكون نعتاً .

وإذا ما تقدم الطويل فقلت :

مررت بالطويل أخيك

كانت معنا صورة أخرى من صور التلازم وهي المبدل منه والبدل ، «وإنما منع

أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص ، لأنه مضاف إلى

خاص وإلى إضماره ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من

المعرفة ما تزداد به معرفة»^(١).

ومنه قولك : جاء محمد الطالبُ

فالتلازم هنا بين المنعوت والنعته وإذا ما قدمت وقلت :

جاء الطالبُ محمدُ

انتقلنا إلى صورة أخرى من صور التلازم وهي المبدل منه والبدل.

بين النعت والإضافة :

أ- من النعت إلى الإضافة :-

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً ، وقد ينعت بالمصدر على خلاف

الأصل ، ويفترق النحويون في تأويل النعت به إلى فريقين ، والتلازم قد يساعد

على الوصف به ، ففي مثال نحو :

مررت برجل عدل

صح هذا الوصف على تقدير مضاف محذوف أي : (ذو عدل).

(١) الكتاب ٧/٢

والرضي يجوز الوصف بالمشتق وغير المشتق والقيّد عنده الإفادة^(١) .
وعلى هذا يمكن أن يكون لدينا صورتان من صور التلازم في مثل هذا المثال:
الأولى : تلازم الإضافة مع حذف المضاف.

مررت برجل عدل ← أي ذي عدل

الثانية: تلازم المنعوت والنعت على جواز الوصف بغير المشتق.

والحامل على ذكر المفعول المطلق مع عامله :
إما مجرد التوكيد نحو : اركع ركوعاً
وإما بيان العدد نحو : اركع ركعتين
وإما بيان النوع نحو : اركع ركوعاً حسناً
ونرى في النوع الثالث - وهو بيان النوع - صورةً من صور التلازم وهي المنعوت
والنعت كما يمكن لصورة أخرى من صور التلازم أن تعمل الدور نفسه وهي
الإضافة نحو :

اركع أحسن الركوع

اركع ركوع الخاضعين

أخلصت كل الإخلاص^(٢)

وقريب منه قولهم :

ضربته الفأ

(١) شرح الرضي ٣٠٣/١

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٥٥/٢

أي : ضرباً ألفاً ، فحذف الموصوف وابقى الصفة والتلازم تقديري ويمكن أن تقول :

ضربته ألف ضربه

فنتقل إلى صورة الإضافة.^(١)

ب- من الإضافة إلى النعت :

ومن التبادل بين الموصوف والصفة والإضافة قوله تعالى :

﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾^(٢)

فالتلازم تلازم إضافة ، وإذا رجعنا إلى الأصل كان التقدير :

ربنا الجدُّ أي العظيم

فقدمت الصفة وأضفتها إلى الموصوف . يعني : (جدُّ ربنا)

ومثله قول الشاعر :

يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ

قد كُنْتُ حَائِفُهُ عَلَى الْأَحْمَاقِ^(٣)

أراد خويلداً الحيَّ ، فقدم الصفة وأضافها إلى الموصوف .

ومثله قولهم :

عليه أخلاقُ ثيابٍ ، وسحقُ عمامةٍ

(١) شرح الرضي ١١٥/١

(٢) الجن : ٣

(٣) لجابر بن سلمى في شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/١ ، والخصائص ٢٨/٣ ، ومعجم الشواهد النحوية

الشعرية (١٨١٣)

تقدم الصفة ثم تضيفها إلى الموصوف بياناً وتوضيحاً ، وهو بمعنى :
عليه ثياب أخلاق ، وعمامة سحق^(١)

وفي مثال نحو :

جاء رجلٌ واحدٌ

و جاء رجلان اثنان

تعرب واحداً واثنين نعتاً ، ففي المثالين السابقين تلازم موصوف وصفة ولا ينتقل
إلى الإضافة .

أما إذا قلنا :

جاء خمسة رجال

تكون معنا صورة المضاف والمضاف إليه وقد تتحول إلى صورة الموصوف
والصفة: نحو

جاء رجالٌ خمسة^(٢)

وقريب منه : مررت برجل حسن الوجه

فالتلازم تلازم إضافة وبالتقديم نحو :

مررت برجل وجهه حسن

أو مررت برجل له وجه حسن

ننتقل إلى صورة أخرى من صور التلازم وهي صورة الموصوف والصفة^(٣).

(١) شرح المفصل ١٠/٣

(٢) شرح الرضي ٣٠٦/١

(٣) شرح الرضي ٢٠٩/٢

ومنه قول النابغة :

والمؤمن العائذات الطير تمسحها^(١)

على مذهب من جعل (العائذات) مجروراً والكسرة عنده علامة الجر ، وجر (الطير) بإضافة العائذات إليه ، فالتلازم بين المضاف والمضاف إليه .
وبالتقديم وهو الأصل (والمؤمن الطير العائذات) يكون التلازم بين المنعوت والنعت .

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ ثمانية أزواج ﴾^(٢)

فالتلازم من باب الإضافة . فإذا ما قدمنا المضاف إليه على المضاف وقلنا :

أزواج ثمانية

انتقلنا إلى تلازم الموصوف والصفة :

ومثله قوله تعالى :

﴿ سخرها عليهم سبع ليال ﴾^(٣)

وقد تنتقل بالتقديم من صورة المنعوت والنعت إلى صورة الإضافة وهو عكس السابق ، وذلك كقوله تعالى :

﴿ وكنتم أزواجاً ثلاثة ﴾^(٤)

(١) شرح المفصل ١١/٣

(٢) الأنعام : ١٤٣

(٣) الحاقة : ٧

(٤) الواقعة : ٧

فالتلازم من باب النعت ، وبالتقديم نقول :

وكنتم ثلاثة أزواج

فنتقل إلى تلازم الإضافة

ومثله قوله تعالى :

﴿والفجر وليالٍ عشر﴾^(١)

بين النعت وعطف البيان :

في مثال نحو :

حضر هذا الرجل

حضر الرجل هذا

تبادل بين صورتين من صور التلازم ، النعت وعطف البيان.

فالتلازم في المثال الأول تلازم موصوف وصفه ، وفي المثال الثاني تلازم مبين

وعطف بيان ، هذا على مذهب سيويه.^(٢)

أما على مذهب ابن السراج فالمثال الأول من تلازم المبين وعطف البيان ، والثاني

من تلازم الموصوف والصفة^(٣)، وتبعه ابن هشام في ذلك^(٤) .

والذي يحدد ذلك قوة التعريف ، ولا ينعت بالأخص .

(١) الفجر ١-٢

(٢) الكتاب ٧/٢ ، والتعليق ٢٢٣/١

(٣) الأصول ٣٦٨/١

(٤) مغني اللبيب ٥٧٠/٢

بين التأكيد والإضافة :

من التبادل هنا قولك :

جاء كلا أخويك

ففي حالة تأخر (أخويك) تتولد لدينا صورة الإضافة.

وفي حالة تقدمها تتولد لدينا صورة التأكيد تقول :

جاء أخواك كلاهما (١)

كما ينتج عن هذا التبادل تبادل في الوظيفة الدلالية لأن المبيّن في الإضافة وهو المضاف إليه أصبح مبيّنًا في التوكيد ، وتسري هذه المسألة على كل ألفاظ التوكيد المعنوي إذا قُدمت على المؤكّد مع الخلاف حول (نفس وعين).

بين البديل والإضافة

من هذا التبادل قولك :

أكلت الرغيف نصفه

تبادل بين البديل والإضافة ، فالمثال السابق تلازم مبدل منه وبديل ، وبالتقديم ننتقل على صورة أخرى من صور التلازم وهي الإضافة فنقول :

أكلت نصف الرغيف

مع ملاحظة أن البيان في البديل مقدم وفي الإضافة مؤخر.

(١) شرح الرضي ٣٣٠/١

بين التمييز والإضافة :

التمييز باب مغير عن الأصل ، فهو في الحقيقة موصوف بما انتصب عنه^(١) ،

فقولك :

طاب زيدٌ نفساً
تصبب الفرس عرقاً
﴿واشتعل الرأس شيباً﴾

أصلها :

طابت نفسُ زيدٍ
تصبب عرقُ الفرسِ
اشتعل شيبُ الرأسِ

وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولاً ليكون أوقع في النفس لأن النفس تتشوق إلى معرفة ما أبهم عليها^(٢).

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٥

(٢) شرح الرضي ٢٢٣/١

ثانياً : تبادل وسيلته العلامة الإعرابية :

ومن أمثلة هذا التبادل قولك :

رأيت زيدَ بنَ عبد الله

ففي ذلك تبادل بين تلازم المنعوت والنعت من جهة والمبدل منه والبديل من جهة أخرى.

فحذف التنوين يجعل المثال من تلازم النعت مع المنعوت ، ويدل على شدة التلازم بينهما فكأنهما كلمة واحدة «لأنك عقدت الصفة مع الموصوف وجعلتهما اسماً واحداً، وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأولى». (١)

«فإن كان الثاني غير نعت لم يكن في الأول إلا التنوين ، تقول :

رأيت زيداً ابن عمرو

لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده». (٢)

ولو قلت : هذا زيدُ ابن أخيك

لم يكن معنا إلا التنوين «فلا تكون إلا هكذا من قبل أنك تقول :

هذا زيدُ ابن أخينا

فلا تجعله اسماً واحداً» (٣) . وتعرب «ابن» بدلاً .

وفي مثال نحو :

(١) شرح المفصل ٦/٢

(٢) المقتضب ٣١٥/٢

(٣) الكتاب ٢٠٥/٢ ، والتعليقة ٣٤٦/١

يا زَيْدُ ابنَ عمرو

لك في (ابن) المفتوحة عدة أوجه :

الأول : النعت وتكون الحركة حركة إتياع على المحل.

الثاني : البدل وتكون الحركة حركة نصب على النداء فهو منادى منصوب

مضاف^(١) .

الثالث : عطف البيان على المحل^(٢) .

وفي نداء الاسمين اللذين لفظهما واحداً والآخر منهما مضاف وذلك قولك:

يا زَيْدُ زَيْدَ عمرو

ومنه قول جرير :

يا تَيْمُ تَيْمَ عدى لا أباً لكم

لا يُلقينكم في سِوَةِ عمر^(٣)

يرفع الأول لأنه منادى مفرد ، وينصب الثاني لأنه منادى مضاف ، أو بدلاً من

الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف بيان.

وإن قلت : يا زَيْدَ زَيْدَ عمرو

يا تَيْمَ تَيْمَ عدي

فتفتح الأول كأنك أردت : «يا زَيْدَ عمرو ، يا تَيْمَ عدي»

وإنما أقحمت الثاني تأكيداً للأول.

(١) المقتضب ٢٣١/٤

(٢) شرح الحمل لابن عصفور ٩٨/٢

(٣) ديوانه ٢١٩ ، والكتاب ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والأمل الشجرية ٨٣/٢

وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني كأنك أردت :

يا زيدَ عمرو يا زيدَ عمرو^(١)

كما يصح أن تعتبر الثاني عطف بيان للأول^(٢).

وإذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين نحو :

جاء سعيدُ كرزٍ

وجب عند البصريين الإضافة فتقول :

جاء سعيدُ كرزٍ

رأيت سعيدَ كرزٍ

مررت بسعيدٍ كرزٍ

هذا إذا لم يمنع من الإضافة مانع في اللفظ ، كأن يكون الاسم مقروناً بأل نحو «الحارث» أو مركباً نحو «عبد الله» لأن الإضافة تقتضي التجرد والإفراد.

«وأوجبوا الإضافة لأنه ليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم إلى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو : عبد الله وشبهه ، فإذا أضيف الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلمية»^(٣)

(١) المقتضب ٢٩٩/٤ ، وانظر الكتاب ٢/٢٠٥ ، والمقدمة الجزولية ١٩٦

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢

(٣) شرح المفصل ٣٣/١

وأجاز الكوفيون الإتياع في هذا ، فتقول :

هذا سعيدٌ كرزٌ

رأيت سعيداً كرزاً

مررت بسعيدٍ كرزٍ

على أنه بدل كل من كل ، أو عطف بيان^(١) ، أو توكيد لفظي بالمرادف^(٢) .

وإن كانا مركبين نحو :

هذا عبد الله عابد الكلب

أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركباً ، نحو :

رأيت زيداً أنف الناقة

جعل اللقب تابعاً للاسم في إعرابه^(٣) ، وامتنعت الإضافة للطول^(٤) .

وإن كان الأول هو المركب تركيب إضافة، والثاني هو المفرد نحو :

زين العابدين علي شريف

فإن صدر الأول بضبط حسب حاجة الجملة ويليه المضاف إليه، ويعرب المفرد تابعاً^(٥).

وفي النداء إذا قلت :

(١) شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١

(٢) النحر الوافي ٣١٨/١

(٣) الكتاب ٢٩٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢٥٠/١

(٤) حاشية الصبان ١٤٠/١

(٥) النحر الوافي ٣١٨/١

يا سعيدُ كرزاً

يا سعيدُ كرزُ

انتصب اللقب تبعاً للمحل ، وارتفع تبعاً للفظ على أنه عطف بيان.

وإذا ما قلت :

يا سعيدُ كرزُ

تعين البدل فيه ؛ لأن البدل على نية إحلاله محل الأول بخلاف عطف البيان^(١)

وإذا قلنا : يا سعيدَ كرزٍ

انتقلنا إلى صورة ثالثة من صور التلازم وهي الإضافة.^(٢)

ومنه قولك :

يا زيدُ زيدُ

يا زيدُ زيدُ الطويل

فالتنوين يعطينا عطف بيان على الموضع .

وبدون تنوين يكون معنا بدل لأنه على نية تكرار العامل أو إحلاله محل الأول،

إحلالاً لا يغني عن الأول ، وهو بدل بما حصل له من الوصف كما يصح لك أن

تعتبره توكيداً لفظياً موصوفاً^(٣)

وإن نصبت وقلت :

يا زيدُ زيداً الطويل

فليس فيها سوى وجه واحد وهو التوكيد على المحل^(٤)

(١) مغني اللبيب ٤٥٨/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١

(٣) الأصول ٣٣٣/١ ، وانظر شرح الرضي ١٣٨/١

(٤) شرح الرضي ١٣٨/١

وإذا قلنا :

يا أخانا زيدا

كان معنا عطف بيان.

وإذا قلنا :

يا أخانا زيد

كان معنا بدل.

وإذا ما قلنا :

يا زيد أخانا

كان معنا في (أخانا) وجهان : البدل وعطف البيان.

فإذا ما قلنا :

يا زيد أخونا

فليس لنا إلا صورة واحدة وهي عطف البيان.

والبدل هنا لا يصح لأنه على نية إحلاله محل الأول، أو تكرار العامل، و (أخونا)

مرفوع ، والمنادى المضاف ينصب.^(١)

ومن ذلك التبادل قول النابغة :

والمؤمن العائذات الطير يمسخها

ركبان مسكة بين الغيل والسند^(٢)

فلك في الطير وجهان :

(١) شرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣

(٢) ديوانه ٢٠ ، وشرح المفصل ١١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١

الأول : الخفض على الإضافة على حد قولك : (رأيت الضارب الرجل).
الثاني: النصب على البدل من العائدات ، أو عطف البيان ، أو على التشبيه بالمفعول (١) .

ومن ذلك قول رؤبة :

إني وأسطار سطرن سطرأ
لقائل يا نصرُ نصرُ نصرأ نصرأ^(٢)

فلك في (نصر) الثانية والثالثة أربعة أوجه :^(٣)
الأول :

يا نصرُ نصرُ نصرأ

على أن الثاني عطف بيان على الموضع ، والثالث مصدر ، أو العكس.^(٤)
الثاني :

يا نصرُ نصرُ نصرأ

على أن الثاني عطف بيان على اللفظ ، والثالث عطف بيان على المحل ، أو مصدر.

الثالث :

يا نصرُ نصرُ نصرأ

على أن الثاني بدل من الأول أو تأكيد لفظي له ، والثالث عطف بيان أو مصدر.

(١) شرح المفصل ١١/٣ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١

(٢) ديوانه ١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣

(٣) شرح الرضي ١٣٨/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٤

(٤) النصب على المصدر لا يعد من باب التلازم

الرابع :

يا نصرَ نصرٍ نصراً

على أن الثاني مضاف للأول ، والثالث عطف بيان أو مصدر

ومن التبادل هنا بين عطف البيان والإضافة قوله تعالى :

﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾^(١)

فطعام عطف بيان ، أو بدل كل من كل عند من منع أن يكون عطف البيان نكرة وهم البصريين .

وأما على قراءة من لم ينون فالتلازم يكون من باب الإضافة.^(٢)
وإذا قلت :

عندي ثوبٌ ذراعٌ

عندي درهمٌ عشرون

يكون < ذراع وعشرون > نعتين لثوب ودرهم .

إلا أنه قد يقدمون الوصف لضرب من المبالغة ، وتأكيد العناية به فيقولون :

عندي رطلٌ عسلٌ

وكانت إضافة الأول إليه سائغة نحو :

عندي رطلٌ عسلٍ^(٣)

فالتبادل ظاهر بين تلازم الموصوف والصفة ، وتلازم المميّز والتمييز ، وتلازم

المضاف والمضاف إليه .

(١) المائدة : ٩٥

(٢) التنوين قراءة ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي ، وبالإضافة قرأ نافع وابن عامر السبعة ٢٤٨ ،

والاقتناع ٦٣٦/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤١٨/١ وما بعده

(٣) شرح المفصل ٧٥،٧٤/٢

«والتبادل بين الإضافة والصفة يحدث كذلك حين نفسر الإضافة بمعناها على النحو التالي :

صادقت أخا محمد صادق أخاً لمحمد

هذا باب ساج هذا باب من ساج

سفرُ النهار آمن من سفرِ الليل سفرُ في النهار آمن من سفرِ في الليل.

فالإضافة بمعنى (اللام ومن وفي) في القائمة الأولى ، تحولت إلى موصوف وصفة في المجموعة الثانية ، فالجار والمجرور في القائمة الثانية متعلق بمحذوف صفة لما كان مضافاً في القائمة الأولى» (١).

والمعدود إن كان جامداً فالأحسن فيه الإضافة تقول :

ثلاثة بغال

ثم الجر بمن نحو :

ثلاثة من البغال

ثم التمييز نصباً نحو :

ثلاثة بغالاً (٢)

وإن كان المعدود صفة فالأحسن فيه الإبتاع نحو :

ثلاثة قرشيون

ثم النصب على الحال نحو :

ثلاثة قرشين

(١) التوابع ١٠٢ ، وانظر مغنى اللبيب ٤٤٣/٢

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٢/٢

ثم الإضافة نحو :

ثلاثة قرشين^(١)

ولكل صورة من صور التلازم سمات تضبطها وتحددها ، وإذا ما تخلفت صورة من الصور ، أو قبحت انتقلنا إلى صورة أخرى من صوره.

فحينما قبح الرفع على النعت في قولك :

هذا راقودٌ خلٌّ

لأن النعت اسم وليس مما يوصف به ، انتقلنا إلى النصب على التمييز فقلنا :

هذا راقودٌ خلاً

وإن شئت جررت على الإضافة فقلت فيه :

هذا راقودٌ خلٌّ^(٢)

ويصح وجه آخر وهو النعت بالتقديم والتأخير ، نحو :

عندي خلٌّ راقودٌ^(٣)

كما أننا نلمح هنا شيئاً من عبقرية اللغة المتمثلة في توظيفها لعلامات الإعراب المختلفة توظيفاً دقيقاً ، حيث قال سيبويه عن هذا :

«وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك :

بصحيفة طينٌ خاتمة

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٢/٢

(٢) الكتاب ١١٧/٢ ، ١١٨ ، والأصول ٣٢١/١ ، والتوابع ١٧٢ ، ١٧٣

(٣) شرح المفصل ٧٤/٢

لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه
وهكذا جرى هذا وما أشبهه^(١)

واللغة بهذا التبادل الدقيق بين صور التلازم في نحو هذا المثال ترى قدراً من
الحساسية نحو معاملتها لأنواع حركاتها الثلاث، فهي توظف الفتحة مع التمييز
المنصوب، والكسرة مع المضاف إليه المجرور، مع بقاء رتبة المنصوب والمجرور على
ما هو عليه، لكنها حين أرادت توظيف الحركة الثالثة وهي الضمة غايرت في رتبة
الكلمات ، فأصبح ما كان تمييزاً أو مضافاً إليه منعوتاً ، وما كان مميّزاً أو مضافاً
نعتاً.

وإذا أضيف المقدار إلى غيره كقولك :

زق عسل سمناً

فلك فيه النصب على التمييز أو الإتياع ، وأما الجر فممتنع ؛ لأن الإضافة تمت^(٢)،
والقرآن على النصب فقد ورد فيه قوله تعالى :

﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به﴾^(٣)

وقوله تعالى :

﴿أو عدل ذلك صياماً﴾^(٤)

وفي قولك : عندي جبة خزر

وشاة لحم

(١) الكتاب ١١٧/٢ ، ١١٨

(٢) الأصول ٣٢١/١ ، والبسيط ٨٩٨/٢

(٣) آل عمران : ٩١

(٤) المائة : ٩٥

وجهان :

الأول : أن تقصد المقدار فيجوز فيه النصب ويكون المراد ، مقدار جبةٍ خزاناً ، ومقدار شاةٍ لحماءً .

الثاني : أن لا تقصد المقدار فتجب فيه الإضافة .

ومن هذا التبادل أيضاً قوله تعالى :

﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(١)

وقد قرئ : ﴿فله عشر أمثالها﴾^(٢)

فالتنوين يعطينا تلازم الموصوف والصفة .

والضم يعطينا تلازم المضاف والمضاف اليه .

ومن هذا التبادل إضافة الموصوف إلى الصفة بقولهم :

صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء

فالتلازم تلازم إضافة ،

فإن أجريته من الموصوف والصفة كان جيداً وأصلها :

الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والبقلة الحمقاء^(٣)

وقيل : هو من باب حذف الموصوف والتقدير :

صلاة الساعة الأولى ، ومسجد الوقت الجامع .^(٤)

(١) الأنعام : ١٦٠

(٢) قراءة الحسن وسعيد بن جبير والأعمش ، مشكل إعراب القرآن ٢٧٨/١ ، ومعاني القرآن ٣٦٧/١

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/١

(٤) شرح المفصل ١٠/٣

ثالثاً : تبادل اعتباري :

هناك كلمات في العربية لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة وهي (غير ومثل) وكل ما هو بمعناها من (نظيرك وشبهك وسواك) وشبهها ؛ لأنها موغلة في الإبهام.^(١)

وقيل هي معرفة إذا أضيفت إلى معرف له ضد واحد لانحصار الغيرية نحو :

عليك بالحركة غير السكون

وعلى هذا اعتبرت (غير) في قوله تعالى :

﴿سراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾^(٢)

صفة للذين أنعمت عليهم ، والجمهور على أنها بدل لا وصف لأن الأكثر فيه عدم التخصص بالمضاف إليه.^(٣)

ومن هذا التبادل قولنا :

ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ

فأنت بالخيار إن شئت رفعت (زيداً) على البدليه ، وإن شئت كان على الوصفية وإلا بمعنى غير .^(٤)

«وقال عمر بن معدي كرب :

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه لَعَمْرُ أبيك إلاَّ الفرقدان»^(٥)

(١) المقتضب ٢٨٧/٤

(٢) الفاتحة : ٧

(٣) شرح الرضي ٢٧٤/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٠٨/٢ ، والمسألة مفصلة في الفصل الخاص بآثار الصفة

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢

(٥) في ديوانه ١٨١ ، والكتاب ٣٣٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والانصاف ٢٦٨/١

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقة أخوه ، إذا وصفت به كلاً ،
كما قال الشماخ :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ
لوصل خليلٍ صارمٌ أو مُعَارِزٌ (١) »

ومنه قولك :

مررت بأخويك الطويل والقصير
مررت بأخويك الراكع والساجد
فلك أن تعتبر التلازم هنا بين المبدل منه والبديل ، أو بين المنعوت والنعته
- ما جمع فيه المنعوت وفرقت فيه النعوت (٢) .
وإذا ما رفعت يكون النعت مقطوعاً ، هذا إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً .
أما إذا اختلفا نحو :

مررت بأخويك طويل وقصير

جاز البديل والقطع وامتنع النعت المفرد (٣)

وفي قولك :

مررت برجلين رجل صالح ورجل طالح
«إن شئت جعلته تفسيراً لنعته وصار إعادتتك الرجل توكيداً، وإن شئت جعلته
بدلاً كأنه جواب لمن قال : بأي رجل مررت ؟ فتركت الأول واستقبلت الرجل

(١) في ديوانه ١٧٣ ، والكتاب ٣٣٤/٢ ، وانظر التبصرة والتذكرة ٣٨٣ ، واللسان (عز)

(٢) الكتاب ٦/٢

(٣) شرح الرضي ٣١٧/١

بالصفة . وإن شئت رفعت على قوله : فما هما ؟^(١)

ومنه قوله تعالى :

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِیِ التَّقَاتِ فِتْنَةً تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ

اللّٰهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾^(٢)

فعلى الرفع يكون تبادل بين عطف البيان والبذل والابتداء ، ومن جر كان على

عطف البيان أو البذل فقط.^(٣)

يقول كثير عزة :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحٌ

وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ^(٤)

ويموز في (رجل) الجر على أنه بدل أو عطف بيان ، ويصح الرفع على قطع
البذل^(٥) .

ويلمح هنا شيء مهم وهو العلاقة بين المتكلم والمخاطب فهذه العلاقة في تخيل
سيبويه دائماً ؛ لأن المتكلم «يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألت»^(٦)
فلا يتخيل أي خطاب إلا بوجود مستمع وإلا كان لغواً من الحديث .

ومن هذا التبادل قولهم :

(١) الكتاب ٤٣١/١

(٢) آل عمران : ١٣

(٣) الجمهور على رفع (فتنة) ، وقرأ مجاهد والحسن والزهرى وحميد بالجر ، والبحر المحيط ٣٩٣/٢

(٤) الكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١

(٥) الكتاب ٤٣٣/١

(٦) المرجع السابق ٤٣١/١

رجلٌ صدق

و رجلٌ عدل

و رجلٌ رضي

فصدق وعدل ورضي نعوت لرجل لمن أجاز النعت بالمصدر.

أو هما مضافان إلى محذوف تقديره (ذو)^(١)

ومثله :

مررت برجلٍ أسدٍ

فهو عند سيوييه بدل^(٢) ، وعند المبرد بتقدير مثل : أي : مثل أسد ، ويقوي قوله بقولهم كثيراً :

برجل أسد شدة

وبقولهم قليلاً :

برجل الأسد شدة

وعند غيرهم أنها بتأويل الجوهر بما يليق به من الأوصاف؛ أي : شجاع وجريء^(٣) .

وقيل : أن ذلك راجع إلى نية المتكلم وقصده .^(٤)

وقريب منه قولك :

لي مثله عبداً

(١) أوضح المسالك ٢٣٠/٣

(٢) الكتاب ٤٣٤/١ و ٢٣/٢

(٣) شرح الرضي ٣٠٦/١

(٤) المقرب ٢٢٠/١

فيصح لك في (عبد) أن تعتبره صفة ، وإن شئت كان بدلاً وهو الأقوى ؛ لأن
النعته هنا اسم

وفي مثال نحو :

أنت رجلٌ رجلٌ صدقٌ

يصح في (رجل) الثانية أن تعرب بدلاً.

كما يصح أن تكون نعتاً موطنه للتطابق في التنكير.

أما قوله تعالى :

﴿لنسفعاً بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة﴾^(١)

فناصية الثانية لا تكون إلا بدلاً ، والصفة ممتنعة لعدم التطابق.^(٢)

وفي قوله عز وجل :

﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده﴾^(٣)

ثلاثة أوجه من أوجه التلازم :

الأول : أن يكون (الذي) نعتاً مفرداً وهو أضعف الآراء.

الثاني: أن يكون (الذي) نعتاً مقطوعاً رفعاً أو نصباً.

الثالث: أن يكون (الذي) بدلاً مجروراً .

والوجه الأول عند من يجوز وصف النكرة بالمعرفة^(٤)

(١) العلق : ١٥-١٦

(٢) البسيط ٢٩٩/١

(٣) الهمزة : ١-٢

(٤) شرح الكافية الشافية ٤١٠/١ ، ومغني اللبيب ٥٧٤/٢ ، وشرح الرضي ٣١٠/١

ومنه قولك :

مررت بزيد أخيك

فلك في (أخيك) وجهان :

الأول: أن تعتبره بدلاً من زيد وهو جيد ، ويكون هو المقصود بالحكم.
الثاني: أن تعتبره نعتاً لزيد وهو الأفضل ؛ لأنه مما ينعت به ، فمسوغ كونه بدلاً
الاعتبار المعنوي؛ لأنه هو الأول والمقصود. ومسوغ كونه نعتاً الاعتبار اللفظي؛
لأنه مما ينعت به^(١).

وفي مثال نحو :

زيد أبوك قائم

وجهان ، الأول : أن تعتبر (أبوك) نعتاً لزيد.

والآخر : أن تعتبره بدلاً منه.

أما إذا انتصب (قائم) فلا يصح في (أبيك) إلا الرفع خبراً^(٢).
والمعنى يختلف من النصب إلى الرفع، والأبوة على النصب مجازية، أما على الرفع
فحقيقية.

ويلاحظ أنه على الرفع ذكر البدل والنعت قبل الخبر، دليلاً على شدة التلازم بين
عنصري التلازم «المبدل منه والبدل، والموصوف والصفة» ثم يؤتى بالخبر لأن
الخبر هو خبر عن العنصرين كليهما.

وفي قولهم :

(١) المقتضب ٢٩٥/٤

(٢) المرجع السابق ٣٠٧/٤

ثوبٌ خَزٌ خاتمٌ حديدٌ

ثلاثة أوجه : (١)

الأول : أن يكون (خَزٌ وحديدٌ) نعتين لثوب وخاتم

و الثاني: أن يكونا بدلين منهما.

و الثالث: أن يكونا عطفي بيان ؛ لأن بعض النكرات قد تكون أخص من

بعض ، والأخص يبين غير الأخص. (٢)

ومنه قولك :

رأيت محمداً هذا

فمن قال : أن العلم أعرف من اسم الإشارة يكون (هذا) نعتاً لمحمد (٣) ،

ومن قال: بالعكس يكون اسم الإشارة بدلاً من محمد، أو عطف بيان له. (٤)

والمضمر لا يوصف ولا يوصف به. (٥)

وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى :

﴿ لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾ (٦)

وقولك :

(١) حاشية الصبان ٢٢٤/٢ ، والخلل ١٠٤-١٠٥

(٢) التصريح ١٣١/٢

(٣) الكتاب ٨-٥/٢

(٤) الأصول ٣٢/٢

(٥) المرجع السابق ٣١/٢

(٦) آل عمران : ١٨

مررت به المسكين

والجمهور يحملونه على البدل.^(١)

والمضاف تعريفه مثل تعريف المضاف إليه، لأنه يكتسب التعريف منه،
«فالمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ، أو بالألف
واللام ، والأسماء المبهمة ، وذلك :

مررت بصاحبك أخي زيد

ومررت بصاحبك الطويل

ومررت بصاحبك هذا

فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما
أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام.^(٢)
هذا عند سيبويه يرحمه الله حيث أطلق ولم يخص.
وأما المبرد يرحمه الله فقد خصص المضاف هنا بما أضيف إلى غير ما فيه الألف
واللام حيث قال : «وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك
نعتة»^(٣)،

ثم قال «أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم وما كان معرفة
بالألف واللام، والأسماء المبهمة ، فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام، فلا
ينبغي على هذا القياس أن تقول :

رأيت غلام الرجل الظريف

(١) شرح الرضي ٣١٢/١-٣١٣

(٢) الكتاب ٧/٢

(٣) المقتضب ٢٨٢/٤

إلا على البدل»^(١).

فالمضاف عنده أنقص من تعريف المضاف إليه.

وعلى هذا فمثل هذا المثال نعت عند سيبويه ، بدل عند المبرد من باب التبادل الاعتباري.

وعلى هذا إن وجدت الأخص في مذهب تابعاً لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب.

ولم يجوز أن يكون النعت أخص من المنعوت ؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص فإن اكتفى به المخاطب وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة.^(٣)

وفي مثال نحو قولهم :

أكلت لحماً سمكاً تمراً

قيل : (سمك) بدل من (لحم) ، وقيل هو من باب العطف الذي حذف حرف العطف منه .^(٣)

ومن هذا التبادل بين النعت وعطف البيان قولك :

مررت بهذا الرجل

فلقد اعتبر سيبويه (الرجل) نعتاً للمبهم.^(٤)

(١) المقتضب ٢٨٢/٤ .

(٢) شرح الرضي ٣١٢/١ - ٣١٣ .

(٣) الخصائص ٢٩٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/١ .

(٤) الكتاب ٦/٢ ، وانظر المساعد على شرح تسهيل الفوائد ٥٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١ .

واعتبره ابن السراج عطف بيان^(١) ، وتبعه ابن هشام^(٢) ، وقالوا : أما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح ، كما يسمى التوكيد وعطف البيان صفة .

ومن هذا التبادل قوله تعالى :

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣)

فذهب قوم إلى أنه نعت .

وذهب آخرون إلى أنه بدل ، أو عطف بيان من (الله) ، واستبعدوا النعت لأنه علم ، ويدل ذلك على ذلك وروده في القرآن الكريم غير تابع لاسم قبله .
والسهيلي يستبعد البدل وعطف البيان ؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبين ، لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها ؛ ألا ترى أنهم قالوا :

﴿وما الرحمن﴾^(٤) ؟ ولم يقولوا : وما الله ؟ ولكنه - وإن كان يجري مجرى

الأعلام - فإنه مشتق من الرحمة ، فهو وصف يراد به الثناء.^(٥)

وذهب ابن قيم الجوزية^(٦) إلى أن أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت ، فهي دالة على صفات كماله ، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية ، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه ، فمن حيث هو صفة جرى تابعاً على اسم (الله) ، ومن حيث هو اسم

(١) الأصول ٣٦٨/١

(٢) مغني اللبيب ٥٧٠/٢

(٣) الفاتحة : ١

(٤) الفرقان : ٦٠

(٥) نتائج الفكر ٤٢

(٦) بدائع الفوائد ٢٣/١

ورد في القرآن غير تابع . ولما كان هذا الاسم مختصاً به تعالى حَسُنَ بجيئه مفرداً غير تابع كمجيء اسم الله كذلك .
وهكذا عند تعذر صورة من صور التلازم تلجأ إلى أختها .

ومنه قوله تعالى :

﴿آمنا برب العالمين رب موسى وهارون﴾^(١)

فيحتمل أن يكون (رب) بدل كل من كل ، كما يحتمل أن يكون عطف بيان.^(٢)
ومثله قوله تعالى :

﴿نعبد الهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾^(٣)

وقريب منه :

رأيت زيداً أبا عمرو

فيصح أن تعتبره نعتاً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان.^(٤)

ومنه قولك :

رأيت أبا عمرو زيداً

فيصح أن يكون بدلاً ، أو عطف بيان ، وامتنع النعت.^(٥)

وفي نحو :

يا محمدُ أخانا

(١) الأعراف : ١٢١ - ١٢٢

(٢) مغني اللبيب ٥٦٨/٢

(٣) البقرة : ١٣٣

(٤) الخلل ١٠٤ ، ١٠٥

(٥) المرجع السابق

يجوز أن تعتبر (أخانا) عطف بيان أو بدلاً.

أما قولك :

يا محمدُ أخونا

فلا يكون إلا عطف بيان وامتنع البدل.

والقاعدة : كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلاً إلا في موضعين :

الأول : أن يكون المعطوف خالياً من أداة التعريف والمعطوف عليه معرف بها
مجرور بإضافة صفة مقترنة بها ، كقول الشاعر :

أنا ابن التارك البكري بشر^(١)

فبشراً : عطف بيان على البكري ؛ لأن البدل على تقدير إعادة العامل ،
و(التارك) لا يصح أن يضاف إلى (بشر).

الثاني : أن يكون التابع مفرداً معرباً ، والمتبوع منادى نحو :

يا أبا علي زيدا

فزيد عطف بيان ولا يكون بدلاً لأن البدل على نية إعادة حرف النداء فيلزم منه
البناء على الضم^(٢).

ومن هذا التبادل بين البدل والتوكيد ، قولهم :

ضُرب عبد الله ظهره وبطنه

(١) الكتاب ١٨٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣

فيصح أن تعتبر (ظهره وبطنه) بدل من عبد الله ، ولك أن تعتبره توكيداً بمنزلة (أجمعين).^(١)

ومثله : مطرنا سهلاً وجبلنا

ومطرنا السهل والجبل

فإن عطفت بأو تعين البدل وامتنع التوكيد بمعنى كل^(٢)

وإذا قلت :

يا زيدُ زيدُ

فهو بدل عند الزمخشري ، توكيد عند الرضي^(٣)

أما إذا قلت :

يا زيدُ زيدُ

فليس لك بالتثنية إلاّ عطف البيان^(٤)

وإذا زدت الوصف فقلت :

يا زيدُ زيدُ الطويل

فهو عند أبي عمر بن العلاء توكيد لفظي ، ويصح أن يكون بدلاً^(٥) بما حصل له

من الوصف كقوله تعالى :

﴿لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة﴾^(٦)

(١) الكتاب ١٥٨/١

(٢) الأصول ٥٤/٢ ، وشرح الرضي ٣٣٣/١

(٣) شرح الرضي ١٣٨/١

(٤) المقرب ١٧٨/١

(٥) شرح الرضي ١٣٨/١

(٦) العلق : ١٥-١٦

وإذا قلت :

لزيد صوتٌ صوتٌ حسن

صح لك البدل ، كما صح التوكيد اللفظي ، وصح النعت به لوصفه بحسن^(١) .

ومن هذا التبادل قولك :

كنت أنت القائم

فلك فيه ثلاثة أوجه :

أن يكون الضمير بدلاً ، وأن يكون توكيداً ، كما يصح أن يكون فصلاً^(٢)

وإذا قلت :

رأيتك إياك

مررت بك بك

فإياك وبك تلازم بين المؤكّد والتوكيد عند الكوفيين ، فهو مثل نجحت أنت ،

ومررت بك أنت

أما عند البصريين فهو من تلازم المبدل منه والبدل^(٣).

وفي قول الشاعر :

إني وأسطار سطر سطرًا

لقائل يا نصرُ نصرُ نصرًا^(٤)

(١) شرح الرضي ١٣٨/١

(٢) البسيط ٣٧٤/١

(٣) شرح الرضي ٣٣٢/١

(٤) الكتاب ١٨٥/٢ ، والمتنضب ٢٠٩/٤

وعلى هذا الضبط يكون يكون لدينا تبادل بين التوكيد وعطف البيان، فمنهم من اعتبر (نصراً) الثانية عطف بيان على اللفظ ، والثالثة عطف بيان على الموضع فموضع المنادى النصب.^(١)

ومنهم من اعتبر (نصراً) الثانية توكيداً على اللفظ ، والثالثة عطف بيان على الموضع.^(٢)

ولهذا البيت رواية أخرى سبق الحديث عنها في التلازم الذي وسيلته العلامة الإعرابية.

ومن التبادل في هذا الباب قولهم :

يا تيمَ تيمَ عدي

فعلى الفتح يكون لدينا تبادل اعتباري بين تلازم الإضافة وتلازم التوكيد، وذلك على اعتبارين هما :

الأول : أن تكون (تيم) الثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على سبيل التوكيد اللفظي.

الثاني : أن تكون لدينا إضافتان ، وكأنه قال :

يا تيمَ عدي تيمَ عدي

ثم حذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه^(٣) ، خلافاً للشائع وهو حذف الثاني لدلالة الأول عليه.

(١) الخلل ١٠٤ - ١٠٥ ، وشرح الرضي ١٣٨/١

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣

(٣) الكتاب ٢٠٥/٢ ، والمتقضب ٢٢٩/٤

أما إذا قلت :

يا تيمُّ تيمَّ عدي

بضم الأول وفتح الثاني ، فلك في (تيم) الثانية وجهان :

الأول : أن تكون بدلاً من الأول.

الثاني: أن تكون عطف البيان الذي يقوم مقام الصفة.^(١)

وإذا جئت بعد أفعَل التفضيل بشيء يصلح أن يكون مفسراً ، فإن كان هو

الأول فأضف أفعَل إليه واخفضه نحو :

أنت أفره عبدٍ

وإن كان غيره فانصبه نحو :

أنت أفره عبداً

فبالجر (العبد) هو المخاطب ، وبالنصب المعنى : إنك سيد تفضل غيرك في العبيد

فلست أنت العبد.

ومثله قولك :

علمت أحسنُ علمٍ

لأنك تريد أحسن العلوم وهو بعضها

وتقول :

زيد أحسن علماً

تريد أحسن منك علماً ، فالعلم غير زيد فلم تجز إضافته .^(٢)

(١) شرح الجمل لابن هشام ٢٣٩

(٢) الأصول ٢٢٥/١

ومن هذا التبادل قوله تعالى :

﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارِ ذَاتَ الْوَقُودِ﴾^(١)

فأبو علي يعتبر (النار ذات الوقود) بدل اشتمال.

والسهيلي يعتبره من بدل الكل من الكل ، وهو مما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كأنه قال :

قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ أَخْدُودَ النَّارِ ذَاتَ الْوَقُودِ

لأن النار جوهر وليست بعرض ، ثم ليست مضافة إلى ضمير (الأخدود) ، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال.^(٢)

وفي مثل قوله تعالى :

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٣)

يجوز أن تقدر (لا) ناهية ونافية ، وعلى النهي فهي مقول لقول محذوف هو الصفة أي : فتنة مقول فيها ذلك .
وعلى النافية فهي صفة لفتنة .^(٤)

ولا يؤتى ببسن إلا بعد حسن فكذا لا يؤتى بأكتع إلا بعد أجمع ، وأما

قوله :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مَدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وسائره بادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ^(٥)

(١) البروج : ٤-٥

(٢) نتائج الفكر ٢٤٠

(٣) الأنفال : ٢٥

(٤) مغني اللبيب ٤٣١/٢

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١

فاستعمل (اكتع) غير تابع لأجمع ، ووجه أنه محمول على البدل لا على التوكيد^(١).

ومن هذا التبادل نلمح الصالة الوثيقة بين صور التلازم، وكيف أن الصورة منهن تفسح الموقع للصورة الأخرى ، فلكل صورة من الصور سمات تضبطها وتحددها فإذا ما تخلفت صورة أو قبحت انتقلنا إلى صورة أخرى من صور التلازم.

كما أننا نلمح شيئاً من عبقرية اللغة المتمثلة في توظيفها لعلامات الإعراب توظيفاً دقيقاً ، فحينما قبح الرفع على النعت في نحو

هذا راقوذة خل

انتقلنا إلى النصب على التمييز أو إلى الجر على الإضافة ، واللغة بهذا التبادل ترى قدراً من الحساسية في معاملتها لأنواع حركاتها الثلاث .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١

خاتمة

هذه محاولة لرصد التلازم بين العناصر الاسمية في الجملة ، وكيف أنهما يشكلان معاً وحدة كلامية واحدة ، هي وسط بين المفرد والجملة ، فهما ليس بمفرد لتركبهما من أكثر من كلمة ، وليسا بجملة لعدم وجود علاقة الإسناد مع الفائدة التامة فيها.

وذلك يتمثل في الوصف نحو	:	يا زيدُ الطويلُ
والتوكيد	:	يا زيدُ نفسه
وعطف البيان	:	يا زيدُ أخانا
والبدل	:	يا زيدُ زيد
وعطف النسق	:	يا زيدُ وعمرو
والإضافة	:	يا زيدنا
والتمييز	:	كم ضرباً ضربت زيد

ورأينا اشتداد العلاقة بين الأسماء في بعض أمثلة الظاهرة حتى أن النحويين اعتبروها كالكلمة الواحدة.

ويلاحظ أن الاسم الثاني في جميع صور هذه الظاهرة يوضح الأول، أو يخصه، أو يصفه ، أو يبينه ، أو يميزه .

كما يلاحظ أن الاسم الثاني يتشكل بشكل إعرابي يتفاوت من صورة إلى أخرى.

أما الاسم الأول فإنه يشكل الموقع الإعرابي المناسب فيضبط الضبط الذي يناسب ذلك الموقع ، مع الأخذ في الاعتبار أنه من الناحية الدلالية لا ينهض الاسم الأول وحده، ولا الثاني وحده لأداء المعنى منفرداً .

فعلى مستوى الوظيفة النحوية ينهض بها الاسم الأول من المتلازمين، أما على مستوى الدلالة أو التركيب فالاسمان متلازمان يكمل أحدهما الآخر. وبسبب القرابة الدلالية بين صور هذا التلازم نجد شبهة كبيرة في الوظيفة الدلالية بين أكثر من صورة من صور هذا التلازم . كما هو الحال في الأمثلة السابقة.

كما نلاحظ أن صورة ما من الصور يمكن تحويلها إلى صورة أخرى مع الاختلاف في الضبط الإعرابي للاسم الثاني فيها،
نحو : رأيت زيدَ بنَ عبد الله
و : رأيت زيداَ ابن عبد الله
فحذف التنوين من زيد يجعل ابن نعتاً له وتكون الصورة من تلازم المنعوت والنعت وبالتنوين يكون ابن بدلاً من زيد وتكون الصورة من تلازم المبدل منه والمبدل.

أو التقديم والتأخير :

نحو : جاء الطالبُ محمدٌ
جاء محمدُ الطالبُ

فالمثال الأول من تلازم المبدل منه والمبدل محمد بدل من الطالب .

والمثال الثاني من تلازم المنعوت والنعت فالطالب نعت لمحمد.

أو الاعتبار النحوي:

نحو : جاء محمدٌ هذا

فهذا : بدل أو عطف بيان من محمد عند اعتبار اسم الإشارة أعرف من محمد
ومن قال : إن العلم أعرف من اسم الإشارة كان اسم الإشارة هنا نعتاً.

وترتيب الكلمات في الصورة ضروري إذ يرتبط التلازم بترتيب معين.

وهكذا تناول الحديث عن هذه الظاهرة عرضاً لصور التلازم في الأسماء،
والسمات الضرورية لتحقيق الصورة المعينة، وبياناً لإمكانية التبادل بين هذه
الصور، والأعراض الطارئة التي تحدث لهذا التلازم ، وما قد يحدث لهذا التلازم من
نحو التقديم والتأخير ، أو حذف لأحد العنصرين وإحلال الآخر محله .

وبما سبق أرجو أن يكون البحث قد حقق أهدافه والتي يمكن إيجازها فيما

يلي :

أولاً : رصد التلازم بين العناصر الاسمية في الجملة.

ثانياً: الربط بين السمات النحوية للعناصر المتلازمة ، وما يفيد التلازم من دلالة.

ثالثاً: اكتشاف ما يكسبه العنصر المعين نتيجة التلازم من عنصر آخر.

رابعاً: إثبات أن صور التلازم تشكل نمطاً كلامياً أقرب إلى أن يكون أسرة تعبيرية
واحدة.

وهنا ينتهي ما جاد به القلم ، وسمح به الجهد ، وفتح الله به من حديث،
والله أسأل أن يوفقنا فيما قدمنا ، وأن يعلمنا ما جهلنا وينفعنا بما علمنا ، إنه
القادر على كل شيء.

— فهرس المراجع —

- الإرشاد إلى علم الإعراب / لشمس الدين الكيشي / تحقيق الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي، والدكتور محسن سالم العميري / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي / مكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م
- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد بهجة البيطار / مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق / ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م - لا ط
- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة بيروت / الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م
- الإقناع في القراءات السبع / لأبي جعفر بن الباذش / تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ
- الأمالي / لأبي علي القالي / دار الحديث بيروت / الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م
- الأمالي الشجرية / لضياء الدين أبي السعادات المعروف بابن الشجري / صححه زين العابدين الموسوي / دائرة المعارف العثمانية / ١٣٤٩ هـ - لا ط
- الأمالي النحوية / لابن الحاجب / تحقيق هادي حسن حمودة / عالم الكتب / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

- الإنصاف في مسائل الخلاف / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة القاهرة / الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / تحقيق الفاخوري / دار الجليل بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م
- الإيضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / دار التأليف مصر / الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م
- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / دار إحياء التراث العربي بيروت / الطبعة الثانية ١٤١١هـ = ١٩٩٠م
- بدائع الفوائد / لابن قيم الجوزية / تحقيق معروف مصطفى زريق، ومحمد وهبي سليمان، وعلي عبد الحميد بلطه جي / دار الخير بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع / تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي / دار الغرب الإسلامي بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م
- التبصرة والتذكرة / لأبي محمد الصيمري / تحقيق الدكتور فتحي مصطفى عليّ الدين / دار الفكر دمشق / ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ - لا ط
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / تحقيق محمد كامل بركات / دار الكتاب العربي مصر / ١٣٨٧هـ -

- التصريح بمضمون التوضيح / لخالد الازهري / المطبعة الأزهرية المصرية / الطبعة الأولى / ١٣١٣هـ
- التعريفات / للشريف الجرجاني / دار الكتب العلمية لبنان / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
- التعليقة على كتاب سيبويه / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي / مطبعة الأمانة القاهرة / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م
- تفسير القرآن العظيم / لأبي الفداء ابن كثير القرشي الدمشقي / دار المعرفة بيروت / طبعة عام ١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ
- التوابع بين القاعدة والحكمة / للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين / الطبعة الأولى / القاهرة / ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
- جامع الدروس العربية / لمصطفى الغلاييني / المكتبة العصرية بيروت / الطبعة الرابعة عشرة / ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م
- حاشية الصبان على الأشموني / دار الفكر دمشق / لا طبعة و لا تاريخ.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل / لأبي محمد البطليلوسي / تحقيق سعيد عبد الكريم السعودي / دار الطليعة للنشر بيروت / ١٩٨٠م - لا ط
- الخصائص / لأبي الفتح عثمان بن جني / تحقيق محمد علي النجار / دار الهدى بيروت / الطبعة الثانية ١٩٥٢م
- ديوان أبي دؤاد الإيادي / نشر جوستاف جروينام / ترجمة إحسان عباس / مكتبة الحياة بيروت / الطبعة الأولى ١٩٥٩م

- ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي / دراسة وجمع تحقيق حسن محمد باجودة / دار التراث / القاهرة / لا طبعة و لا تاريخ.
- ديوان الأحوص الأنصاري / تحقيق عادل سليمان جمال / الهيئة المصرية العامة القاهرة / لا ط - ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م
- ديوان الأعشى / تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني، إشراف كامل سليمان / الطبعة الأولى / لا تاريخ
- ديوان امرئ القيس / تحقيق أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف مصر / لا ط ١٩٥٨م
- ديوان أوس بن حجر / تحقيق محمد يوسف نجم / دار بيروت - بيروت / لا ط ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م
- ديوان تأبط شراً / تحقيق علي ذو الفقار شاكر / دار الغرب الإسلامي بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م
- ديوان جرير / دار بيروت - بيروت / لا ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ديوان حسان بن ثابت / تحقيق عبد الرحمن البرقوني / المكتبة التجارية الكبرى مصر / لا ط ١٣٤٧هـ = ١٩٢٩م
- ديوان الخطيئة شرح أبي سعيد السكري / دار صادر بيروت / لا ط ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م

- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصير الباهلي / تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح / مؤسسة الإيمان بيروت / ط ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م
- ديوان رؤبة / عناية وليم بن الورد - ليزج / ط ١٩٠٣ م
- ديوان الشماخ / تحقيق صلاح الدين الهادي / دار المعارف مصر / ١٩٦٨ م
- ديوان عباس بن مرداس / جمع وتحقيق يحيى الجبوري / نشر مديرية الثقافة العامة بوزارة الإعلام في الجمهورية العراقية / بغداد / ١٩٦٨
- ديوان عمر بن أبي ربيعة / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الأندلس بيروت / لا طبعة و لا تاريخ
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي / تحقيق هاشم الطعان / بغداد / ط ١٩٧٠ م
- ديوان عنتره العبسي / تحقيق محمد سعيد مولوي / المكتب الإسلامي بيروت / ط ١٩٦٤ م
- ديوان الفرزدق / تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي / مطبعة الصاوي مصر / الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م
- ديوان المتنبي بشرح العكبري / تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي / دار المعرفة بيروت لبنان / لا طبعة و لا تاريخ

- ديوان مجنون ليلي / تحقيق عبد الستار فراج / دار مصر للطباعة / ط ١٣٨٢هـ
- ديوان النابغة الذبياني / تحقيق الدكتور شكري فيصل / دار الفكر بيروت / الطبعة الأولى / لا تاريخ
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد / تحقيق شوقي ضيف / دار المعارف / الطبعة الثانية / لا تاريخ
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي / دار الحديث / بيروت / الطبعة الأولى / ١٣٨٩هـ
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر بيروت / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م
- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور / تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح / بغداد / ط ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م
- شرح جمل الزجاجي / لابن هشام / تحقيق علي محسن عيسى مال الله / عالم الكتب بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب / دار الكتب العلمية بيروت / ط ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م

- شرح الكافية الشافية / لابن مالك / تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م
- شرح الكتاب للسيرافي / مخطوطة مصورة من نسخة دار الكتب القومية رقم (١٣٧ نحو)
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب بيروت / لا طبعة ولا تاريخ
- صحيح البخاري / المكتبة الإسلامية / استانبول تركيا / لا طبعة ولا تاريخ
- صحيح الترمذي بشرح أبي العربي المالكي / دار الكتاب العربي بيروت / لا طبعة ولا تاريخ
- صحيح مسلم بشرح النووي / دار إحياء التراث العربي بيروت / الطبعة الثالثة / لا تاريخ
- قاموس الإعراب / جرجس عيسى الأسمر / دار العلم للملايين / الطبعة الخامسة عشرة ١٩٩٠ م
- كتاب سيويه / تحقيق عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي القاهرة / الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي / مكتبة الخانجي القاهرة / الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

- الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / لأبي القاسم جار الله الزمخشري / مكتبة مصطفى البابي الحلبي / مصر / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / لمكي بن أبي طالب القيسي / تحقيق الدكتور محي الدين رمضان / مؤسسة الرسالة بيروت / الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م
- الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية / للأهدل / دار الكتب العلمية بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م
- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر بيروت / لا طبعة و لا تاريخ
- المبسوط في القراءات العشر / لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني / تحقيق سبيع حمزة جاسم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٨٠م
- مجاز القرآن / لأبي عبيدة / تحقيق محمد فؤاد سزكين / مكتبة الخانجي القاهرة / طبعة - ١٩٨٨م
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جني / تحقيق علي نجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة / ١٣٨٦هـ

- مجالس العلماء / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي القاهرة / الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م
- المزهري في علوم اللغة / للسيوطي / تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الجيل ودار الفكر - بيروت / لا طبعة و لا تاريخ
- المساعد على تسهيل الفوائد / لابن عقيل / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م
- المشتبهات في النحو / كمال بسيوني / مكتبة النهضة المصرية القاهرة / ١٩٩٠ م
- مشكل إعراب القرآن / لمكي بن أبي طالب القيسي / تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن / مؤسسة الرسالة بيروت / الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
- المصنف من الكلام على مغني ابن هشام / لتقي الدين الشمني / ومعه شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني / مطبعة محمد أفندي مصطفى / ١٣٠٥ هـ
- معاني القرآن / لأبي زكريا الفراء / تحقيق محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي / الدار المصرية / ١٩٥٥ م
- معجم الشواهد النحوية الشعرية / للدكتور حنا جميل حدّاد / دار العلوم الرياض / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية / محمد سمير نجيب اللبدي / مؤسسة الرسالة بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م
- مغني اللبيب عن كتاب الأعراب / لابن هشام / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية بيروت / ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
- المغني / لموفق الدين ابن قدامة / دار الكتاب العربي بيروت / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- المقتصد في شرح الإيضاح / للجرجاني / تحقيق كاظم بجر المرجان / دار رشيد بغداد / ١٩٨٢م
- المقتضب / للمبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة / عالم الكتب بيروت / لا طبعة - لا تاريخ
- المقدمة الجزولية في النحو / لابن عبد العزيز الجزولي / تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد / مطبعة أم القرى / ١٩٨٨م
- المقرب / لابن عصفور / تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري / المكتبة الفيصلية مكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٣٩١هـ = ١٩٧١م
- الموضوعات / لأبي الفرج ابن الجوزي / تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان / المكتبة السلفية . المدينة المنورة / الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م

- نتائج الفكر في النحو / للسهيلى / تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض / دار الكتب العلمية بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م
- النحو الوافى / لعباس حسن / دار المعارف مصر / الطبعة الثالثة ١٩٧٤م
- النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير / تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي / دار إحياء التراث الإسلامى بيروت / الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م
- همع الهوامع / للسيوطي / تحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم / دار البحوث العلمية الكويت / ١٣٩٤هـ = ١٩٧٥م

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾	١	٢٧٧
﴿مالك يوم الدين﴾	٤	٦٦-٦٥
﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾	٧-٦	٢٦٨-١٢٨-٦٤
البقرة		
﴿كمثل الذي استوقد ناراً﴾	١٧	١٤٠
﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾	٢٩	١٩٩
﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم﴾	٨٩	١٢٤-١١٠
﴿قالوا أنعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾	١٣٣	٢٧٨-١٨٨-١٥٨
﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى﴾	١٣٥	٤٦
﴿صبغة الله﴾	١٣٨	٢٠٠
﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم﴾	١٥١	١٧٢
﴿ولكن البر من آمن بالله﴾	١٧٧	٢٠٢
﴿ولكن البر من أتقى﴾	١٨٩	٢٠٣
﴿فصيام ثلاثة أيام﴾	١٩٦	٦٢
﴿الحج أشهر معلومات﴾	١٩٧	٢٠٢
﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة﴾	٢٠١	١٥٦
﴿وهو ألد الخصام﴾	٢٠٤	٦٢

الصفحة	رقمها	الآية
١٥٩	٢١٧	﴿وكفر به والمسجد الحرام﴾
١٢٢	٢٢١	﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾
٦٢	٢٢٦	﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾
٢٢٢-١٦٠	٢٦٣	﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾
١٦٣	٢٨٥	﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾

آل عمران

٨٤	٦	﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾
٢٧٠	١٣	﴿قد كان لكم آية في فتنتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة﴾
٢٧٤	١٨	﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾
٢٦٦	٩١	﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به﴾
١٦٨	٩٧	﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾
١٨٩	١٠٣	﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾

النساء

١٥٩	١	﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ (في قراءة)
٧٣	٤	﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً﴾
٢٢٥	٨	﴿وإذا حضر القسمة أولو القربى﴾
١٢٠	٤٣	﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾
٢٣٦	١١٢	﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً﴾
٤٩	١٣٥	﴿إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٦٣	١٥٢	﴿والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم﴾
١٠٢	١٧١	﴿إنا الله إله واحد﴾
١٠٤	١٧٦	﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد﴾

المائدة

٢٢٤-١١٠	٥٤	﴿يا أيها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين، أعز على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾
١٤٢	٦٨	﴿قل يا أهل الكتاب لستم على شيء﴾
-٢٦٣-٩٣-٧١	٩٥	﴿هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً﴾
٢٦٦	٩٧	﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾

الأنعام

١٦٢	١٣	﴿وله ما سكن﴾
٥٣	٩١	﴿ما لم تعلموا أنتم ولا أبواؤكم﴾
١٨٧	٩٤	﴿لقد تقطع بينكم﴾
٦٦	٩٦	﴿جاعل الليل ساكناً﴾ (في قراءة)
٦٩	١٢٢	﴿كمن مثله في الظلمات﴾
٢٥٢	١٤٣	﴿ثمانية أزواج﴾
٥٣	١٤٨	﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا أبأؤنا﴾

الصفحة

رقمها

الآية

١٦٣	١٥٨	﴿ لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً ﴾
٢٦٧-٧٨	١٦٠	﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾

الأعراف

٢٠٤-٢٠٣	٤	﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون ﴾
١٨٩	٥٦	﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾
١٦٨-٨٢	٧٥	﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾
٢٧٨	١٢٢-١٢١	﴿ آمنا برب العالمين رب موسى وهارون ﴾

الأنفال

٢٨٤	٢٥	﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾
٢٢١	٦٥	﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون ﴾
٢٠٧	٦٧	﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾

يوسف

١٢٤	٢	﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾
١٠١-١٠٠	٨٢	﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ﴾
٢٣٦	٨٦	﴿ إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
الرعد		
﴿يدخلونها ومن صلح﴾	٢٣	٥٣
إبراهيم		
﴿إلى سراط العزيز الحميد الله﴾	١	٢٤٧
﴿أفي الله شك فاطر السموات والأرض﴾	١٠	١٠٤
﴿ويسقى من ماء صديد﴾	١٦	١٥٣-١٥٠-٨٠
﴿تؤتى أكلها كل حين﴾	٢٥	١٩٠

النحل

﴿لكم فيها دفء﴾	٥	١٦٢
﴿فأتى الله بنيانهم﴾	٢٦	٢٠١
﴿لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد﴾	٥١	٢٤١
﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾	٥٣	٢١٦
﴿سراييل تقيكم الحر﴾	٨١	١٦٢
﴿ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب﴾	١١٦	١٧٢

الإسراء

﴿حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه﴾	٩٣	١١٩
﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾	١١٠	٢٠٩

الصفحة	رقمها	الآية
		الكهف
٤٦	١٩	﴿قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾
٧٥	٢٥	﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين﴾ (في قراءة)
١٤٢	٧٩	﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾

مريم

٢١٤	٤	﴿قال ربي اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا﴾
١٢٤	١٧	﴿فتمثل لها بشراً سويا﴾
١٨٦	٦٩	﴿ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾

طه

٢١٢	٩٦	﴿قبضة من أثر الرسول﴾
٢٣٦	١٠٧	﴿لا ترى فيها عوجاً ولا أمتا﴾

الأنبياء

١٢٠	٥٠	﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه﴾
١٤٨	٥٤	﴿لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلال مبين﴾
٢٠٩	٧٩	﴿وكلاً أتينا حكماً وعلماً﴾
٤٥	١٠٩	﴿وان أدري أقرب أم بعيد ما توعدون﴾

الحج

٩٣-٧١	٩-٨	﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه﴾
-------	-----	---

الآية	رقمها	الصفحة
المؤمنون		
﴿حتى إذا فتحنا عليهم بابا ذا عذاب شديد﴾	٧٧	٢٢٦
﴿سبحان الله عما يصفون عالم الغيب﴾	٩٢-٩١	١٠٤

النور		
﴿يوقد من شجره مباركة زيتونه﴾	٣٥	١٥١-٨٠

الفرقان		
﴿وما الرحمن﴾	٦٠	٢٧٧
﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب﴾	٦٩-٦٨	٨٩

الشعراء		
﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾	٢٢٧	١٩٠

الروم		
﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾	٤	٢٠٨-١٨٦

الأحزاب		
﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾	١٩	٢١١
﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر﴾	٢١	١٦٩
﴿ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن﴾	٥١	١٤٦

الآية	رقمها	الصفحة
سبأ		
﴿بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب﴾	٣	١٠٤
﴿وألنا له الحديد أن اعمل سابغات﴾	١١-١٠	١٣٨
﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين﴾	٢٤	٤٦
﴿مكر الليل والنهار﴾	٣٣	٦٢

فاطر

﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة﴾	١	٢٢٦
﴿وغرايب سود﴾	٢٧	٢٤٧

يس

﴿وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً﴾	٩	١٥٧
--	---	-----

الصافات

﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾	٤٨	١٣٨
---------------------------	----	-----

غافر

﴿يعلم خائنة الأعين﴾	١٩	٢٣٦
﴿وقال رجل مؤمن، من آل فرعون ، يكتنم إيمانه﴾	٢٨	١٠٩
﴿إنا كل فيها﴾	٤٨	١٩٩

الآيَة

فصلت

١٨٨-١٥٨	١١	﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين﴾
٢٢٥-٢٢٤-١٢٠	٣٥	﴿وما يلقاها إلى ذو حظ عظيم﴾
٢٢٣	٥١	﴿وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض﴾

الشورى

٨٨	٥٣-٥٢	﴿صراط مستقيم صراط الله﴾
----	-------	-------------------------

الزخرف

٢٠٩	٣٢	﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض﴾
-----	----	------------------------

الجاثية

٨٩	٢٨	﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها﴾ (في قراءة)
----	----	--

الأحقاف

١٢٤	١٢	﴿لسانا عربيا﴾
٩٣	٢٤	﴿هذا عارض ممطرنا﴾

الصفحة	رقمها	الآية محمد
٢٠٠	٤	﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾
١٥٩-١٢٢	٢١	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾

الصفحة	رقمها	ق
١٠٣	٤٤	﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾

الصفحة	رقمها	الذاريات
١٨٧	٢٣	﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾
٢٢٣	٥٨	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾

الصفحة	رقمها	النجم
٢١٢	٩-٨	﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾

الصفحة	رقمها	الرحمن
٢٢٣	٧٨	﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

الصفحة	رقمها	الواقعة
٢٥٢	٧	﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾
٨٦	٧٦	﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾
٢١١	٨٢	﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
الحديد		
﴿لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل وكلاً﴾ ﴿وعد الله الحسنى﴾	١٠	٢٠٨-١٦٢

الطلاق		
﴿الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن﴾	١٢	١٥٧

الحاقة		
﴿سخرها عليهم سبع ليال﴾ ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ ﴿وانه لحق اليقين﴾	٧ ١٣ ٥١	٢٥٢ ١٤١-١٠١ ٢٣٦

نوح		
﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً﴾	٢٨	١٥٨

الجن		
﴿وإنه تعالى جد ربنا﴾ ﴿ومنا دون ذلك﴾	٣ ١١	٢٥٠ ١٨٧

المدثر		
﴿عليها تسعة عشر﴾	٣٠	١٢١

الآية	رقمها	الصفحة
البروج		
﴿قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود﴾	٥-٤	٢٨٤

الأعلى		
﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾	١	٢٢٣
﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾	١٣	١٤٤

الفجر		
﴿والفجر وليال عشر﴾	٢-١	٢٥٣
﴿يا أيتها النفس المطمئنة﴾	٢٧	٢٢٢-٧٥

العلق		
﴿لنسفعا بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة﴾	١٦-١٥	٢٨٠-٢٧٢

الهمزة		
﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده﴾	٢-١	٢٧٢

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة :

الحديث

قال عليه الصلاة والسلام : "تصدق رجل من ديناره ، من درهمه،

...."

قال عليه الصلاة والسلام في الشبرم : "حار يار". ١٥

قال عليه الصلاة والسلام : "فنكاحها باطل باطل باطل". ٣٧

قال عليه الصلاة والسلام : "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد". ١٤٢

قالت عائشة رضي الله عنها : "ما رأيته صام شهراً كله إلا رمضان". ٣٧

قال عليه الصلاة والسلام : "من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت" ٢٢١

قال عليه الصلاة والسلام: "هل أنتم تاركو لي صاحبي". ١٧٨

فهرس القوافي

الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت
		الهمزة		
١٢٤	حسان بن ثابت	الوافر	ماء	كأن مدامة
		الباء		
١٦٦	الخطيئة	البسيط	اغتربا	إن امرأ
٦١	الخطيئة	البسيط	منتقبا	طاقت أمامه
١٦٤	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	طلابها	دعاني إليها
٣٦	عبد الله بن مسلم الهذلي	البسيط	رجب	لكنه شاقه
٧٤	مخبل السعدي	الطويل	تطيب	أتهجر سلمى
١٥٩	—	البسيط	عجب	اليوم قد بت
٧٢	امرؤ القيس	الطويل	مغرب	بمنجرد قيد
٢٣٣-١٨٢	معاوية بن أبي سفيان	الطويل	طالب	نجوت وقد بل
		التاء		
٢٧٠	كثير عزة	الطويل	فشلت	و كنت كذي
١٩٤	مجنون بني عامر	الطويل	استقلت	أي فتى هيجاء
		الجيم		
١٧٨	—	الكامل	المحتاج	ما زال يوقن
١٨١	ذو الرمة	البسيط	الفراريح	كأن أصوات

الحاء

٢٠٤	—	السريع	نافحة	مرت بنا نسوة
١٣٦	تميم بن مقبل	الطويل	أكدح	وما الدهر إلا
٦٩	بعض الطائين	الطويل	مبرح	أقام ببغداد

الذال

١٠٨	رؤبة حرمازي	مشطور السريع	الجارود	يا حكم
٣٥	—	الرجز	حفدا مطردا	إذا العقود يوما جديدا
٢٠٢	الأعشى	الطويل	مسهدا	ألم تغتمض
١٤٤	المرقش الأكبر	الوافر	جيد	ورب أسيلة
١٨٢	—	الوافر	الهوادي	أشّم كأنه رجل
٢١٠	الفرزدق	المنسرح	الأسد	يا من رأى
١٦٤	النابعة	البسيط	فقد	قالت ألا ليتما
٢٤٠- ٢٦١-٢٤٧	النابعة	البسيط	السند	والمؤمن العائذات
١٩٠	المتنبى	الخفيف	بصدود	أي يوم سررتني

الراء

٢٣٠	الأعشى	مجزوء الكامل	الجزارة	إلا علاله
١٨٢	—	الوافر	الكفار	بأي تراهم
٢٠٥	أبو دؤاد الإيادي	المتقارب	نارا	أكل امرئ

١٦٣	امرؤ القيس	الطويل	أعسرا	كأن الحصى
-٢٤٤	رؤبة	مشطور السريع	سطرا	إني وأسطار
-٢٦٢			نصرا	لقائل
٢٨١-٢٦٣				
٢٠٩	—	الطويل	خمرا	ونحن قتلنا الأسد
١٨٨	—	البسيط	تنويرا	إنارة العقل
٨٨	—	الطويل	تصبر	لقد أذهلتني
١٧٩	تأبط شراً	الطويل	أجدر	هما خطتا
١٧٥	زهير	الطويل	تذكر	خذوا حظكم
-١٢٩				
-١٨٣	جرير	البسيط	عمر	يا تيم تيم عدي
٢٨٢-٢٥٧				
١٢٢	مؤرج السلمي	الكامل	بدار	قدر أحلك
٥٥	حسان بن ثابت	الكامل	البظر	لعن الإله
١٨٢	بجير بن زهير	البسيط	سقر	وفاق كعب بجير
٢٤١	عمر بن أبي ربيعة	البسيط	بالقمر	كم قد ذكرتك
١٥٢	—	مشطور الرجز	عمر	أقسم بالله

الزاي

٢٦٩	الشمخ	الطويل	معارز	وكل خليل
٢٣٢	رؤبة	مشطور السريع	التنزي	يا أيها الجاهل

السين

٣٣	خزرج بن لوزان	السريع	الجلس	يا صاح
----	---------------	--------	-------	--------

الطاء

حتى إذا جن	اختلطُ	مشطور الرجز	العجاج	١٤٣
جاءوا بمدق	قطُ			

العين

فأدرك إرقال	إصبعاً	الطويل	كلحبة اليربوعي	٢١٢
يا ليتني	[مرضعاً أكتعاً]	مشطور الرجز	—	٢٣٩-٢٧
تحملي الذلفاء				
كم يجود مقرف	وضعتة	الرميل	أنيس بن زنيم	٢١٦
إنا إذا خطافنا	[تقعقعا أجمعا]	مشطور الرجز	—	٣٥
قد صرت البكرة				
أنا ابن التارك	وقوعاً	الوافر	المرار الأسدي	٩٠
ولم أر مثل الخير	طائعُ	الطويل	بشر القشيري	٢٠٦
وعليها مسرودتان	تبعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١٣٩
ترى الثور	أكتعُ	الطويل	—	٢٨٤-٤٠
لما أتى خبر الزبير	الخشعُ	الكامل	جرير	١٨٩
وقد كنت في	أمنع	المتقارب	العباس بن مرداس	١٤٣

الفاء

تواحق رجلاها	رادفُ	الطويل	أوس بن حجر	١٦٣
تسقي امتياحاً	الرصفُ	البسيط	جرير	١٨٠
نعلق في مثل	نفائفُ	الطويل	مسكين الدارمي	١٥٩

القاف

٢٣	أبو محجن الثقفي	الكامل	بطلاق	يا رب مثلك
٢٥٠	جابر بن سلمى	الكامل	الأحماق	يا قرّ إن أباك

اللام

١٧٨	الشماخ	مشطور الرجز	[مشمعل الكسل]	رب ابن عم طباخ
١٨٥-٩٥	—	الكامل	نوالا	الود أنت
١٨٠	الأعشى	المنسرح	نجلا	أنجب أيام
٢١٦	العباس بن مرداس	المتقارب	كميلا	على أنني
١٦١	النابعة	الطويل	قلائل	فما كان بين
١٨١	أبو حية النميري	الوافر	يزيل	كما خط كتاب
١٠٣	أمية بن أبي عائد	المتقارب	السعالي	ويأوي إلى نسوة
١٨٧	أبو قيس بن رفاعة	البسيط	أو قال	لم يمنع الشرب
٩٥	—	الطويل	القتل	لقد ظفر الزوار
٩٣	أبو كبير الهذلي	الكامل	الهوجل	فأنت به حوش
١٧٧	بعض الطائبين	الطويل	الأجادل	عتوا إذ أجبناهم
٢٠٤	حسان بن ثابت	الكامل	السلسل	يسقون من ورد
-١٤١	أمرؤ القيس	الطويل	القرنفل	إذا قامت
٢٧٧	—	—	—	—
١٧٨	—	الطويل	بعسيل	فرشني بخير

الميم

١٦٤	أبو حيان الفقعي	مشطور الرجز	[القدما الشجعما ظرزما]	قد سالم الأفعوان وذات قرنين
-----	-----------------	-------------	--------------------------------	-----------------------------------

٨٨	—	الطويل	مسلم	أقول له ارحل
١٨١	درنا بن عبعة	الطويل	فدعاهما	هما أخوا في
٥٥	الأحوص	الوافر	السلام	ألا يا نخلة
٩٥	الفرزدق	الطويل	الحوائم	أبأنا بهم قتلى
١٨٢	—	مشطور السريع	عصام باللجام	كأن برذون زيد
٦١	النابعة الذبياني	البسيط	لأقوام	قالت بنو عامر
٩٦	—	البسيط	رحم	ليس الأخلاء
١٧٩	عنزة	الكامل	تحرم	يا شاة
١٨٠	—	الطويل	العزم	تري أسهماً
١٩٠	ذو الرمة	الطويل	النواسم	مشين كما
١٨٢	الفرزدق	الكامل	مقسم	ولئن حلفت
١٣٦	حكم بن معية	مشطور الرجز	تيثم ميسم	لو قلت يفضلها
١٦٦	—	الخفيف	السقيم	كيف أمسيت
٢٠٩	النابعة	الوافر	الحميم	فساغ لي

النون

٩٤-٧١	جرير	البسيط	حرمانا	يا رب عابطنا
١٤٩	—	الوافر	الظافرينا	ذعرتم اجمعين
١٦٦	—	مشطور السريع	سخينا	ضرباً طلخفاً
٢٣٦	عدي بن زيد	الوافر	مينا	وقددت الأديم

٢٦٨	عمر بن معدي كرب	الوافر	الفرقدان	وكل أخ
٦٨	بعض الطائيين	الطويل	يمان	علا زيدنا
١٨٩	—	الخفيف	التواني	رؤية الفكر
١٣٥	النابعة	الوافر	بشن	كأنك من جمال
١٨٦-٩٥	—	البسيط	بغني	إن يغنيا
٢٢٥	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	تعرفوني	أنا ابن جلا

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٦-١	تمهيد
٩٨-١٧	الفصل الأول : الأسماء المتلازمة الخصائص والسمات
٢٠	سمات النعت
٣٥	سمات التوكيد
٤١	سمات عطف البيان
٤٤	سمات عطف النسق
٥٦	سمات البدل
٥٩	سمات الإضافة
٧٣	سمات التمييز
٧٩	الفروق بين صور التلازم
٢٣٤-٩٩	الفصل الثاني : مدى التلازم وأثره النحوي
١٠١	= مدى التلازم بين المنعوت والنعت
١١٩	الآثار النحوية لتلازم المنعوت والنعت
١٣٣	حذف المنعوت
١٤٢	حذف النعت
١٤٤	حذف المنعوت والنعت معاً
١٤٥	= مدى التلازم بين المؤكد والتوكيد
١٤٧	الآثار النحوية لتلازم المؤكد والتوكيد
١٤٩	الحذف في هذا الباب

الصفحة	الموضوع
١٥٠	= مدى التلازم في عطف البيان
١٥٢	آثار التلازم في عطف البيان
١٥٣	الحذف في هذا الباب
١٥٤	= مدى التلازم بين المعطوف عليه والمعطوف في عطف النسق
١٥٩	آثار التلازم في عطف النسق
١٦١	حذف العاطف مع المعطوف
١٦٤	حذف المعطوف عليه مع العاطف
١٦٥	حذف المعطوف فقط
١٦٥	حذف المعطوف عليه فقط
١٦٥	حذف العاطف فقط
١٦٧	= مدى التلازم بين المبدل منه والمبدل
١٧٠	آثار التلازم بين المبدل منه والمبدل
١٧١	الحذف في هذا الباب
١٧٣	= مدى التلازم بين المضاف والمضاف إليه
١٨٤	آثار الإضافة
٢٠٠	حذف المضاف
٢٠٧	حذف المضاف إليه
٢١١	حذف المضاف والمضاف إليه معاً
٢١٣	= مدى التلازم بين المميّز والتمييز
٢١٧	آثار التلازم بين المميّز والتمييز

الصفحة	الموضوع
٢٢٠	الحذف في هذا الباب
٢٢٢	= الإطالة
٢٣٥ -	الفصل الثالث : التبادل بين صور التلازم
٢٨٥	العلاقة بين صور التلازم
٢٣٩	تبادل وسيلته تغيير الرتبة
٢٤٧	تبادل وسيلته العلامة الإعرابية
٢٥٦	تبادل اعتباري
٢٦٨	خاتمة
٢٨٦	قائمة المراجع
٢٨٨	فهرس الآيات القرآنية
٢٩٨	فهرس الأحاديث النبوية والأثر
٣١٠	فهرس القوافي
٣١١	الفهرس التفصيلي